

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والثلاثون
الملحق رقم ٢٣ (A/35/23/Rev.1)



الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٨١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ، ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

النص الحالي لتقرير اللجنة الخاصة هو عبارة عن تجميع للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : (Part I) A/35/23 المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، و (Part II) A/35/23 المؤرخة في ٢٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، و (Part III) A/35/23 المؤرخة في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، و (Part IV) A/35/23 المؤرخة في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، و (Part V) A/35/23 المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٠ ، و (Part VI) A/35/23 المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٠ .

[الأصل : بالانكليزية]

<u>المحتويات</u>		
<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥	كتاب الاحالة
		<u>الفصل</u>
		الأول
		— انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها (4/35/23 (Part I))
١	١٧٩ — ١
١	١٥ — ١ ألف — انشاء اللجنة الخاصة
٩	٤٢ — ١٦ باء — افتتاح جلسات اللجنة الخاصة في عام ١٩٨٠م
١٦	٥٠ — ٤٣ جيم — تنظيم الأعمال
٢٢	٦٤ — ٥١ دال — جلسات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية
٢٥	٦٦ — ٦٥ هاء — بحث أمر الأقاليم
	 واو — مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان
٢٦	٧٨ — ٦٧ زاي — مسألة اشتراك حركات التحرير الوطني في أعمال الأمم المتحدة
٣٢	٨٤ — ٧٩
٣٣	٨٧ — ٨٥ حاء — المسائل المتصلة بالأقاليم الصغيرة
	 طاء — اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال والتساوي في الحقوق
٣٤	٩١ — ٨٨
	 ياء — الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى
٣٤	٩٤ — ٩٢
	 كاف — الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها
٣٥	٩٧ — ٩٥
	 لام — العلاقات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومع المؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة
٣٧	١١٢ — ٩٨
٤٠	١١٧ — ١١٣ ميم — التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>المحتويات (تابع)</u>	<u>الفصل</u>
٤٠	١٢٧-١١٨ التعاون مع المنظمات غير الحكومية	نون
٤٣	١٤٩-١٢٨ النظر في المسائل الأخرى	سين
٥١	١٦٣-١٥٠ استعراض الأعمال	عين
٦٠	١٧٦-١٦٤ الأعمال المقبلة	فاء
٦٤	١٧٩-١٧٧ اختتام دورة ١٩٨٠	صاد

مرفق

٦٥		رسالة مؤرخة في ١ نيسان /ابريل ١٩٨٠ وموجهة من رئيس اللجنة الخاصة الى رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصرى	
		الثاني - نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار (A/35/23)	
٦٧	١٩- ١ (Part II)	
٦٧	١٢- ١ ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة	
٦٩	١٩- ١٣ باء - مقررات اللجنة الخاصة	

المرفقات

٧٥		الأول - بيان من الأمين العام مقدم وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي لجمعية العاعة	
٧٦		الثاني - أنشطة ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة في مجال نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار	
		الثالث - مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم (A/35/23)	
٨٣	١١- ١ (Part II)	
٨٣	١٠- ١ ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة	
٨٥	١١ باء - قرار اللجنة الخاصة	

المرفق

٨٧	 تقرير الرئيس	
----	--	--------------------	--

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>المحتويات (تابع)</u>	<u>الفصل</u>
٩٠	٨ - ١ (Part II)	الرابع - الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/35/23)
٩٠	٧ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٩١	٨	باء - قرار اللجنة الخاصة
٩٤	٩ - ١ (A/35/23, Part III.)	الخامس - أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي
٩٤	٨ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٩٥	٩	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٠٠	١٥ - ١ (A/35/23 (Part III))	السادس - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
١٠٠	١٤ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٠١	١٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
<u>المرفقات</u>			
١٠٧	الأول - تقرير الرئيس
١١٢	الثاني - تقرير اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
١١٦	٧ - ١	السابع - المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (4/35/23 (Part III))
١١٦	٦ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١١٧	٧	باء - قرار اللجنة الخاصة

المرفق

١١٩	تقرير الأمين العام
١٢٣	١٣ - ١	الثامن - ناميبيا (4/35/23 (Part IV))
١٢٣	١٢ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٢٥	١٣	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٣١	٥ - ١	التاسع - الصحراء الغربية (4/35/23 (Part V))
١٣١	٤ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٣١	٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٣٢	٥ - ١	العاشر - تيمور الشرقية (4/35/23 (Part V))
١٣٢	٤ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٣٢	٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
		الحادي
١٣٣	٤ - ١	عشر - جبل طارق (4/35/23 (Part V))
١٣٣	٣ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٣٣	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة
		الثاني
١٣٤	٤ - ١	عشر - بروني (4/35/23 (Part V))
١٣٤	٣ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٣٤	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>المحتويات (تابع)</u>	<u>الفصل</u>
			الثالث
١٣٥	١ - ١١ توكيلاو (A/35/23 (Part V))	عشر -
١٣٥	١ - ١٠ ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة	
١٣٦	١١ باء - قرار اللجنة الخاصة	
			الرابع
١٣٩	١ - ٩ بيتكيرن (A/35/23 (Part V))	عشر -
١٣٩	١ - ٨ ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة	
١٤٠	٩ باء - قرار اللجنة الخاصة	
			الخامس
١٤١	١ - ٩ سانت هيلانه (A/35/23 (Part V))	عشر -
١٤١	١ - ٨ ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة	
١٤٢	٩ باء - قرار اللجنة الخاصة	
			السادس
١٤٣	١ - ٩ ساموا الامريكية (A/35/23 (Part V))	عشر -
١٤٣	١ - ٨ ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة	
١٤٤	٩ باء - قرار اللجنة الخاصة	
			السابع
١٤٦	١ - ٩ غوام (A/35/23 (Part V))	عشر -
١٤٦	١ - ٨ ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة	
١٤٧	٩ باء - قرار اللجنة الخاصة	
			الثامن
		اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	عشر -
١٥٠	١ - ١٠ (A/35/23 (Part V))	
١٥٠	١ - ٩ ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة	
١٥١	١٠ باء - قرار اللجنة الخاصة	

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
		<u>التاسع</u>
١٥٤	١ - ١١	عشر - برمودا (A/35/23 (Part V))
١٥٤	١ - ١٠	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٥٥	١١	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٥٨	١ - ٩	العشرون - جزر فرجن البريطانية (A/35/23 (Part V))
١٥٨	١ - ٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٥٩	٩	باء - قرار اللجنة الخاصة
		<u>الحادي</u>
١٦١	١ - ٩	والعشرون - مونتسيرات (A/35/23 (Part V))
١٦١	١ - ٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٦٢	٩	باء - قرار اللجنة الخاصة
		<u>الثاني</u>
١٦٥	١ - ٩	والعشرون - جزر كايمان (A/35/23 (Part V))
١٦٥	١ - ٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٦٦	٩	باء - قرار اللجنة الخاصة
		<u>الثالث</u>
		والعشرون - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/35/23 (Part V))
١٦٨	١ - ١٠	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٦٨	١ - ٩	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٦٩	١٠	قرار اللجنة الخاصة
		<u>الرابع</u>
١٧١	١ - ٤	والعشرون - جزر فولكلاند (مالدينا) (A/35/23 (Part V))
١٧١	١ - ٣	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٧١	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
		الخامس
١٧٢	٤ - ١	والعشرون - بليز (A/35/23 (Part V))
١٧٢	٣ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٧٢	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة
		السادس
		والعشرون - انتيخوا ، وسان كيتس - نيفيس - انغويلا (A/35/23 (Part V))
١٧٣	٤ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٧٣	٣ - ١	باء - قرار اللجنة الخاصة
		السابع
١٧٤	١٠ - ١	والعشرون - جزر كوكس (كيلينغ) (A/35/23 (Part VI))
١٧٤	٩ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٧٥	١٠	باء - توصية اللجنة الخاصة
		الثامن
١٧٧	١٩ - ١	والعشرون - جزر تركس وكايكوس (A/35/23 (Part VI))
١٧٧	١٨ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٨٠	١٩	باء - توصية اللجنة الخاصة
		التاسع
١٨٣	٣ - ١	والعشرون - روديسيا الجنوبية * (A/35/23 (Part VI))
١٨٥	١٨ - ١	الثلاثون - نيوهبريد ** (A/35/23 (Part VI))
١٨٥	٨ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٨٦	١٦ - ٩	باء - متابعة اللجنة الخاصة النظر في المسألة
١٨٧	١٨ - ١٧	جيم - قرارات اللجنة الخاصة

* نالت روديسيا الجنوبية استقلالها في ١٨ نيسان /ابريل ١٩٨٠ بوصفها جمهورية زيمبابوي .

** نالت نيوهبريد استقلالها في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ بوصفها جمهورية فانواتو .

كتاب الاحالة

٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠

سيادة الأمين العام ،

أتشرف بأن أحيل رفق هذا تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المقدم الى الجمعية العامة وفقا لقرارها ١٤/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ . ويشمل هذا التقرير أعمال اللجنة الخاصة خلال عام ١٩٨٠ .

(توقيع) فرانك عبد الله

رئيس

اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

صاحب السعادة
السيد كورت فالدهايم
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول *

انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها

ألف - انشاء اللجنة الخاصة

١ - أنشأت الجمعية العامة ، عملاً بقرارها ١٦٥٤ (د-١٦) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ ، اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وطلبت الى اللجنة تحرياً تطبيقي اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان ومدى ذلك التقدم .

٢ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة (١) ، القرار ١٨١٠ (د-١٧) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٢ ، الذي وسّعت بمقتضاه عضوية اللجنة الخاصة وذلك باضافة سبعة اعضاء جدد . ودعت اللجنة الخاصة الى " مواصلة التماس أنسب الطرق والوسائل لتطبيق الاعلان تطبيقاً سريعاً وتاماً على جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها " .

٣ - وفي الدورة ذاتها ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، بقرارها ١٨٠٥ (د-١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٢ بشأن مسألة افريقيا الجنوبية الغربية ، أن تخطلع مع اجراء التفسيرات اللازمة ، بالمهام الموكولة الى اللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية بموجب القرار ١٧٠٢ (د-١٦) المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦١ . وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٨٠٦ (د-١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٢ حل اللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية .

٤ - وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٩٧٠ (د-١٨) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ والذي اعتمده في دورتها الثامنة عشرة ، حل لجنة المعلومات الواردة عن الاقليم فير المتمتع بالحكم الذاتي ، ورجت من اللجنة الخاصة دراسة المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة . كما رجت من اللجنة الخاصة مراعاة هذه المعلومات أتم المراعاة عند بحث حالة تنفيذ الاعلان في كل اقليم من الاقاليم فير المتمتع بالحكم الذاتي ، واجراء أية دراسة خاصة واعداد أى تقرير خاص قد ترى لزومهما .

* صدر من قبل تحت الرمز (A/35/23 (Part 1))

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة عشرة ، المرفقات ، الاضافة الى البند ٢٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/5238 .

٥ - وفي الدورة ذاتها ، وفي كل دورة تالية ، اتخذت الجمعية العامة ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة ، قرارا بتجديد ولاية هذه اللجنة (٢) .

٦ - واتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والعشرين ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة عن البند المعنون " البرنامج الخاص للأنشطة المتعلقة بالذكرى السنوية العاشرة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣) القرار ٢٦٢١ (د-٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، والتضمن برنامج عمل من اجل التنفيذ التام للاعلان .

٧ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة (٤) ، القرار ٩٤/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ الذي ورد فيه ، في جملة امور ، ان الجمعية العامة :

...

٥ - توافق على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن اعمالها خلال عام ١٩٧٩ ، بما في ذلك برنامج العمل المرسوم لعام ١٩٨٠ (٥) ،

...

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة مواصلة البحث عن الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بمسئد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي :

(أ) وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ؛

(ب) تقديم مقترحات ملموسة يمكن ان تساعد مجلس الأمن في النظر في التدابير المناسبة بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة في الاقاليم المستعمرة والتي يرجح ان تهدد السلم والأمن الدوليين ؛

(٢) انظر تقارير اللجنة الخاصة المقدمة الى الجمعية العامة في دوراتها من الثامنة عشرة الى الرابعة والثلاثين . وللإطلاع على احدث هذه التقارير انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ بـ (A/8023/Rev.1/Add.2) .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) .

(٥) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرات ١٥٤ الى ١٦٦ .

(ج) مواصلة دراسة مدى التزام الدول الاعضاء بالاعلان وبغيره من القرارات المتعلقة بانتهاء الاستعمار ، وخاصة القرارات المتصلة بناميبيا وزمبابوي ؛

(د) الاستمرار في ايلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة ، بما في ذلك ايفساد بمئات زائرة الى تلك الاقاليم حسب مقتضى الحال ، وتوصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان تلك الاقاليم من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال ؛

(هـ) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكسب التأييد العالمي على صعيد الحكومات وكذلك المنظمات الوطنية والدولية التي لها اهتمام خاص بميدان انتهاء الاستعمار ، تحقيقا لأهداف الاعلان وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ولا سيما فيما يخص شعبي ناميبيا وزمبابوي المضطهدين ؛

" ١٣ - تطلب الى الدول القائمة بالادارة ان تواصل التعاون مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها ، وخاصة بالسماح للبعثات الزائرة بزيارة الاقاليم بغية الحصول على معلومات مباشرة عنها والتحقق من رفقات سكانها وأمانتهم ."

٨ - وفي الدورة نفسها ، اتخذت الجمعية العامة أيضا ٢٢ قرارا و ٤ قرارات بتوافق الآراء و ٦ مقررات بشأن أقاليم محددة او بنود أخرى مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخاصة ، وكذلك عددا من القرارات الأخرى المتصلة بأعمال اللجنة . وترد ادناه قائمة بهذه القرارات والمقررات .

١ - قرارات ، وقرارات بتوافق الآراء ، ومقررات ، بشأن اقاليم محددة

(أ) القرارات

الاقليم	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
نيوهبريد (٦)	١٠ / ٣٤	٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩
برمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، ومونتسيرات	٣٤ / ٣٤	٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩
ساموا الامريكية	٣٥ / ٣٤	٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٣٦ / ٣٤	٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩
الصحراء الغربية	٣٧ / ٣٤	٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩

(٦) نال الاقليم استقلاله في ٣٠ تموز / يوليه ١٩٨٠ بوصفه جمهورية فانواتو .

<u>التاريخ اتخاذ</u>	<u>رقم القرار</u>	<u>الاقليم</u>
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٣٨ / ٣٤	بليز
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٣٩ / ٣٤	فوام
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٤٠ / ٣٤	تيمور الشرقية
١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	٩٢ / ٣٤ الف الى زاي	ناميبيا
١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	١٩٢ / ٣٤	روديسيا الجنوبية (٧)

(ب) قرارات بتوافق الآراء

<u>تاريخ اتخاذ</u>	<u>رقم المقرر</u>	<u>الاقليم</u>
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٤٠٩ / ٣٤	جزر كوكس (كيلينغ)
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٤١٠ / ٣٤	توكيلاو
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٤١١ / ٣٤	سانت هيلانة
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٤١٢ / ٣٤	جبل طارق

(ج) المقررات

٩ - فيما يتعلق بمسائل برونوي وجزر فالكلاند (مالفيناس) وبيتكيرن ، قررت الجمعية العامة ، دون اعتراض ، في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، بناءً على توصية اللجنة الرابعة (٨) ، ارجاء النظر في هذه المسائل الى دورتها الخامسة والثلاثين ، ورجت من اللجنة الخاصة أن تواصل ابقاء الحالة في هذه الاقاليم قيد النظر ، وأن توافي الجمعية بتقارير في هذا الشأن (المقررات ٤١٣/٣٤ الى ٤١٥/٣٤) .

١٠ - وفي اليوم نفسه ، قررت الجمعية العامة ، دون اعتراض ، بناءً على توصية اللجنة الرابعة (٩) ارجاء النظر في مسألة انتيفوا ، وسان كيتس - نيفيس - انفويلا ، الى دورتها الخامسة والثلاثين (المقرر ٤١٦/٣٤) .

- (٧) نال الاقليم استقلاله في ١٨ نيسان / ابريل ١٩٨٠ بوصفه جمهورية زيمبابوي .
- (٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، المرفقات ، الهندس ١٨ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/34/638/Add.1 ، الفقرة ٣٦ .
- (٩) المرجع نفسه .

١١ - وبالإضافة الى القرارات السبعة المتصلة بمسألة ناميبيا والمشار اليها في الجزء الفرعي (أ) أعلاه ، قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٤ المعقودة في (٢١ ايلول / سبتمبر ، أن تطلب من اللجنة الرابعة أن تعقد جلسة للاستماع الى الافادات عن هذا البند من المنظمات المعنية . وبناء على ذلك ، عقدت اللجنة الرابعة جلسة استماع في إطار جلستها ٢٧ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر (١٠) وقررت الجمعية العامة في جلستها العامة (٩١ المعقودة في ٦ كانون الاول / ديسمبر ، ان تحيط علما بتقرير اللجنة الرابعة (١١) عن جلسة الاستماع (المقرر ٣٤ / ٤٢١) .

١٢ - وفيما يتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية ، وبالإضافة الى القرار المشار اليه في البند الفرعي (أ) أعلاه ، قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ١٠١ المعقودة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر أن تحيط علما بتقرير اللجنة الرابعة (١٢) الذي يشير الى أن اللجنة كانت قد قررت في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ انها النظر في مسألة روديسيا الجنوبية ، على ان يكون مفهوما انه يمكن للجمعية العامة أن تأخذ مقروا بشأن البند في جلستها العامة مباشرة ، حسب الاقتضاء ، وذلك على ضوء التطورات ذات الصلة بالاقليم (المقرر ٣٤ / ٤٢٤) .

٢ - القرارات المتعلقة بهنود أخرى

<u>التاريخ اتخاذ</u>	<u>رقم القرار</u>	<u>البند</u>
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٣١ / ٣٤	برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٣٢ / ٣٤	التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٣٣ / ٣٤	المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

(١٠) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٧ ، الفقرات

٤ - ٥٢ .

(١١) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٧ من جدول

الاعمال ، الوثيقة A/34/696 .

(١٢) المرجع نفسه ، البند ٩ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/34/820 .

<u>تاريخ اتخاذه</u>	<u>رقم القرار</u>	<u>الموضوع</u>
		أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وفيرها ، التي تمرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الاقليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٤١ / ٣٤	تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٤٢ / ٣٤	نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار
١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	٩٥ / ٣٤	

٣ - القرارات الاخرى المتصلة
بعمل اللجنة الخاصة

<u>النقاط ذات الصلة ببرنامج العمل</u>	<u>الاجراء وتاريخ اتخاذه</u>	<u>الموضوع</u>
الفقرة ١٦	٢١ / ٣٤ ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية
-	٢٤ / ٣٤ ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى
-	٢٧ / ٣٤ ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها
الفقرتان ٤ و ٥	٢٨ / ٣٤ ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى

<u>النقاط ذات الصلة</u> <u>ببرنامج العمل</u>	<u>الاجراء وتاريخ اتخاذه</u>	<u>البند</u>
—	٤٤/٣٤ ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	ما للإعمال العاليي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسرار في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال
الفقرة ١٢	٤٦/٣٤ ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	المناهج والطرق والوسائل الأخرى التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية
—	٥٠/٣٤ ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	خطة المؤتمرات
—	٧٤/٣٤ ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣/٦١ بشأن توقيع وتصديق البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)
—	٧٦/٣٤ الف وباء ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية
—	٨٧/٣٤ جيم ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	نزع السلاح العام الكامل (عدم اقامة اسلحة نووية في اراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الاسلحة فسي الوقت الحاضر)
الفرع اولا ، الفقرة (ب) ، والفرع رابعا ، الفقرة ٢	٨٨/٣٤ ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	اعلان بشأن التعاون الدولي من أجل نزع السلاح
—	٩٣/٣٤ الف الى فاء ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ صا	سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا
—	١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	

النقاط ذات الصلة

ببرنامج العمل

الاجراء وتاريخ اتخاذه

البند

الفقرة ٧	١٠٠/٣٤	تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الأمن الدولي
	١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	
الفقرة ٦	١٠٣/٣٤	عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية
	١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	
—	١٤٠/٣٤	صياغة اتفاقية دولية لمناهضة أنشطة المرتزقة
	١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	
الفقرتان ٤ و ١٣	١٤٥/٣٤	التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر ارواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الأساسية ، ودراسة الاسباب الكامنة وراء اشكال الارهاب واعمال العنف التي تنشأ عن الهوس وخيبة الأمل والشعور بالظيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها ارواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية
	١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	
الفقرة ٣	١٥٢/٣٤	الحالة الاجتماعية في العالم
	١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	
الفقرة ٣	١٥٨/٣٤	المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة
	١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	
—	١٧٤/٣٤	مساعدة الطلاب اللاجئين من ناميبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا
	١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	
—	١٩٤/٣٤	تقديم المساعدة الى انثيفوا ، وسانت كيتس — نيفيس — انغولا وسانت لوسيا
	١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩	

٤ - عضوية اللجنة الخاصة

١٣ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ١٠٢ المعقودة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ في فزون دورتها الرابعة والثلاثين ، زيادة عضوية اللجنة الخاصة من ٢٤ الى ٢٥ عضوا (المقرر ٤٢٥/٣٤) .

١٤ - وفي الجلسة ذاتها قامت الجمعية العامة بما يلي : (أ) أقرت ترشيح رئيسها للدانمرك كعضو في اللجنة الخاصة لملء الشافر الذي نجم عن انسحاب السويد ؛ و (ب) في ضوء مقررها ٤٢٥/٣٤ ، اقرت ترشيح رئيسها لفرنزويلا كعضو في اللجنة الخاصة (المقرر ٣١٠/٣٤) .

١٥ - وفي ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ، كانت اللجنة الخاصة مؤلفة من الاعضاء الخمسة والعشرين التالية اسماؤهم : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، استراليا ، افغانستان ، اندونيسيا ، ايران ، بلغاريا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الدانمرك ، ساحل العاج ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، فنزويلا ، فيجي ، كوبا ، الكونغو ، مالي ، الهند ، يوفوسلافيا . هذا وترد قائمة باسماء الممثلين الذين حضروا جلسات اللجنة الخاصة في عام ١٩٨٠ في الوثيقة A/AC.109/INF.18 ، و Add.1-2 .

٥ - افتتاح جلسات اللجنة الخاصة

في عام ١٩٨٠

١٦ - افتتح الأمين العام الجلسة الأولى للجنة الخاصة في عام ١٩٨٠ (الجلسة ١١٦٤) ، المعقودة في ١١ آذار/مارس .

١ - البيان الافتتاحي للأمين العام

١٧ - رحب الأمين العام بجميع الأعضاء بما فيهم بوجه خاص ممثلا الدانمرك وفنزويلا اللذين عماد وفداهما الى اللجنة الخاصة بعد مضي عدة سنوات .

١٨ - وقد لاحظ مع الارتياح التطورات الايجابية في روديسيا الجنوبية حيث اجريت الانتخابات بنجاح لانشاء حكومة تقوم على أساس حكم الأغلبية الصحيح ، مما يمهّد السبيل لقيام زمبابوي الحرة المستقلة . وقد أعرب ، وهو بصدد تقديم تهانيه الصادقة الى جميع الأطراف المعنية ، عن تقديره العميق للحنكة السياسية التي أوجدت حلا سلميا لمشكلة خطيرة وقديمة العهد . فقد ظلت هناك لأكثر من أربعة عشر عاما ، حالة غير محتملة أحداثت معاناة انسانية ودمارا ، لا في روديسيا الجنوبية وحدها وانما في البلدان المجاورة أيضا . ولقد تم ايجاد حل لهذه الحالة بروح التعاون وبعمق النظر التي تعتبر من ضرورات السلم . وقد وجه أطيب تمنياته الى القيادة الجديدة في زمبابوي ، وأعرب عن أمله في أن تعمل جميع الأطراف الآن جنبا الى جنب بروح من التوفيق حتى يمكن لبلدها أن يتقدم بوصفه أمة موحدة ومستقرة ومسالمة .

١٩ - وان هذا التطور التاريخي ، مع أهميته ، انما هو خطوة أخرى نحو هدف انهاء الاستعمار بصورة كاملة . ومنذ أن اعتمد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠ ، خرج أكثر من ٧٠ مليون نسمة من الوضع الاستعماري ، الأمر الذي قرب بين الانسانية وبين نهاية عصر الاستعمار ، بل وجعل عضوية الأمم المتحدة أقرب الى الطابع العالمي . ففي عام ١٩٧٩ حصلت ثلاثة أقاليم لم تكن تتمتع من قبل بالحكم الذاتي - وهي جزر جيلبرت ، وسانت لوسيا وسانت فينسنت على الاستقلال بوصفها كيريباتي ، سانت لوسيا وسانت فينسنت وجزر الفريناديين على التوالي . ومن المتوقع أن تحصل جزر نيوهبريد على الاستقلال في وقت لاحق من عام ١٩٨٠ . وفي ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، تم الترحيب بسانت لوسيا في الامم المتحدة . ويتطلع أعضاء المجتمع العالمي الى الترحيب في المستقبل القريب بسائر الدول الحديثة الاستقلال .

٢٠ - ومع اقتراب الذكرى السنوية العشرين للاعلان ، لا يتعين على المجتمع الدولي أن يركّز اهتمامه على الانجازات السابقة وانما على المشاكل التي مازال يتعين حلها والتي تتطلب اهتماما كبيرا من جانبه .

٢١ - وقد كانت اللجنة الخاصة أداة قيمة للغاية في التعجيل بعملية انهاء الاستعمار . وقد تابع الأمين العام عملها عن كثب على مر السنين وتركت انجازاتها والطريقة التي اضطلعت بها بأنشطتها أعمق الأثر في نفسه . وقد أرسلت اللجنة عن طريق إقامة اتصالات وثيقة ومستمرة مع حركات التحرير الوطنية في الاقاليم المستعمرة في افريقيا ، الا اساسا لمشاركة هذه الحركات مشاركة فعالة في عمل اللجنة وفي الجمعية العامة وفي الأعمال ذات الصلة لسائر المؤسسات داخل منظومة الامم المتحدة . كذلك قامت اللجنة بتعبئة أقصى حد ممكن من التأييد والمساعدة الدوليين للشعوب غير المستقلة . وقد تم انجاز ذلك من خلال التنسيق الفعال مع منظمة الوحدة الافريقية ، والتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة ومختلف برامج منظومة الامم المتحدة والاتصالات المتزايدة مع المنظمات غير الحكومية المعنية . وقد أوضح ازدياد عدد البعثات الزائرة الموفدة من قبل اللجنة الى الاقاليم غير المستقلة خلال تلك

الفترة مدى علاقة العمل الوثيقة والتعاون اللذين توفرهما الدول القائمة بالادارة للجنة وقد أدت هذه العلاقة الى تعزيز فعالية عمل اللجنة بدرجة كبيرة .

٢٢ - وقد وجه الأمين العام ثناء حارا الى السفير سليم احمد سليم لما أبداه من قدرة وتفهم لا يفتروا وما مارسه من قيادة ودينامية في توجيه عمل اللجنة الخاصة خلال السنوات الثماني الماضية . فخلال تلك الفترة ، شهد المجتمع الدولي تطورات مثيرة أدت الى تغيير أقدار البلدان التي كانت خاضعة للحكم الاستعماري من قبل ، الأمر الذي تدين من أجله بالجميل للسفير سليم للدور الشخصي الهام للغاية الذي اضطلع به في مهمة اللجنة التاريخية .

٢٣ - ولا تزال هناك مشاكل عديدة خاصة بانتهاء الاستعمار ينبغي للجنة الخاصة أن توليها اهتماما عاليا خلال دورتها الراهنة . ذلك ان الحالة في ناميبيا ، على سبيل المثال ، لا تزال حرجية ومشحونة بآثار خطيرة بالنسبة للسلم والأمن في الجنوب الافريقي . وما تزال الجهود مستمرة للتوصل الى تسوية مقبولة دوليا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، نوقش في جنيف اقتراح السيد اغوستينو نيتو ، رئيس انغولا الراحل ، الذي يتعلق بانشاء منطقة مجردة من السلاح على طول حدود ناميبيا . وفي ختام تلك المشاورات ، قبلت الفكرة من جانب دول المواجهة وكذلك من جانب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . كذلك قبلت حكومة جنوب افريقيا مفهوم هذه المنطقة بشرط الاتفاق على نقاط معينة . وقد اجريت مناقشات تقنية مؤخرا تتعلق بالمنطقة المجردة من السلاح وبالترتيبات المتعلقة باستحداث عنصر عسكري يمثل في فريق الامم المتحدة للمساعدة في المرحلة الانتقالية - كذلك توجد في المنطقة حاليا بعثة من كبار موظفي الامم المتحدة تقوم باجراء مشاورات بشأن جميع الجوانب المتعلقة للمشكلة . وقد أعرب الأمين العام عن أمله في أن يتعاون جميع المهتمين بالأمر تعاونا كاملا لتاحية التوصل الى تسوية مبكرة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وأن يتم تنفيذ اقتراح التسوية دونما أي تأخير آخر . وأعرب الأمين العام عن تأكده من أن اللجنة سوف تقوم ، بالتشاور مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، بالابقاء على التطورات في ناميبيا قيد المراقبة الدقيقة ، آخذة بعين الاعتبار تصميم الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء على قيام الشعب الناميبي بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال من خلال انتخابات حرة ، تحت اشراف الامم المتحدة ومراقبتها .

٢٤ - وعلى الرغم من أن مشاكل الاستعمار الحرجة في الجنوب الافريقي ستظل تأخذ مكان الصدارة بين اهتمامات اللجنة الخاصة ، فقد أعرب الأمين العام عن أمله في أن تقوم اللجنة ، واصمة فسي اعتبارها القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة ، بتكريس اهتمام خاص أيضا لمشاكل الأقاليم الصغيرة . وذكر أنه توجد حاجة الى استحداث نهج عملية وحلول لها مقومات البقاء - من شأنها أن تساعد على التوفيق بين الآراء المتعارضة التي أعرب عنها في السنوات الأخيرة ، فيما يتعلق بوضع بعض من هذه الأقاليم في المستقبل . وعلى الرغم من أن هذه الأقاليم صغيرة ونائية السي حد ما في كثير من الحالات ، فان لسكانها نفس الحقوق غير القابلة للتصرف التي تتمتع بها الشعوب في جميع أنحاء العالم . ومن واجب الامم المتحدة أن تساعد على ممارسة هذه الحقوق .

٢٥ - وكما أعلنت الجمعية العامة بوضوح ، لا ينبغي للاعتبارات المتعلقة برقعة اقليم ما ، وبموقعه الجغرافي ، وبحجم سكانه ، وبالمتاح من الموارد الطبيعية فيه ، وباحتمالات الخاصة بمقومات بقائه من الناحية الاقتصادية ، أن تعطل بأي حال من الأحوال الاعمال الكامل للاعلان أو تنقص من حق الشعب في تقرير المصير والتحرر من الحكم الاستعماري . وفي كثير من الحالات اثار تحقيق الهدف المتمثل في الانهاء الكامل للاستعمار ، مشاكل معقدة يمكن دراستها دراسة وافية بصورة ميدانية من قبل بعثات الامم المتحدة الزائرة بالتشاور مع السكان وعلى أساس المعلومات المستقاة من المصادر الأصلية . وقد ثبت أن تجربة اللجنة الخاصة مع بعثات الامم المتحدة الزائرة الى مختلف الاقاليم قيمة للغاية من حيث اسهامها في التوصل الى حلول منصفة لبعض المشاكل المتعلقة في اقاليم معينة . وأعرب الأمين العام عن أمله في أن تواصل الدول المعنية القائمة بالادارة تقديم التعاون اللازم الى اللجنة في هذا الصدد .

٢٦ - وتعتبر مساعي اللجنة الخاصة ذات أهمية قصوى بالنسبة لتمام العملية التاريخية المتمثلة في استئصال شأفة الاستعمار من خريطة العالم السياسية . وأعرب الأمين العام للأعضاء عن تمنياته لهم بالنجاح في مهمتهم الهامة .

٢ - انتخاب الرئيس

٢٧ - في الجلسة ١١٦٤ المعقودة في ١١ اذار/مارس ألقى ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بيانا (A/C.109/FV.1164) رشح فيه السيد فرانك عبدالله (ترينيداد وتوباغو) لمنصب الرئيس . وقد شتى على الترشيح ممثل اندونيسيا (A/AC.109/FV.1164) وقد انتخبت اللجنة الخاصة بالا جماع السيد فرانك عبدالله (ترينيداد وتوباغو) رئيسا .

٣ - بيان الرئيس

٢٨ - أعرب الرئيس عن امتنانه وتقديره العميق للأمين العام لقيامه شخصيا بعقد الجلسة الافتتاحية للجنة الخاصة ، الامر الذي يعد اشارة واضحة للاهمية التي يوليها لمشاكل انهاء الاستعمار . وبعد ذلك أيضا دليلا جديدا على تفانيه من أجل قضية تقرير المصير لجميع الشعوب التي لم تمارس بعد حقها في الحرية والاستقلال .

٢٩ - وذكّر الرئيس أنه يدرك تماما أن خلافته للسفير سليم في منصب الرئاسة الذي تولاه لمدة ثمانية أعوام انما هو عمل غاية في الصعوبة ومحتمل بمسؤولية جسيمة . وكانت انجازات السفير سليم خلال هذه الفترة من الكثرة بحيث لا يمكن ذكرها بالتفصيل ، ويكفي القول بأنه ، بفضل ولائه وسعة خياله وجدده ومقدرته الماهرة على التفاوض ، عزز بدرجة كبيرة قدرة المجتمع الدولي وصلاحيته للتوصل ، بأنجع الطرق ، الى تحقيق الشعوب في الأقاليم المستعمرة لأمانها الحقة . وسوف يبذل الرئيس ، بوحى من هذا المثال ، كل ما في وسعه لمساعدة اللجنة الخاصة في سعيها الدائب من أجل التوصل الى أفضل الطرق والوسائل لتحقيق الاعمال الكامل والسريع للاعلان .

٣٠ - وقد أعرب الرئيس عن تمنياته الحارة لوفدى الدانمرك وفنزويلا اللذين انضما الى اللجنة الخاصة من جديد بعد انقطاع دام عدة سنوات . وذكر ان اللجنة تتطلع الى مساهمة من شأنها أن تشرى مداولاتها .

٣١ - ومضى الى القول بأن الأعضاء تابعوا التطورات الايجابية المختلفة التي وقعت في السنة الماضية وخاصة الأحداث الأخيرة في روديسيا الجنوبية . فعندما بدأت اللجنة الخاصة دورتها لعام ١٩٧٩ ، كانت التوقعات فيما يتعلق بتسوية سلمية في زمبابوى بعد عدة سنوات من النضال والعنف المريرين تبدو في الواقع ضعيفة للغاية . ومع ذلك ، ففي خلال أشهر ، تم التوصل الى اتفاقات بين جميع الأطراف أدت الى وضع حد للتمرد الذي دام أربعة عشر عاما ، والى الشروع في العمليات الدستورية التي سوف تحقق زمبابوى في القريب ، عن طريقها ، حريتها واستقلالها على أساس من حكم الأغلبية الصحيح . وقد كانت الانتخابات التي أجريت قبل أسبوع واحد وحققت تلك النتائج الحاسمة حدثا تاريخيا . وقد أعرب عن تمنياته الطيبة لحكومة زمبابوى وشعبها بالرفاهية في المستقبل بزعامة السيد روبرت موغابي رئيس الوزراء المعين . وأعرب عن أمله في أن تعمل جميع الأطراف جنبا الى جنب بروح من التوفيق والتعاون ، ومن ثم تمكن زمبابوى من تركيز كامل اهتمامها على المهام العاجلة المتمثلة في التعمير الوطني ، كما تتيح لها فرصة تولي مكانها الشرعي في المجتمع العالمي بوصفها أمة مسالمة ذات سيادة .

٣٢ - وان نجاح زمبابوى في تحقيق أهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) انما هو بمثابة اعادة تأكيد للمبادئ التي أيدها المجتمع الدولي بصمود وثبات على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية .

٣٣ - ومن الأمور الحتمية فيما يتعلق بالامم المتحدة ومنظماتها خلال فترة الانتقال الصعبة ، أن تواصل تقديم أقصى قدر ممكن من المساعدة الى شعب زمبابوى دعما لاستقلاله الذي حققه بشق الأنفس . وقد وجه الرئيس نداء مخلصا الى جميع الحكومات ، بصفة فردية وبصفة جماعية ، لكي تكفل أن تتمتع زمبابوى المستقلة بالسيادة الوطنية الكاملة وأن تحترم سلامتها الإقليمية .

٣٤ - وفي أجزاء أخرى من العالم ، شهد المجتمع الدولي بارتياح ظهور الدولتين المستقلتين حديثا في منطقة البحر الكاريبي وهما سانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر الغرينادين في عام ١٩٧٩ .

وفي منطقة المحيط الهادى حصلت كيريباتي أيضا على الاستقلال في عام ١٩٧٩ ، وفي جزر نيوهيريد أجريت انتخابات من شأنها أن تؤدي الى حصول الاقليم على الاستقلال في عام ١٩٨٠ .

٣٥ - وما يؤسف له أن التقدم نحو الاستقلال في زمبابوى لم تضاهه الحالة في ناميبيا . ذلك أن الوضع في ناميبيا قد استعصى على أى تصنيف . ورغم جميع جهود المجتمع الدولي ، استمرت جنوب افريقيا في وضع العراقيل أمام تنفيذ خطة العمل التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٣٥ (١٩٧٨) . وفي حين أعلنت جنوب افريقيا عن استعدادها لتنفيذ الاقتراح الخاص بالتسوية ، فقد دأبت مع ذلك على اتخاذ التدابير التي تعزز احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وبذلك تمهد السبيل أمام احتمال اعلان الاستقلال من جانب واحد . ومن ثم فقد ظلت الحالة في ناميبيا حرجة وتشكل تهديدا مستمرا لسلم المنطقة وأمنها . وبناء على ذلك ، كان لزاما على المجتمع الدولي أن يتابع عن كثب التطورات

المتعلقة بناميبيا وأن يكيّف تقديم الدعم والمساعدة على نطاق عالمي الى شعب ناميبيا والى نضالهم المشروع من أجل الحرية والاستقلال . وينبغي للجنة الخاصة أن تبقي على الحالة في الأقاليم قيد الاستعراض المستمر ، وأن تقوم ، ضمن أمور أخرى ، بمواصلة العمل مع الوكالات المتخصصة وسائر المؤسسات داخل منظومة الامم المتحدة بهدف زيادة تدفق المساعدة على الشعب الناميبى .

٣٦ - وبينما ينبغي أن تظل الحالة الاستعمارية الحرجة في جنوب افريقيا الشغل الشاغل الرئيسي للجنة الخاصة ، فقد أعرب الرئيس عن أمله في أن تتمكن اللجنة في عام ١٩٨٠ من اكمال وسيق وأكثر تركيزا الى مشاكل سائر الأقاليم المستعمرة ، والأقل حجما في معظمها ، في جميع أنحاء العالم . وان كثيرا من هذه الأقاليم يتحرك مقتربا من الحكم الذاتي أو الاستقلال . وربما يتعين وضع حلول مبتكرة لبعض المشاكل التي تواجه تلك الأقاليم في مجال العملية الجارية المتمثلة في التطوير الدستوري والسياسي والاقتصادي نحو السيادة الوطنية الكاملة . وتحقيقا لهذه الغاية ، من الضروري تجديد التفاني والالتزام من جانب أعضاء اللجنة كإفـة .

٣٧ - وقد واجهت بعض الأقاليم مشاكل وصعوبات معينة دعت الى وضع توصيات محددة وواقعية تلائم الظروف الخاصة . وقد تطلعت اللجنة الخاصة من جديد نحو الحصول على التعاون المستمر من الدول المعنية القائمة بالادارة . وأعرب الرئيس عن أمله في أن تواصل هذه الدول ، على نحو ما فعلت في السنوات الماضية ، مساعدة اللجنة في أداء مهمتها وذلك بدعوة البعثات الزائرة الموفدة من اللجنة الى الأقاليم الخاضعة لادارتها .

٣٨ - وأضاف الرئيس ان وجود عبء عمل ثقيل أمام اللجنة الخاصة لا ينبغي أن يعوقها بأي حال من الأحوال . وأعرب عن كامل ثقته بأن اللجنة سوف تتمكن من انجاز كافة مسؤولياتها وانها ستساعد اللجنة وباشراكهم ، ويفضل المساعدة المستمرة من قبل الأمين العام وموظفيه .

٣٩ - وقال الرئيس انه نظرا لأن الاحتفال بالذكرى العشرين للاعلان التاريخي الخاص بانتهاء الاستعمار سيتم في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، فإنه ينبغي للجنة الخاصة أن تكرر نفسها من جديد لقضية الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية والاستعمارية ، وأن تتعهد ببذل أقصى الجهود لوضع برنامج محدد لتبث بشأنه الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

٤ - بيانات أخرى

٤٠ - وفي الجلسة ذاتها ، استمعت اللجنة الى بيانات أدلى بها ممثلو استراليا ، وساحل العاج وفنزويلا ، وكذلك الأمين التنفيذي بالنيابة لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الامم المتحدة .
A/AC.109/17.1261 .

٥ - انتخاب نواب الرئيس

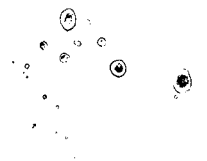
٤١ - في الجلسة ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس انتخبت اللجنة الخاصة بالا جماع نواب الرئيس الآتية أسماؤهم :

السيد جورج جيلغا - كينغ (سيراليون)

السيد نيلز بيتر جورج هيلسكوف (الدانمرك)

السيد فرانتشيك بيناتشيك (تشيكوسلوفاكيا)

٤٢ - وفي الجلسة ذاتها ، استمعت اللجنة الى بيانات أدلى بها السيد هيلسكوف والسيد بيناتشيك وكذلك ممثل سيراليون نيابة عن السيد جيلغا - كينغ (A/AC.109/FV.1165) . كذلك استمعت اللجنة الى بيان أدلى به السيد ايسوفو س. جيراماكوي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار (A/AC.109/FV.1165) .



جيم - تنظيم الأعمال

٤٣ - نظرت اللجنة الخاصة في تنظيم أعمالها لهذا الصام في جلستيها ١١٦٤ و ١١٦٥ المعقودتين في ١١ و ٢٨ آذار/مارس . وفي هذا الصدد ، أدلى الرئيس ببيان (A/AC.109/PV.1164) في الجلسة ١١٦٤ ، كما أدلى الرئيس وممثل اندونيسيا ببيانين (A/AC.109/PV.1165) في الجلسة ١١٦٥ .

٤٤ - وقررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٦٥ ، باعتمادها للاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) ، الابقاء على فريقها العامل ، على أن يستمر في أداء وظيفته بصفته لجنة توجيهية ، ولجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة ، ولجنتها الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة .

٤٥ - كما طلبت اللجنة الخاصة ، باعتمادها اقتراحات الرئيس المشار اليها اعلاه ، من هيئاتها الفرعية ان تجتمع في اسرع وقت ممكن لتنظيم برامج عمل كل منها لهذا العام ، وأن تضطلع ، بالاضافة الى النظر في البنود المشار اليها في الفقرة ٤٦ أدناه ، بالمهام المحددة التي عهدت بهيئات الجمعية العامة الى اللجنة فيما يتعلق بالبنود المحالة الى هذه اللجان .

٤٦ - وكذلك قررت اللجنة الخاصة اعتماد توزيع البنود ، واجراءات النظر فيها ، على الوجه التالي :

<u>المسألة</u>	<u>توزيعها</u>	<u>اجراءات النظر فيها</u>
روديسيا الجنوبية (١٣)	الجلسات العامة	بند مستقل
ناميبيا	"	"
تيمور الشرقية	"	"
الصحراء الغربية	"	"
بليز	"	"
جزر فولكلاند (مالفيناس)	"	"
جبل طارق	"	"
بروني	"	"
أنغيوا وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا	"	"
المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٢٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي والمسائل المتصلة بالموضوع	"	"

(١٣) ستدرس عند اللزوم وحسب الاقتضاء .

<u>اجراءات النظر فيها</u>	<u>توزيعها</u>	<u>المسألة</u>
بند مستقل	الجلسات العامة	مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٩ بشأن بورتوريكو
"	"	أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي
"	"	الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
حسب الاقتضاء	"	بيتكرن
تقررها اللجنة الفرعية	اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة	نيو هبريد
"	"	ساموا الامريكية
"	"	غوام
"	"	توكيلاو
"	"	اقليم جزر المحيط الهادى* المشمول بالوصاية
"	"	جزر كوكس (كيلينغ)
"	"	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
"	"	جزر فرجن البريطانية
"	"	برمودا
"	"	جزر تركس وكايكوس
"	"	جزر كايمان
"	"	مونتسيرات
"	"	سانت هيلانة

<u>المسألة</u>	<u>توزيعها</u>	<u>اجراءات النظر فيها</u>
مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر	الفريق العامل	بند مستقل
مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان	"	"
خطة المؤتمرات	"	"
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية	الجلسات العامة / اللجنة الفرعية المعنية	
المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منع الاستقلال	بالاتماسات والمعلومات	
للبلدان والشعوب المستعمرة	والمساعدات	بند مستقل
مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم	الجلسات العامة / اللجنة الفرعية المعنية	
	بالاقاليم الصغيرة	حسب الاقتضاء*
نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار	الجلسات العامة / اللجان الفرعية	"
المسائل المتصلة بالاقاليم الصغيرة	"	"
اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب	"	"
الافريقي التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال	"	"
والتساوي في الحقوق	"	"
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز	"	"
المنصري	"	"
الموعد النهائي لنيل الاقاليم الاستقلال		تبحثها الهيئات المعنية لدى دراستها لاقاليم محددة
التزام الدول الأعضاء بالاعلان والقرارات الأخرى		"
المتصلة بالموضوع والمتعلقة بمسألة انهاء		"
الاستعمار		"
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من		"
الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير		"
المتتمعة بالحكم الذاتي		"

المسألة

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي

اجراءات النظر فيها

تبحثها الهيئات المعنية لدى
دراستها لأقاليم محددة

”

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية

”

تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

”

حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها

”

تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى

”

ما للإعمال العالمى لحق الشعوب في تقرير المصير وللأسراع

”

في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية

لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال

”

المناهج والطرق والوسائل الأخرى التي يمكن الأخذ بها داخل

منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان

والحريات الأساسية

”

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٦١ بشأن توقيع وتصديق

البروتوكول الاضافى الثانى لمعاهدة حظر الاسلحة النووية

في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)

”

تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية

”

نزع السلاح العام الكامل

(عدم اقامة اسلحة نووية في اراضي الدول التي لا توجد

”

فيها هذه الاسلحة في الوقت الحاضر)

”

الاعلان الخاص بالتعاون الدولى من اجل نزع السلاح

”

سياسة الفصل العنصرى التي تتبناها حكومة جنوب افريقيا

”

تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولى

”

عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية

”

صياغة اتفاقية دولية لمناهضة أنشطة المرتزقة

التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولى الذى يعرض للخطر

أرواحا بشرية بريئة أو يودى بها أو يهدد الحريات الأساسية

ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف

التي تنشأ عن البؤس وخيبة الامل والشعور بالضيم واليأس

والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما

فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك احداث تغييرات جذرية

المسألة

الحالة الاجتماعية في العالم

اجراءات النظر فيها

تبحثها الهيئات المعنية لدى
دراستها لاقليم محددة

المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة

مساعدة الطلاب اللاجئين من ناميبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا

تقديم المساعدة الي اثينغوا ، وسانت لوسيا ، وسان فنسنت ،

وسان كيتس - نيفيس - أنفيليا

٤٧ - وفي الجلسات ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٨ و ١١٧٦ و ١١٨١ ، المقفودة فيما بين (١ آذار/مارس و ٢١ آب/اغسطس ، اتخذت اللجنة الخاصة مقررات أخرى بشأن برنامج عملها لعام ١٩٨٠ ، بما في ذلك ترتيب اولويات النظر في البنود المعروضة عليها ، وكان مما استندت اليه في ذلك ، الاقتراحات الواردة في مذكرة الرئيس (A/AC.109/L.1352) والتوصيات الواردة في التقرير الرابع والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1373) . وهذه المقررات مذكورة في الفرع ٥١٠ أدناه .

٤٨ - وفي الجلسات ١١٦٤ الى ١١٦٩ و ١١٨١ و ١١٨٢ ، المقفودة فيما بين (١ آذار/مارس و ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ، اتخذت اللجنة الخاصة ، بعد التشاور خلال السنة عن طريق اعضاء مكتب اللجنة ، قرارات بشأن ما يلي :

(أ) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجنة التنسيق لتحرير افريقيا ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، في دار السلام (انظر الفقرة ١١٤ (أ) أدناه) ؛

(ب) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في " مؤتمر التضامن الثاني المعني بكفاح شعوب الجنوب الافريقي " الذي ينظمه مجلس اللجان الوطنية الاوروبية للشباب وحركة شباب عموم افريقيا ، في بون (انظر الفقرة ١١٩ (أ) أدناه) ؛

(ج) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في الدورة الكاملة الثالثة للجنة الدولية لمناهضة الفصل المنصري والعنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي ، في ستوكهولم (انظر الفقرة ٢٤ (أ) أدناه) ؛

(د) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور احتفالات يوم الاستقلال لجمهورية زمبابوي ، في حرارة (سالزبورى سابقا) (انظر الفقرة ١٥ (أ) أدناه) ؛

(هـ) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في " حلقة دراسية دولية عن المرأة والفصل المنصري " تحت رعاية اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز المنصري والفصل المنصري وانها الاستعمار ، في هلسنكي (انظر الفقرة ٢٠ (أ) أدناه) ؛

(و) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في " مؤتمر دولي للاستقلال والتضامن والأمن " ، تنظمه منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية (احتفالا بالذكرى الخامسة والعشرين لمؤتمر باندونغ) في كولومبو (انظر الفقرة ٢٢ (أ) أدناه) ؛

- (ز) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور الجلسات العامة الطارئة لمجلس الأمم المتحدة
لناميبيا ، في مدينة الجزائر (انظر الفقرة ١٠٣ ا دناه) ؛
- (ح) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجنة
التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في دار السلام (انظر الفقرة ١١٥ ا دناه) ؛
- (ط) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور اجتماع خاص للجنة الخاصة لمناهضة الفصل
العنصرى لاهياء اليوم الدولى للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح ، في نيويورك (انظر الفقرة
١٠٨ ا دناه) ؛
- (ي) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء
منظمة الوحدة الافريقية ، والدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة
الافريقية ، في فريتاون (انظر الفقرة ١١٦ ا دناه) ؛
- (ك) دعوة موجهة الى اللجنة من اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية
بالعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى وانها الاستعمار لتمثيلها في " المؤتمر الدولى
للمنظمات غير الحكومية لاتخاذ اجراءات بشأن فرض عقوبات على جنوب افريقيا " ، في جنيف (انظر
الفقرة ١٢١ ا دناه) ؛
- (ل) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور افتتاح جلسات الاستماع المتعلقة بيورانيوم ناميبيا ،
والتي ينظمها مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، في نيويورك (انظر الفقرة ١٠٣ ا دناه) ؛
- (م) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور احتفالات يوم الاستقلال لجمهورية فانواتو ، في
بورت فيلا ، (انظر الفقرة ١٥١ ا دناه) ؛
- (ن) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور المؤتمر العام الرابع والعشرين للحركة الدولىة
للسباب والطلاب للامم المتحدة ، في نيوقوسيا (انظر الفقرة ١٢٦ ا دناه) ؛
- (س) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور اجتماع رسمى لمجلس الامم المتحدة لناميبيا احياء
ليوم ناميبيا ، في نيويورك (انظر الفقرة ١٠٣ ا دناه) ؛
- (ع) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور " مؤتمر دولى للتضامن مع كفاح شعب ناميبيا " ،
في باريس (انظر الفقرة ١٢٥ ا دناه) ؛
- (ف) دعوة موجهة الى اللجنة من مجلس السلم العالمى لتمثيلها في " البرلمان العالمى
للسعوب من أجل السلم " ، في صوفيا (انظر الفقرة ١٢٣ ا دناه) ؛
- (س) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور جلسة خاصة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
احتفالا بيوم التضامن مع السجناء السياسيين من جنوب افريقيا ، في نيويورك (انظر الفقرة ١٠٨ ا دناه) ؛
- (ق) دعوة موجهة الى اللجنة من منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية لتمثيلها في
" مؤتمر دولى طارئ للتضامن مع كفاح شعوب منطقة الخليج ضد الامبريالية " ، في نيوقوسيا (انظر
الفقرة ١٢٢ ا دناه) ؛

(ر) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور اجتماع خاص لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا احياءاً لاسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، في نيويورك (انظر الفقرة ١٠٣ ا دناه) ؛

(ش) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في " مؤتمر د ولي للتضامن مع حركات التحرير الوطني وجماهير الخليج لمناهضة الامبريالية " ، في نيقوسيا (انظر الفقرة ١٢٧ ا دناه) .

٤٩ - واتخذت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، استناداً الى التوصيات الواردة في التقرير الرابع والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1373) قراراً بشأن مسألة دعوة اشخاص معينين للمثول امامها للحصول على معلومات عن جوانب محددة للحالة السائدة في الاقاليم المستعمرة (انظر الفقرتين ٨٣ و ٨٤ ا دناه) .

٥٠ - وفي الجلسة نفسها ، اتخذت اللجنة الخاصة ، بناءً على التوصيات الواردة في التقرير نفسه ، مقررات بشأن برنامج عملها لعامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ (انظر الفقرات ١٣٩ و ١٤٤ الى ١٤٧ ا دناه) .

دال - جلسات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية

١ - اللجنة الخاصة

٥١ - عقدت اللجنة الخاصة ٢٠ جلسة في المقر خلال عام ١٩٨٠ ، وذلك على الوجه التالي :

الدورة الأولى :

الجلسات ١١٦٤ الى ١١٦٧ ، من ١١ آذار/مارس الى ١٠ حزيران/يونيه .

الدورة الثانية :

الجلسات ١١٦٨ الى ١١٨١ ، من ٥ الى ٢١ آب/اغسطس .

الجلسات خارج الدورتين :

الجلستان ١١٨٢ و ١١٨٣ ، في ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر .

٢ - الفريق العامل

٥٢ - قررت اللجنة ، في جلستها ١١٦٥ ، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ، الابقاء على فريقها العامل . وقد تكون الفريق العامل ، وفقاً لمقرر آخر متخذ في الجلسة نفسها ، من ايران ، تونس ، كوبا ، الكونغو ، بالإضافة الى اعضاء مكتبها الاربعة وهم : الرئيس (ترينيداد وتوباغو) ، ونواب الرئيس الثلاثة (سيراليون والدانمرك وتشيكوسلوفاكيا) ، وأيضا رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة (ساحل العاج) ، ومقررها (استراليا) .

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ، عقد الفريق العامل جلسة واحدة في ١٢ آب/اغسطس وكذلك عددا من الجلسات غير الرسمية ، وقدم تقريرا (A/AC.109/L.1373) .

٣ - اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة

٥٤ - قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٥ ، الابقاء على لجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة .

٥٥ - وقررت اللجنة الخاصة ، في الجلسة ذاتها ، ان تكون عضوية اللجنة الفرعية على النحو التالي :

اندونيسيا	الدانمارك
ايران	سيراليون
بلغاريا	العراق
تشيكوسلوفاكيا	كوبا
تونس	الكونغو
الجمهورية العربية السورية	مالي

٥٦ - وانتخبَت اللجنة الخاصة ، في الجلسة نفسها ، السيد فرانتيسيك بناجلا (تشيكوسلوفاكيا) رئيسا للجنة الفرعية .

٥٧ - وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة ١٥ جلسة وكذلك عددا من الجلسات غير الرسمية في الفترة من ٢ نيسان/ابريل الى ٢٧ حزيران/يونيه وقدمت اربعة تقارير الى اللجنة الخاصة كما يلي :

(أ) ثلاثة تقارير وما يتصل بها من وثائق عن مسألة نشر المعلومات عن انهيار الاستعمار (A/AC.109/L.1351 و L.1353 و A/AC.109/L.1363 و A/AC.109/L.1364 و L.1371 و L.1371/Add.1) .

(ب) تقرير عن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/L.1362) .

٥٨ - ويرد عرض لنظر اللجنة الخاصة في التقارير المشار اليها في الفقرة ٥٧ (أ) أعلاه ، في الفصل الثاني من هذا التقرير . ويرد عرض لنظر اللجنة في التقارير المشار اليها في الفقرة ٥٧ (ب) أعلاه في الفصل السادس من هذا التقرير .

٥٩ - وخلال السنة ، وافقت اللجنة الخاصة ، بناء على مشاورات اجراها اعضاء اللجنة الفرعية فيما

بينهم في هذا الشأن ، على طلبي استماع فيما يتعلق بينود محددة . ويرد عرض لهذه الاستماعاات في الفصلين التاسع والعاشر من هذا التقرير

٤ - اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة

٦٠ - قررت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٥ الابقاء على اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة .

٦١ - وقررت اللجنة الخاصة ، في الجلسة نفسها ، ان تكون عضوية اللجنة الفرعية على النحو التالي :

اثيوبيا	ساحل العاج
استراليا	شيلي
افغانستان	العراق
اندونيسيا	فنزويلا
ايران	فيجي
بلغاريا	كوبا
ترينيداد وتوباغو	مالي
تشيكوسلوفاكيا	الهند
الدانمارك	يوسفوسلافيا

٦٢ - وانتخبت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، في الجلسة نفسها ، السيد لوينديون بييربير (ساحل العاج) رئيسا لها ، والسيد كينيث شان (استراليا) مقرا .

٦٣ - وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ٢١ جلسة ، فضلا عن عدد من الاجتماعات غير الرسمية ، في الفترة بين ٢ نيسان / ابريل و ١٥ آب / اغسطس . وقدمت تقارير عن البنود التالية التي كانت قد احيلت اليها للنظر فيها :

نيو هبريد	برمودا
توكيلاو	جزر فرجن البريطانية
بيتكين	مونتسيرات
سانت هيلانة	جزر كايمان
ساموا الامريكية	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
غوام	

اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول
بالوصاية

٦٤ - ويرد عرض لنظر اللجنة الخاصة في تقارير اللجنة الفرعية المتعلقة بالاقليم الانفـة
الذكر في الفصول الثالث عشر الى الثالث والعشرين والثلاثين من
هذا التقرير .

١٥ - بحث أمر الاقليم

٦٥ - نظرت اللجنة الخاصة ، خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير ، في الاقليم التاليـة :

<u>الجلسات</u>	<u>الاقليم التي نظرت فيها في الجلسات العامة مباشرة</u>
١١٦٥ ، ١١٦٦	روديسيا الجنوبية
١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٨١	جزر تركس وكايكوس
الى ١١٨٣	
١١٧٠ الى ١١٧٤ ، ١١٨١	ناميبيا
١١٧٤	تيمور الشرقية
١١٧٤	الصحراء الغربية
١١٧٤	جبل طارق
١١٧٤	جزر فولكلاند (مالفيناس)
١١٧٤	بروني
١١٧٤	بليز
١١٧٤	انثيفوا ، سان كيتس - نيفيس - أنفـيلا
١١٨١ الى ١١٨٣	جزر كوكس (كيلينغ)

الاقليم المحالة الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة

١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠	نيو هبريد
١١٦٧	جزر كايمان
١١٦٧	بيتكيرن
١١٦٧	سانت هيلانة
١١٦٧	جزر فرجن البريطانية
١١٦٨	مونتسيرات

(يتبع)

الجلسات

الأقاليم المحالة الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم
الصفيرة (تابع)

١١٦٩ ، ١١٦٨	برمودا
١١٨٠ ، ١١٧٩	غوام
١١٨٠ ، ١١٧٩	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
١١٨٠ ، ١١٧٩	ساموا الامريكية
١١٧٩ الى ١١٨١	اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية
١١٨٠ ، ١١٧٩	توكيلاو

٦٦ - وتتضمن الفصول من الثامن الى الثلاثين من هذا التقرير ، عرضاً لنظر اللجنة الخاصة في الاقاليم المذكورة أعلاه ، بالإضافة الى ما اعتمد بشأنها من قرارات وتوافقات في الرأى ومقررات أو استنتاجات وتوصيات .

واو - مسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان

٦٧ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، في جلستها ١١٦٥ ، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم اعمال اللجنة (A/AC.109/L.1352) ، ان تتناول على انفراد مسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان . ولدى اتخاذ هذا القرار ، أشارت اللجنة الى أنها ذكرت في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين (١٤) انها ستواصل ، كجزء من برنامج عملها لعام ١٩٨٠ ، استعراض قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، مع مراعاة اية توجيهات قد تود الجمعية العامة توجيهها في هذا الصدد . كما اعادت اللجنة الى الانه ان الجمعية العامة قد وافقت ، في الفقرة ٥ من قرارها ٣٤/٩٤ ، على تقرير اللجنة ، بما في ذلك برنامج العمل الذي تعتمده اللجنة الاضطلاع به خلال عام ١٩٨٠ .

٦٨ - ونظرت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٧٩ ، المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، في هذه المسألة على اساس التوصيات الواردة في التقرير الرابع والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1373) . وفيما يلي نص الفقرة المتصلة بالموضوع من ذلك التقرير :

(١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ١٥٧ .

" ٢١ - كان معروضا على الفريق العامل رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٠ موجهة الى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لبايوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة (A/AC.109/591) . وبالإضافة الى ذلك ، اعلم الرئيس الفريق العامل بأنه قد وردت اليه ، في ١١ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، رسالتان من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة . وفي إحدى الرسالتين ، رجا الممثل الدائم ان يقوم الفريق العامل ، في معرض نلره في المسألة ، ببحث امكانية منح السيد يان سيليني اوريغي (جبهة استقلال نيو كاليدونيا) فرصة الاتصال باللجنة . وفي الرسالة الأخرى ، رجا الممثل الدائم تعميم ملف عن جبهة استقلال نيو كاليدونيا بوصفه وثيقة من وثائق اللجنة .

" ٢٢ - وبعد تبادل الآراء ، وافق الفريق العامل على تعميم الوثيقة التي قدمها الممثل الدائم لكوبا بوصفها وثيقة من وثائق الفريق العامل ، وعلى قيام الفريق العامل بتأجيل النظر في الطلب الوارد في الرسالة الاولى ، ريثما تعمم هذه الوثيقة .

" ٢٣ - وافق الفريق العامل أيضا على ان يوصي اللجنة الخاصة بمواصلة النظر في مسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، في دورتها القادمة ، مع مراعاة أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة ، في هذا الصدد في دورتها الخامسة والثلاثين .

٦٩ - وأقرت اللجنة الخاصة في الجلسة ذاتها ، دون اعتراض ، التوصيات الآتفة الذكر .

قرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٥ آب/اغسطس
١٩٧٩ بشأن بورتوريكو (١٥)

٧٠ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، في جلستها ١١٦٥ ، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس ، بشأن تنظيم اعمال اللجنة (A/AC.109/L.1352) ان تتناول على انفراد بندا عنوانه " قرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٩ بشأن بورتوريكو " وان تنظر فيه في جلساتها العامة .

٧١ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١٧٥ الى ١١٧٩ ، المعقودة فيما بين ١٨ و ٢٠ آب/اغسطس .

٧٢ - وفي الجلسة ١١٧٥ المعقودة في ١٨ آب/اغسطس ، لفت الرئيس الانتباه الى عدد من الرسائل الواردة من منظمات تعرب فيها عن رغبتها في أن تستمع اليها اللجنة في صدد النظر في هذا البند . ووافقت اللجنة الخاصة على تلبية هذه الطلبات واستمعت الى ممثلي المنظمات المعنية على نحو ما هو مبين ادناه :

(١٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٩ .

ممثلو المنظمات

الجلسات

- ١١٧٥ أولاغيبيت أ . لوبيز - باتشيكو ، المحفل الوطني الكبير لبورتوريكو
- ١١٧٥ لويس أ . اغرايت ، عن جماعة المؤيدين لانشاء ولايات حرة منتسبة
- ١١٧٥ خاسينتو ريفيرا بيريز ، عن الحزب الوطني لبورتوريكو
- ١١٧٥ ليليان مارتينيز ، عن جماعة المستشارين في البرامج الاتحادية
- ١١٧٥ نيلسون و . كنانلز وفائيل كانسيل ميراندا ، عن اللجنة الاتحادية لمناهضة قمع السجناء السياسيين وللدفاع عنهم
- ١١٧٥ فرانسيسكو هيرنانديز فارغاس ، عن جماعة البورتوريكيين المعارضين لـ جعل بورتوريكو ولاية تابعة
- ١١٧٥ لويس ريفيرا ، عن مؤتمر السلم المسيحي
- ١١٧٦ انخيل ل . تابيا فلوريس ، عن جمعية المحامين البورتوريكيين
- ١١٧٦ لوليتا ليبرون ، عن حركة التحرير الوطنية البورتوريكية
- ١١٧٦ خوان ماري - براس ، عن الحزب الاشتراكي البورتوريكي
- ١١٧٦ روبيرت كوهين ، عن لجنة مراقبة العدالة البورتوريكية
- ١١٧٧ رويين بيروس مارتينيز ، عن حزب الاستقلال البورتوريكي
- ١١٧٧ روثام . رينولدز ، عن الامريكيين المؤيدين لاستقلال بورتوريكو
- ١١٧٧ جوديث بيركان ، عن لجنة التضامن مع بورتوريكو
- ١١٧٧ اينيدا فاسكيس ، عن اللجنة البورتوريكية للتضامن الدولي
- ١١٧٨ خوان انتونيو كوريتخير ، عن الجمعية الاشتراكية البورتوريكية
- ١١٧٨ اورلاندو كروس ، عن الحملة المؤيدة لانقاذ فييكيس
- ١١٧٨ خوسيه هيريرا أروبيسا ، عن اللجنة الدولية للتضامن مع استقلال بورتوريكو
- ١١٧٨ كارين تالبوت ، عن مجلس السلام العالمي
- ١١٧٨ ميلفين كينغ ، عضو مجلس نواب ماساتشوسيتس
- ٧٣ - وفي الجلسة ١١٧٧ المعقودة في ١٩ آب/اغسطس ، وجه الرئيس الانتباه ، في بيان الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1177) ، الى مشروع قرار بشأن البند (A/AC.109/L.1376) .
- ٧٤ - وفي الجلسة ١١٧٨ المعقودة في اليوم نفسه ، تكلم ممثلو كوبا والعراق وافغانستان وتشيكوسلوفاكيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وايران (A/AC.109/PV.1178) .

٧٥ - وفي الجلسة نفسها ، اعلم الرئيس اللجنة الخاصة ، في بيان له (A/AC.109/PV.1178) ، بأن القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة قد اعرّب عن رغبته في الادلاء ببيان يصدّر نظر اللجنة في هذا البند . وموافقة اللجنة ، ادلى ممثل نيكاراغوا ببيان (A/AC.109/PV.1178) .

٧٦ - وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل كوبا ، في بيان آخر الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1178) مشروع قرار عن هذا البند (A/AC.109/L.1376) باسم العراق وكوبا .

٧٧ - وفي الجلسة ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، وبعد ان ادلى ممثلو الكونغرس و استراليا وفنزويلا ببيانات تعليلا للتصويت (A/AC.109/PV.1179) ، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار (A/AC.109/L.1376) بأغلبية ١٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١١ عضوا عن التصويت . وتكلم أيضا ، تعليلا للتصويت ، ممثلو اندونيسيا ، والصين ، وشيلي والدانمرك (A/AC.109/PV.1179) .

٧٨ - وفيما يلي نص القرار (A/AC.109/628) الذي اعتمده اللجنة الخاصة في جلستها ١١٧٩ ، المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، والذي اشير اليه في الفقرة ٧٧ أعلاه :

" ان اللجنة الخاصة ،

" ان تضع في اعتبارها مقررها الخاص بابقاء مسألة بورتوريكو قيد الاستمراض والوارد في الفقرة ٨ من القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٠ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٩ (١٦) ،

" وان تذكر بقراراتها السابقة المتعلقة ببورتوريكو والمؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٢ (١٧) و ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٣ (١٨) و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (١٩) و ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٩ (٢٠) وكذلك بمقررها المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (٢١) ،

" وان تذكر كذلك بالفقرة ٥ من قرارها الصادر في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، والذي يحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الافراج عن السجناء الوطنيين البورتوريكيين الأربعة الذين سجنوا فترة تزيد على ٢٥ سنة في سجون الولايات المتحدة ،

" وان تضع في اعتبارها الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان وانشعب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ،

" وان تأخذ في اعتبارها المقررات المتعلقة ببورتوريكو التي اتخذها المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ (٢٢) ،

(١٦) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٩ .

(١٧) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ٨٥ .

(١٨) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ٨٤ .

(١٩) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ٦٦ .

(٢٠) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ٦٩ .

(٢١) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ٦٩ .

(٢٢) أنظر A/34/542 ، المرفق ، الفرع أولاً ، الفقرات ١٥٩ - ١٦٤ .

" واقناعا منها بأن شعوب كافة الأقاليم التي لم تحصل على استقلالها لها حق فير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسلامة الإقليمية ، وفي ممارسة سيادتها الوطنية وسيطرتها الكاملة على ثروتها ومواردها الطبيعية بهدف النهوض بتنميتها الاقتصادية وسلامة كيانها ،

" وقد استمعت الى ونظرت في بيانات ممثلي مختلف الاتجاهات التي تؤلف الرأي السياسي البورتوريكي من حيث أن شعب بورتوريكو لم يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا لما حددته قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ،

" وان تحيط علما بالبيانات التي أدلى بها عدة ملتزمين بشأن الأنشطة العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة في الاقليم البورتوريكي ، ولا سيما على جزيرة فييكييس ، وبالآخطار والمشاكل التي تنطوى عليها تلك الأنشطة بالنسبة لشعب بورتوريكو وبالنسبة للتطبيق الصحيح لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ،

" وان يساورها القلق لازدياد تدابير الاضطهاد والقمع ضد المنظمات والأشخاص الذين يناضلون من أجل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب البورتوريكي ،

" وان تلاحظ مع القلق أن حكومة الولايات المتحدة قد أخفقت في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما اتخذته اللجنة الخاصة من قرارات بشأن بورتوريكو ،

" ١ - تعيد تأكيد الحق غير القابل للتصرف لشعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وانطباقه الكامل على بورتوريكو كما أكدت ذلك قراراتها ومقرراتها بشأن بورتوريكو ؛

" ٢ - تحث مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لنقل جميع السلطات الى شعب بورتوريكو نقلا تاما ، ولهذا الغرض ، تطلب من تلك الحكومة أن تقدم ، في أقرب وقت مستطاع ، خطة لتصفية الاستعمار من بورتوريكو ، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

" ٣ - تملن عدم موافقتها على أي تدبير من شأنه محاولة تغيير مركز بورتوريكو دون الموافقة الصريحة لشعب هذا الاقليم ومشاركته في ذلك طبقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

" ٤ - تدين تدابير الاضطهاد والسجن والقمع التي تتعرض لها المنظمات والأشخاص الذين يناضلون من أجل تقرير المصير في بورتوريكو واستقلالها ؛

" ٥ - ترحب بالافراج عن السجناء الوطنيين البورتوريكيين الأربعة ؛

" ٦ - تدين المناورات والاستفزازات التي تقوم بها بحرية الولايات المتحدة على جزيرة فييكييس وكذلك أعمال القمع ضد الوطنيين الذين يناضلون من أجل انهاء التدخل العسكري من جانب الولايات المتحدة في بلدة فييكييس الجزرية ؛

" ٧ - تطالب بأن تنهي حكومة الولايات المتحدة جميع أنشطتها العسكرية في بورتوريكو وبأن تسمح لشعب بورتوريكو بأن يعيش في سلام في اقليمه ؛

" ٨ - تكرر طلبها الى حكومة الولايات المتحدة بالسماح لبعثة لتقصي الحقائق من اللجنة الخاصة بزيارة بورتوريكو ، لكي تجمع كل البيانات ذات الصلة بما في ذلك بوجه خاص ، المعلومات المتعلقة بالانتماء والمضايقة والقمع ضد الوطنيين البورتوريكيين ؛

" ٩ - تقرر أن تبقي مسألة بورتوريكو قيد الاستعراض " .

زاي - مسألة اشتراك حركات التحرير الوطني في أعمال
الأم المتحدة

٧٩ - من بين ما ذكرته اللجنة في تقريرها الذي رفعته الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، فيما يتصل ببرنامج عملها لعام ١٩٧٩ ما يلي :

" ١٥٦ - وانسجما مع مقـرر الجمعية العامة المتصل بالموضوع ووفقا لما استقر عليه العرف ، ستواصل اللجنة الخاصة دعوة ممثلي حركات التحرير الوطني المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية للاشتراك كمراقبين في أعمالها المتصلة ببلادهم . . . " (٢٣) .

٨٠ - وأقرت الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والثلاثين ، في الفقرة ٥ من قرارها ٩٤/٣٤ برنامج العمل الذي أعدته اللجنة لعام ١٩٨٠ ، بما في ذلك القرار المقترح أعلاه .

٨١ - وفي ضوء ما تقدم ، ومع مراعاة مقررات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، قامت اللجنة الخاصة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وعن طريقها ، بدعوة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وهي حركة التحرير الوطني في ناميبيا ، للاشتراك بصفة مراقب أثناء نظر اللجنة في مسألة ناميبيا . وتلبية لهذه الدعوة اشترك ممثل منظمة (سوابو) في أعمال اللجنة الخاصة ذات الصلة .

٨٢ - ويرد عرض لنظر اللجنة الخاصة في مسألة ناميبيا ، بما في ذلك اشارة الى الجلسة التي أدلى فيها ممثل منظمة (سوابو) ببيان ، في الفصل الثامن من هذا التقرير .

٨٣ - واستنادا الى التوصيات الواردة في التقرير الرابع والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/) (L.1373) ، نظرت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، في مسألة

(٢٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ١٥٦ .

اشترك حركات التحرير الوطني المعنية في أعمال الأمم المتحدة ، كما نظرت في الترتيبات التي يجب اتخاذها ، عند الاقتضاء ، للحصول من بعض الأفراد ، علي المعلومات التي قد تراها ذات أهمية حيوية عند نظرها في جوانب محددة للحالة السائدة في الأقاليم المستعمرة . وفيما يلي نص الفقرة المتصلة بالموضوع من التقرير المذكور :

" ٥ - لاحظ الفريق العامل أن اللجنة الخاصة ، عملا بأحكام قرارات الجمعية العامة ذات العلاقة ووفقا للممارسة المستقرة ، ستواصل ، عندما تنظر في البنود ذات العلاقة في عام ١٩٨٠ ، دعوة ممثلي حركات التحرير الوطني المعنية للمشاركة ، بوصفهم مراقبين ، في مداولاتها التي تتعلق بأقطارهم . وفي السياق ذاته ، وافق الفريق العامل على توصية اللجنة الخاصة بأن تواصل هي أيضا ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الإفريقية وحركات التحرير الوطني المعنية ، عند الاقتضاء ، دعوة الأفراد الذين يمكن أن يزودوها بالمعلومات عن بعض النواحي المحددة للحالة في الأقاليم المستعمرة ، التي قد لا يمكنها الحصول عليها بطريقة أخرى . وبناءً على ذلك ينبغي للجنة الخاصة أن تدرج ، في الفرع المناسب من تقريرها الي الجمعية العامة توصية بأن تضع الجمعية العامة في اعتبارها الامور المشار اليها أعلاه لدى رصد ما للمخصصات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال عام ١٩٨١ " .

٨٤ - وفي الجلسة ذاتها ، أقرت اللجنة ، دون اعتراض ، توصيات الفريق العامل المذكور أعلاه .

ح اء - المسائل المتصلة بالأقاليم الصغيرة

٨٥ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1352) بشأن تنظيم أعمالها ، أن تدرج في جدول أعمالها لهذه الدورة بندا بعنوان " المسائل المتصلة بالأقاليم الصغيرة " وأن تنظر في هذا البند في جلساتها العامة وجلسات لجانها الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٨٦ - وحينما اتخذت اللجنة الخاصة هذه المقررات ، أخذت بعين الاعتبار أحكام القرار ٣٤/٩٤ الذي تطلب الجمعية العامة في الفقرة ١٢ (د) منه الي اللجنة " أن تواصل ايلاء اهتمام خاصي للأقاليم الصغيرة ، بما في ذلك ارسال بعثات زائرة الي تلك الأقاليم حسب مقتضى الحال ، وأن توصي الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان هذه الأقاليم من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال " . كذلك أولت اللجنة الاعتبار اللازم لقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة ، وخاصة تلك التي تتعلق بالأقاليم الصغيرة .

٨٧ - وفي وقت لاحق ، لاحظت اللجنة الخاصة ، لدى اعتمادها مختلف التقارير ذات الصلة الصادرة عن لجنيتها الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، أن هذه اللجنة الفرعية قد وضعت في الاعتبار وهي تبحث أمر الأقاليم المحددة التي أحيل اليها النظر فيها ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، المذكورة أعلاه .

طاء - اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب
الافريقي التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال
والتساوي في الحقوق

٨٨ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ،
لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) ، أن تدرج
في جدول أعمالها للدورة الحالية بندا بعنوان "اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب
الافريقي التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال والتساوي في الحقوق " وأن تنظر فيه في جلساتها
العامة وجلسات لجانها الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٨٩ - واسترشدت اللجنة لدى نظرها في هذا البند ، بما يتصل بالموضوع من أحكام قرار الجمعية
العامة (٢٩١١ د) (٢٧ - ٢٧) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ ، الذي أوصت الجمعية العامة
في الفقرة ٢ منه " بأن يجرى ، بمناسبة أسبوع التضامن ، عقد الاجتماعات ونشر المواد المناسبة في
الصحف واذاعتها عن طريق الراديو والتلفزيون ، وتنظيم حملات عامة بشفية جمع التبرعات لصندوق
مساعدة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري ، الذي أنشأته منظمة الوحدة الافريقية " .

٩٠ - وفي ضوء ما سلف ، واستنادا الى التوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الفرعية المعنية
باللتماسات والاعلام والمساعدة ، والواردة في تقريرها التاسع بعد المائتين (A/AC.19/L.1351)
تم الاضطلاع بسلسلة من الأنشطة احتفالا بالاسبوع ، بالتعاون مع ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة
وبمساعدة مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم . (أنظر الفصل الثاني ،
الفقرة ١٣) .

٩١ - وفي ٢٠ أيار/مايو ، أصدر رئيس اللجنة الخاصة بيانا بمناسبة الاسبوع استعرض فيه
التطورات في ميدان انهاء الاستعمار ، لاسيما في الجنوب الافريقي ، وناشد فيه المجتمع الدولي
تعزيز الاندفاع صوب ازالة آثار الاستعمار المتبقية في المنطقة (أنظر الفصل الثاني ،
الفقرة ١٤) .

ياء - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع
أشكال التمييز العنصري (٢٤)

٩٢ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٦٥ ، المعقودة في ٢٨ آذار /
مارس لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1352) ، بشأن تنظيم أعمال
اللجنة ، أن تدرج في جدول أعمالها للدورة الحالية بندا بعنوان " الاتفاقية الدولية للقضاء

(٢٤) مرفق قرار الجمعية العامة ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠) ، المؤرخ في ٢١ كانون
الأول /د ديسمبر ١٩٦٥ .

على جميع أشكال التمييز العنصرى " وأن تنظر فيه في جلساتها العامة وجلسات اللجنة الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٩٣ - ونظرت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٧٩ ، المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، فـي البند على أساس التوصيات الواردة في التقرير الرابع والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1373) . وفيما يلي نص الفقرات ذات الصلة من ذلك التقرير :

" ٦ - أشار الفريق العامل الى أن لجنة القضاء على التمييز العنصرى ذكرت في تقريرها الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة (A/34/18) ما يلي :

' تأسف اللجنة لأنه لم ترد حتى الآن ، رغم الطلبات المتكررة التـسيـة وجهتها الى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ، والتي أقرتها تماما الجمعية العامة في قرارها ١٠٢/٣٣ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، معلومات كافية تتعلق بمسؤولياتها بموجب المادة ١٥ من الاتفاقية . وهي تطلب مرة أخرى تعاون هيئات الأمم المتحدة المعنية بالموضوع ، لتمكينها من الوفاء على نحو كاف بمسؤولياتها بموجب المادة ١٥ من الاتفاقية ' .

" ٧ - ومع مراعاة السرى الوارد أعلاه والطلب الذى تقدمت به لجنة القضاء على التمييز العنصرى ، أحاط الفريق العامل مع التقدير علما برسالة مؤرخة في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٠ وموجهة الى رئيس تلك اللجنة من رئيس اللجنة الخاصة (٢٥) ، وأعرب عن الأمل في أن تأخذ لجنة القضاء على التمييز العنصرى بالاعتبار التام الملخص الوارد في تلك الرسالة للإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة حتى الآن فيما يتعلق بالمادة ١٥ من الاتفاقية .

" ٨ - وقرر الفريق العامل أن يوصي بأن يطلب من رئيس اللجنة الخاصة مواصلة القيام ، وفقا للممارسة المستقرة ، بإحالة جميع المعلومات ذات الصلة الى لجنة القضاء على التمييز العنصرى " .

٩٤ - وفي الجلسة ذاتها ، أقرت اللجنة الخاصة دون اعتراض التوصيات المذكورة أعلاه .

كاف - الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها

٩٥ - قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٥ ، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ، في جلسة أمور ، لدى اعتمادها الاقتراحات المتصلة بتنظيم أعمال اللجنة التي قدمها الرئيس (A/AC.109/L.1352) ، أن تدرج في جدول أعمالها للدورة الحالية بندا بعنوان " الاتفاقية الدولية لمنع

(٢٥) أنظر مرفق هذا التقرير .

جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها " وأن تنظر فيه في جلساتها العامة وفي جلسات اللجان الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٩٦ - ونظرت اللجنة في هذا الهند ، في جلستها ١١٧٩ ، المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، على أساس التوصية الواردة في التقرير الرابع والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1373) . وفيما يلي نص الفقرة ذات الصلة من ذلك التقرير :

" ٩ - قرر الفريق العامل ، آخذاً في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٧/٣٤ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، أن يوصي اللجنة الخاصة أن تأذن لرئيسها بأن يوجه اهتمام الدول المعنية القائمة بالادارة الى استنتاجات وتوصيات الفريق العامل المنشأ بموجب المادة التاسعة من الاتفاقية (E/CN.4/1328) لتتخذ اجراءات مناسبة بشأنها ، وكذلك بأن يواصل تقديم جميع أشكال المساعدة الممكنة الى الأمين العام والتعاون الوثيق معه ، في معرض أدائه للولاية التي أناطتها به الجمعية العامة " .

٩٧ - وفي الجلسة ذاتها ، أقرت اللجنة الخاصة دون اعتراض التوصية المذكورة أعلاه .

لام - العلاقات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى
ومع المؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة

١ - مجلس الأمن

٩٨ - طالبت الجمعية العامة ، في الفقرة ١٢ (ب) من قرارها ٩٤ / ٣٤ ، الى اللجنة الخاصة
ابداء مقترحات ملموسة يمكن أن تساعد مجلس الأمن في بحث التدابير التي يكون من المناسب
اتخاذها بموجب الميثاق ، ازاء التناورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد
السلم والأمن الدوليين .

٩٩ - ووفقا لهذا الطالب ، لفتت اللجنة الخاصة انتباه مجلس الأمن الى توافق الآراء الصادر عنها
في ٢١ آب / أغسطس ١٩٨٠ فيما يتصل بناميبيا (S/14133).

١٠٠ - ويرد وصف لبحث اللجنة الخاصة لمسألة ناميبيا في الفصل الثامن من
هذا التقرير .

٢ - مجلس الوصاية

١٠١ - واصلت اللجنة الخاصة ، خلال السنة ، تتبعها عن كذب لأعمال مجلس الوصاية فيما يتعلق
بأقليم المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . ويرد وصف لبحث اللجنة لهذا الاقليم في الفصل الثامن
عشر من هذا التقرير .

٣ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٠٢ - فيما يتعلق بنظر اللجنة الخاصة في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ، ووفقا لأحكام الفقرة ١٥ من القرار ٤٢ / ٣٤ المتعلق بهذا البند ،
أجريت مشاورات خلال السنة بين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة للنظر
في " التدابير المناسبة لتنسيق سياسات وأنشأة الوكالات المتخصصة . . . في تنفيذ قرارات الجمعية
العامة المتصلة بالموضوع " . وعلاوة على ذلك ، اشترك رئيس اللجنة الخاصة في نظر المجلس في
البند المتصل بالموضوع . ويرد في الفصل السادس من هذا التقرير بيان لذلك ، بالاضافة الى
بحث اللجنة الخاصة لهذا البند .

٤ - مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

١٠٣ - تابعت اللجنة الخاصة ، عن كذب ، خلال العام ، بموجب ولايتها الخاصة ، أعمال مجلس
الأمم المتحدة لناميبيا . وظل أعضاء مكثبي اللجنة والمجلس على صلة عمل مستمرة فيما بينهم . وبالإضافة

الى ذلك ، قام رئيس اللجنة الخاصة ، تلبية لدعوات وجهها اليه المجلس في هذا الصدد ، بما يلي :
(أ) حضر **الجلسات العامة** الاستثنائية التي عقدها المجلس في الجزائر في الفترة من ٢٨ أيار/ مايو الى ١ حزيران / يونيه ، وألقى خطابا في الجلسة الافتتاحية للمجلس ؛ (ب) وحضر جلسات الاستماع التي عقدها المجلس بشأن **الاورانوم النابسي في الفترة من ٧ الى ١١ تموز/ يوليه (٢٦)** ؛ وألقى خطابا في المجلس لدى افتتاح جلسات الاستماع في ٧ تموز/ يوليه ؛ (ج) وحضر جلسة رسمية عقدها المجلس بمناسبة الاحتفال بيوم ناميبيا في ٢٢ آب/ أغسطس وألقى خطابا فيها ؛ (د) وحضر جلسة خاصة للمجلس بمناسبة الاحتفال بأسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره ، منظمه " سوابو " ، في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ، وألقى خطابا في تلك الجلسة .

٥ - لجنة حقوق الانسان

١٠٤ - تابعت اللجنة الخاصة عن كثب مرات أخرى ، خلال العام ، أعمال لجنة حقوق الانسان ، فيما يتعلق بمسألة حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه بالنسبة للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية ، وبمسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية ، في أي جزء من العالم ، مع الإشارة بشكل خاص الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم غير المستقلة .

١٠٥ - ولدى بحث اللجنة الخاصة لمسألة الأقاليم غير المستقلة في الجنوب الافريقي ، اهتمت عن كثب على الخصوص بنظر لجنة حقوق الانسان في بند عنوانه " ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان " .

١٠٦ - وعلاوة على ذلك أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار أيضا التقرير المنقح (E/CN.4/Sub.2/425 Corr.1 و 2 و Add.1-6) الذي قدمه المقرر الخاص للجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز ضد الاقليات وحمايتها ، وكذلك قرار لجنة حقوق الانسان (د - ٣٦) المؤرخ في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٠ بشأن هذا البند . وأخذت اللجنة بالاعتبار أيضا الأحكام ذات الصلة من قرار لجنة حقوق الانسان (د - ٣٦) المؤرخ في ١٥ شباط/ فبراير بشأن حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيق هذا الحق على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي .

١٠٧ - ومراعاة لقراري لجنة حقوق الانسان ١٢ (د - ٣٦) و ١٣ (د - ٣٦) المؤرخين في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٠ والمتعلقين بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، واللذين كررت فيهما لجنة حقوق الانسان الاعراب عن دعوتها لهيئات الأمم المتحدة المختصة أن تقوم ، عن طريق الأمين العام ، بتزويدها بمعلومات عن التدابير المتعلقة بالأقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، المتخذة من قبل الدول القائمة بالادارة فيما يتعلق بالاتفاقية ، قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٧٩ ، المعقودة في ٢٠ آب/ أغسطس ، لدى اقرار التقرير الرابع والثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1373) ، مع مراعاة أية توجيهات قد تتلقاها من الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، أن تطلب من الدول المعنية القائمة بالادارة مواصلة ادراج هذه المعلومات في تقاريرها السنوية المرفوعة الى الأمين العام عملا بأحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق (أنظر الفقرات من ٩٥ الى ٩٧ أعلاه) .

(٢٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق

رقم ٢٤ (A/35/24) ، المجلد الثالث .

٦ - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

١٠٨ - واصلت اللجنة الخاصة أيضا ، وهي تأخذ في الاعتبار ردود الفعل التي تتركها سياسات الفصل العنصرى على الحالة القائمة في الأقاليم غير المستقلة في الجنوب الافريقي ، ايلاء اهتمام وثيق خلال هذه السنة لأعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وظل أعضاء مكنتي اللجنتين على اتصال وثيق فيما بينهم ، فيما يتعلق بالأمر ذات الاهتمام المشترك . وبالإضافة الى ذلك ، أدلى رئيس اللجنة الخاصة ببيان في ١٨ حزيران / يونيه في جلسة استثنائية عقدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح (A/AC.115/PV.457) . وفيما بعد ، أدلى رئيس اللجنة الخاصة ببيان في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر في جلسة استثنائية عقدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى احتفالاً بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (A/AC.115/PV.462) .

١٠٩ - وظل التعاون قائما بين اللجنة الخاصة واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا خلال هذا العام ، تيسيرا لأعمالهم جميعا ، وبغية ضمان تمثيل منسق في الاجتماعات التي تعقدتها المنظمات غير الحكومية (أنظر الفقرات ١١٨ الى ١٢٧ أدناه) .

٧ - لجنة القضاء على التمييز العنصرى

١١٠ - اتخذت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٥ و ١١٦١ المعقودتين في ٩ شباط / فبراير وفي ١٦ آب / أغسطس ، مقررات تتعلق بالأحكام المتصلة بالموضوع من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، وذلك في ضوء الدلائل التي وجهتها اليها لجنة القضاء على التمييز العنصرى (أنظر الفقرات ٩٢ الى ٩٤ أعلاه) .

٨ - الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة

١١١ - وفقا للدلائل الواردة في قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، واصلت اللجنة الخاصة ونظرها في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان . وأجرت اللجنة في الايام ذاته ، عن طريق لجننتها الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة ، مشاورات خلال السنة مع مسؤولي عدة منظمات . ويرد بيان لهذه المشاورات ولنظر اللجنة في المسألة في الفصل السادس من هذا التقرير .

١١٢ - واتخذت اللجنة الخاصة كذلك ، خلال العام ، عددا من القرارات الأخرى بشأن مساعدة شعب ناميبيا . وترد هذه القرارات في الفصلين السادس والثامن من التقرير الحالي .

ميم - التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية

- ١١٣ - قامت اللجنة الخاصة ، كما فعلت في السنوات السابقة ، آخذة في الاعتبار قرارها السابق القاضي بأن تبقى على اتصال منتظم مع منظمة الوحدة الافريقية لكي تساعد في انجاز الولاية التي عهدت اليها بها الجمعية العامة على نحو فعال ، بمتابعة أعمال تلك المنظمة خلال هذه السنة عن كثب ، وظلت على اتصال وثيق بالأمانة العامة لتلك المنظمة بشأن الأمور التي تهم الطرفين . وعلى وجه الخصوص ، لقيت اللجنة الخاصة ، مرة أخرى ، تعاوناً تاماً من الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الأمم المتحدة الذي ساهم ، بناءً على الدعوة الدائمة الموجهة اليه من قبل اللجنة الخاصة ، في أعمال اللجنة الخاصة ولجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة .
- ١١٤ - وقد قام كل من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة ونائب الممثل الدائم لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة ، بناءً على دعوة وردت في هذا الصدد ، بتمثيل اللجنة الخاصة في الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجنة التنسيق من أجل تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في دار السلام فيما بين ٢١ و ٢٥ كانون الثاني /يناير . وقد أتيح التقرير المتضمن عرضاً لأعمال لجنة التنسيق لأعضاء اللجنة في مذكرة .
- ١١٥ - وقام الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة ، تلبية لدعوة وردت ، بتمثيل اللجنة الخاصة في الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجنة التنسيق من أجل تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في دار السلام ، في الفترة من ٣١ أيار /مايو الى ٣ حزيران /يونيه . وقدم ممثل سيراليون ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1167) ، تقريراً شفويًا عن اشتراكه في أعمال لجنة التنسيق .
- ١١٦ - وقد قام الرئيس ، تلبية لدعوة وردت من وزير الشؤون الخارجية في سيراليون ، ووفقاً للولاية المناطة به من قبل الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، بالمشاركة في الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في فريتاون في الفترة من ١٨ الى ٢٨ حزيران /يونيه وفي الدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقود في فريتاون في الفترة من ١ الى ٤ تموز /يوليه .
- ١١٧ - وظلت اللجنة الخاصة ، خلال العام ، على اتصال وثيق أيضاً مع منظمة الوحدة الافريقية فيما يخص تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ولغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، وعلى الخصوص القرارات المتعلقة بأمور تتصل بمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة في افريقيا وحركات تحريرها الوائفي (أنظر الفصل السادس من هذا التقرير) .

نون - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

- ١١٨ - تابعت اللجنة الخاصة عن كثب ، آخذة بعين الاعتبار الأحكام المتصلة بالموضوع من قراري الجمعية العامة ٩٤ / ٣٤ و ٩٥ / ٣٤ ، أنشأة المنظمات غير الحكومية ذات ااهتمام الخاص بمجال انهاء الاستعمار . وفيما يلي عرض موجز للاتصالات التي قامت بها اللجنة مع بعض هذه المنظمات .

١ - مجلس لجان الشبيبة الوطنية؛ لأوروبية
وحركة الشبان الأفارقة

١١٩ - قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٤ المعقودة في ١١ آذار/مارس ، قبول دعوة وجهتها اليها مجلس لجان الشبيبة الودانية الأوروبية وحركة الشبان الأفارقة للاشتراك في " المؤتمر الثاني للتضامن مع كفاح شعوب الجنوب الافريقي " ، المقرر عقده في بون في الفترة من ٢٣ الى ٢٨ آذار/مارس . وقام ممثل سيراليون بتمثيل اللجنة في تلك المناسبة ، ويرد وصفاً لذلك في مذكرة.

٢ - اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية
والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصرى والفصل
العنصرى وانها الاستعمار

١٢٠ - قررت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٤ ، المعقودة في ١١ آذار/مارس ، قبول دعوة وجهتها اليها اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى وانها الاستعمار للاشتراك في " الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والفصل العنصرى " ، المقرر عقدها في هلسنكي في الفترة من ١٩ الى ٢١ أيار/مايو . وقام ممثل تنزانيا ، عملاً بمقرراتخذ في الجلسة ١١٦٦ ، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ، بتمثيل اللجنة الخاصة في هذه الحلقة الدراسية ، التي يرد وصف لها في مذكرة .

١٢١ - وفي الجلسة ١١٦٧ ، المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ، أعلم الرئيس اللجنة الخاصة ب ورود دعوة أخرى من اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى وانها الاستعمار الى اللجنة للمشاركة في " مؤتمر العمل الدولي للمنظمات غير الحكومية لفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا " ، المقرر عقده في جنيف في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه الى ٣ تموز/يوليه . وقام ممثل تونس ، على أساس المشاورات التي أجريت بشأن ذلك بتمثيل اللجنة في تلك المناسبة . وفي الجلسة ١١٨١ ، المعقودة في ٢١ آب/أغسطس ، قدم ممثل تونس عرضاً لأنشطة المؤتمر ذات الصلة (A/AC.109/PV.1181) .

٣ - منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية

١٢٢ - قررت اللجنة ، في جلستها ١١٦٦ ، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ، أن تقبل بصورة ميدئية دعوة وجهتها اليها منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية للاشتراك في " المؤتمر الدولي من أجل الاستقلال والتضامن والأمن " ، المقرر عقده في كولومبو في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ أيار/مايو . وفي الجلسة ١١٦٧ ، المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ، أعلم الرئيس اللجنة انه بعث برسالة الى الأمين العام للمنظمة باسم اللجنة الخاصة يعرب فيها عن أسف اللجنة لعدم تمكنها من المشاركة في ذلك الوقت وتقديرها لاستمرار أنشطة منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية في نصرة الشعوب في الأقاليم

المستعمرة وكذلك عن أفضل تمنيات اللجنة لتكفل المؤتمر بالنجاح . وبالإضافة الى ذلك ، قام الرئيس ، آخذاً في الاعتبار دعوة وجهتها منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية الى اللجنة الخاصة للاشتراك في " المؤتمر الدولي الاري للتضامن مع كفاح شعوب منظمة الخليج ضد الامبريالية " ، المقرر عقده في نيقوسيا في الفترة من ٤ الى ٦ تشرين الأول /أكتوبر ، بارسال رسالة في ٢ تشرين الأول /أكتوبر يعرب فيها عن تقدير اللجنة لهذه الدعوة .

٤ - مجلس السلم العالمي

١٢٣ - قام الرئيس ، في ١٨ أيلول /سبتمبر آخذاً في الاعتبار دعوة وجهتها اللجنة التحضيرية الدولية التابعة لمجلس السلم العالمي الى اللجنة الخاصة لتمثيلها في " البرلمان العالمي للشعوب من أجل السلم " المقرر عقده في صوفيا في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ أيلول /سبتمبر ، بارسال رسالة أعرب فيها عن تقدير اللجنة للدعوة .

٥ - منظمات أخرى

١٢٤ - في الجلسة ١١٦٥ ، المعقودة في ٢٨ آذار /مارس ، لفت الرئيس الانتباه الى دعوة موجهة من اللجنة الدولية لمناهضة الفصل العنصري والعنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي ، الى اللجنة الخاصة للاشتراك في الدورة الكاملة الثالثة لتلك المنظمة ، المقرر عقدها في ستوكهولم في الفترة من ١١ الى ١٣ نيسان /ابريل . وقام ممثل بلغاريا ، على أساس المشاورات ذات الصلة ، بتمثيل اللجنة في تلك المناسبة .

١٢٥ - وفي الجلسة ١١٦٨ ، المعقودة في ٥ آب /أغسطس ، أعلم الرئيس اللجنة الخاصة بوزود دعوة موجهة الى اللجنة للمشاركة في " المؤتمر الدولي للتضامن مع كفاح شعب ناميبيا " ، المقرر عقده في باريس في الفترة من ١١ الى ١٣ أيلول /سبتمبر ، وقررت اللجنة قبول الدعوة والبت من ممثل ساحل العاج ، على أساس المشاورات التي أجريت بشأن ذلك ، تمثيل اللجنة في هذا المؤتمر .

١٢٦ - وفي الجلسة ١١٦٩ ، المعقودة في ٦ آب /أغسطس ، لفت الرئيس الانتباه الى دعوة موجهة الى اللجنة الخاصة للاشتراك في المؤتمر الرابع والعشرين للحركة الدولية للشبيبة والعالمة من أجل الأمم المتحدة ، المقرر عقده في نيقوسيا في الفترة من ١١ الى ١٦ آب /أغسطس . وقام ممثل اثيوبيا ، بناءً على المشاورات التي أجريت بشأن ذلك ، بتمثيل اللجنة في المؤتمر .

١٢٧ - وفي الجلسة ١١٨٢ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الأول /أكتوبر ، لفت الرئيس الانتباه الى دعوة موجهة الى اللجنة الخاصة للاشتراك في " المؤتمر الدولي للتضامن مع حركات التحرير الوائنية والجماهير في الخليج لمناهضة الامبريالية " ، المقرر عقده في نيقوسيا في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ تشرين الأول /أكتوبر . وفي اليوم ذاته ، بعث الرئيس برسالة يعرب فيها عن تقدير اللجنة عن هذه الدعوة .

سين : النظر في المسائل الأخرى

١ - المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل الأخرى ذات الصلة

١٢٨ - عملاً بالأحكام ذات الصلة من القرار ٣٣/٣٧ ، وأصلت اللجنة الخاصة بحثها للبند المذكور أعلاه . ويرد بيان بنظر اللجنة في هذا البند في الفصل السابع من هذا التقرير .

٢ - أنشأة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغير الاقتصادية ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي

١٢٩ - تابعت اللجنة الخاصة دراستها للبند أعلاه ، وفقاً للفقرة ٢٧ من القرار ٣٤/٤١ . ويرد عرض لنظر اللجنة في هذا البند في الفصل الخامس من هذا التقرير .

٣ - الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١٣٠ - تابعت اللجنة الخاصة دراستها للبند أعلاه ، حسبما ورد في برنامج عملها لعام ١٩٨٠ (٢٧) الذى وافقت عليه الجمعية العامة في الفقرة ٥ من القرار ٣٤/٩٤ . ويرد عرض لنظر اللجنة في هذا البند في الفصل الرابع من هذا التقرير .

٤ - امتثال الدول الأعضاء للاعلان وللقرارات الأخرى المتعلقة بمسألة إنهاء الاستعمار

١٣١ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٦٥ ، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس

(٢٧) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/34/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ١٥٨ .

لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمال اللجنة (A/AC.109/L.1352) ، أن ترجو من الهيئات المعنية أن تأخذ البند المذكور أعلاه بعين الاعتبار لدى اضلاعها بالمهام الموكولة اليها من قبل اللجنة .

١٣٢ - وتبعاً لذلك ، أخذت الهيئات الفرعية ذلك القرار بعين الاعتبار لدى دراستها للبنود التي أحيلت اليها للنظر فيها . وكذلك أخذت اللجنة الخاصة هذا القرار في اعتبارها عند نظرها في بعض البنود المحددة في جلساتها العامة .

٥ - الموعد النهائي لنيل الأقاليم للاستقلال

١٣٣ - ذكرت اللجنة الخاصة ، فيما ذكرت ، في تقريرها الذي رفعتة الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين بصدور برنامج عملها لعام ١٩٨٠ ، ما يلي :

" ١٥٧ - وتمشيا مع الرغبة التي أعربت عنها الجمعية العامة صراحة ، ستوصي اللجنة الخاصة كلما رأت ذلك سليماً ومناسباً ، بتحديد موعد نهائي لنيل كل اقليم استقلاله ، وفقاً لأمني السكان وأحكام الاعلان " (٢٨) .

١٣٤ - وأقرت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، في الفقرة ٥ من القرار ٩٤/٣٤ ، برنامج العمل الذي وضعتة اللجنة الخاصة لعام ١٩٨٠ ، بما في ذلك مقرر اللجنة الوارد نصه أعلاه .

١٣٥ - ولفتت اللجنة الخاصة لدى اعتمادها ، في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ، الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمال اللجنة (A/AC.109/L.1352) ، ولدى طلبها الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة الاضلاع بالمهام الموكولة اليها ، نظر تلك اللجنة الفرعية الى المقرر المذكور أعلاه . وتبعاً لذلك أخذت اللجنة الفرعية ذلك المقرر باعتبارها عند دراستها لكل من الأقاليم المحالة اليها للنظر فيها . كذلك أخذت اللجنة في الاعتبار المقرر المذكور أعلاه عند قيامها ، في جلسات عامة ، ببحث امر كل اقليم .

٦ - مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر

١٣٦ - ذكرت اللجنة الخاصة ، فيما ذكرت ، في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، بصدور برنامج عملها لعام ١٩٨٠ ، ما يلي :

" وفي هذا الصدد أيضاً ، أخذت اللجنة في اعتبارها أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د - ١٦) والفقرة ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) ، التي بموجبها أذنت الجمعية العامة للجنة بالاجتماع خارج المقر كلما وحيثما تقتضي الضرورة عقد مثل

(٢٨) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥٧ .

هذه الاجتماعات لمزاولة وذلأفها بفعالية . وبعد أن نظرت اللجنة في هذه المسألة قررت ،
واضحة في الاعتبار النتائج البتأة التي نجمت عن عقد اجتماعات خارج المقر في الماضي ، ابلاغ
الجمعية العامة أنها قد تفكر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر عام ١٩٨٠ وتوصيتها
بأخذ هذا الاحتمال في الحسبان لدى رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية أنشطة
اللجنة خلال ذلك العام " (٢٩) .

١٣٧ - وأقرت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، في الفقرة ٥ من القرار ٣٤ / ٩٤ ،
برنامج العمل الذي وضعتة اللجنة الخاصة لعام ١٩٨٠ ، بما في ذلك المقرر الوارد نصه أعلاه .

١٣٨ - وقررت اللجنة الخاصة عدة أمور في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ، لدى
اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس (A/AC.109/L. 1352) ، كان من بينها أن تتناول مسألة عقد
سلسلة من الاجتماعات خارج المقر بوصفها بندا مستقلا وأن تحيلها الى فريقها العامل للنظر فيها
واعداد التوصيات اللازمة بشأنها .

١٣٩ - ومراعاة لبرنامج عملها لعام ١٩٨١ ، أجرت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٧٩ المعقودة
في ٢٠ آب/أغسطس مزيدا من النظر ، في مسألة عقد اجتماعات خارج المقر ، وذلك على أساس
التوصيات الواردة في التقرير الرابع والثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1373) . وفي الجلسة
ناتها ، قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، أن تدرج في القسم المناسب من تقريرها السنوي
الجمعية العامة ، أولا ، بيانا يفيد بأنها قد تنظر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج مقر الأمم
المتحدة خلال عام ١٩٨٠ ، وثانيا ، توصية للجمعية العامة بأن تأخذ مثل هذا الاحتمال بعين
الاعتبار لدى رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام (أنظر
الفقرة ١٧٣ أدناه) .

٧ - تعاون الدول القائمة بالادارة ومشاركتها في أعمال اللجنة الخاصة

١٤٠ - استمرت حكومة استراليا ، بحكم عضويتها في اللجنة الخاصة ، في المشاركة ، بنشاط ، في
نظر اللجنة في حالة الأقاليم التي تقوم استراليا بإدارتها . ويرد بيان ذلك في الفصل السابع
والعشرين من هذا التقرير .

١٤١ - وامتثالا لأحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، شاركت حكومات كل من البرتغال ،
والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، في أعمال اللجنة الخاصة عند بحثها
مسألة الأقاليم الواقعة تحت ادارة كل منها ، كما يتجلى ذلك في فصول هذا التقرير ذات الصلة
بالموضوع (٣٠) .

(٢٩) المرجع نفسه ، الفقرة ١٦٣ .

(٣٠) الفصول العاشر والحادي عشر ومن الثالث عشر الى السابع عشر ومن التاسع عشر الى

الثالث والعشرين ومن السابع والعشرين الى الثلاثين .

١٤٢ - ويرد في الفصل الثالث من هذا التقرير وصف للتعاون بين الدول القائمة بالادارة واللجنة الخاصة فيما يتعلق بمسألة ارسال بعثات زائرة للأقاليم المعنية .

٨ - خطة المؤتمرات

١٤٣ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٦٥ ، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس فيما يتصل بتنظيم أعمال اللجنة (A/AG.109/L.1352) ، أن تتناول ، بصورة مستقلة ، بندا بعنوان " خطة المؤتمرات " وأن تحيل هذا البند الى فريقه العامل للنظر فيه والتقدم بتوصيات بشأنه .

١٤٤ - ونظرت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٧٩ ، المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، في هذا البند على أساس التوصيات الواردة في التقرير الرابع والثمانين للفريق العامل (A/AG.109/L.1373) . وفيما يلي نص الفقرات ذات الصلة من ذلك التقرير :

" ١٠ - كانت معروضة على الفريق العامل رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ وموجهة من رئيس لجنة المؤتمرات الى رئيس اللجنة الخاصة .

" ١١ - ولا حظ الفريق العامل ان اللجنة الخاصة قد تابعت عن كثب ، أثناء السنة ، المبادئ التوجيهية الميئة في قرارات الجمعية العامة بشأن خطة المؤتمرات ، ولا سيما المقرر ٤١٧/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ والقرار ٣٤/٥٠ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ . وقد تمكنت اللجنة ، باعادة تنظيم برنامج عملها تبعا لذلك وبمعدد مشاورات مستفيضة والعمل في جلسات غير رسمية ، من تخفيف عدد جلساتها بدرجة كبيرة ، وستتمكن مرة أخرى من انجاز أعمالها لهذه السنة في التاريخ المستهدف . وعلاوة على ذلك ، تمكنت اللجنة ، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من القرار ٣٣/٥٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، من تخفيف التبدد الناجم عن الغاء جلسات مقررة الحد الأدنى .

" ١٢ - وقرر الفريق العامل ، بهدف تخفيف أية خسارة تتجم عن الغاء جلسات مقررة الى الحد الأدنى وفي ضوء تجربة اللجنة أثناء السنة الحالية والدورات السابقة ، وكذلك على أساس عبء العمل المتوقع لعام ١٩٨١ ، أن يوصي اللجنة بالنظر في عقد جلساتها أثناء عام ١٩٨١ على النحو التالي :

(أ) الجلسات العامة

شباط / فبراير - حزيران / يونيو
حسبما تقتضي الضرورة
٢٠ جلسة (خمس جلسات كل أسبوع)
آب / أغسطس

(ب) جلسات الهيئات الفرعية

٥٠ جلسة (٣ الى ٥ جلسات كل أسبوع)

آذار/مارس - حزيران/يونيه

حسبما تقتضي الضرورة

تموز/يوليه - آب/أغسطس

(ج) يجوز أن تعقد اللجنة الجلسات حسبما يلزم ، اذا اقتضت ذلك التطورات .

ولا حظ الفريق العامل بارتياح ، لدى التوصية بما تقدم ، الممارسة الدائمة لأمانة اللجنة المتمثلة في ابقاء المكاتب المختصة في ادارة شؤون المؤتمرات على علم ببرنامج مسبق لجلسات اللجنة وهيئاتها الفرعية لكل أسبوعين ، وأوصت باستمرار هذه الممارسة بفضية ضمان الحد الأقصى من الانتفاع بمرافق وخدمات المؤتمرات المتوفرة .

" ١٣ - وكان مفهوما ان البرنامج المذكور أعلاه لم يستبعد عقد جلسات خارج الدورة على أساس مارئ اذا اقتضت ذلك التطورات . وعلاوة على ذلك ، ستشمل الدورة الأولى عقد جلسات خارج المقر أثناء عام ١٩٨١ على النحو الذي تترتيبه اللجنة الخاصة . وكان مفهوما أيضا أن اللجنة الخاصة قد تستعرض ، في أوائل عام ١٩٨١ ، برنامج الجلسات لتلك السنة على أساس أية تداورات قد تؤثر على برنامج عملها .

" ١٤ - وفيما يتعلق ببرنامج جلسات اللجنة الخاصة لعام ١٩٨٢ ، وافق الفريق العامل على انه ينبغي للجنة الخاصة ، مع مراعاة أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد ، أن تعتمد برنامجا مماثلا للبرنامج المقترح لعام ١٩٨١ " .

١٤٥ - وفي الجلسة ذاتها ، أقرت اللجنة دون اعتراض التوصيات المذكورة أعلاه .

٩ - مراقبة الوثائق والحد منها

١٤٦ - وفي الجلسة ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، نظرت اللجنة الخاصة في البنود المذكور اعلاه بناء على التوصيات الواردة في التقرير الثامن والاربعين للفريق العامل (A/AC.109/L.1373) . ونص الفقرات ذات الصلة في ذلك التقرير كما يلي :

" ١٥ - . . . درس الفريق العامل امكانية اتخاذ مزيد من التدابير لمراقبة وثائق اللجنة الخاصة والحد منها . واستمع الفريق العامل الى بيان من ممثل ادارة شؤون المؤتمرات .

" ١٦ - ولاحظ الفريق العامل انه خلال السنة ، اتخذت اللجنة الخاصة مزيدا من التدابير لمراقبة وثائقها والحد منها تنفيذاً للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ، ولا سيما القرار ٣٤ / ٥٠ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ . وتضمنت هذه التدابير ، في جملة امور ، تصميم وثائق اللجنة ، كلما كان ذلك ملائماً ، في صورة وثائق مؤقتة او غير رسمية واعادة ترتيب انماط التوزيع .

" ١٧ - وأشار الفريق العامل الى انه استعرض في الماضي ، بصورة منتظمة ، شكل تقارير اللجنة الى الجمعية العامة ، آخذاً في الاعتبار المبادئ التوجيهية المختلفة التي أوصت بها الجمعية في هذا الصدد . وأشار الفريق العامل بصفة خاصة الى القرار ٣٣ / ٥٦ ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ الذي أوصت فيه الجمعية العامة ، في جملة أمور ، " بالألا تتضمن تقارير هيئاتها الفرعية ، كمرفقات ، مواد مثل وورقات العمل او مقتطفات منها ، او أية نصوص وردت بالفعل في وثائق يسهل الرجوع اليها " .

" ١٨ - واتفق الفريق العامل ، بعد مناقشة ، على التوصية بأن تنظر اللجنة الخاصة في استبعاد المواد التي سبق نشرها ضمن وثائق اللجنة من تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين على أساس تجريبي ، على أن يكون من المفهوم بشكل واضح انه ينبغي لادارة شؤون المؤتمرات ان تعمل على توفير المواد المستبعدة على هذا النحو ، في يسر ، للجمعية العامة اثناء نظرها في تقرير اللجنة . وقد أكد ممثل ادارة شؤون المؤتمرات للفريق العامل ان الادارة قد اتخذت بالفعل الخطوات الضرورية لمواجهة احتياجات الجمعية العامة في هذا الشأن .

" ١٩ - واتفق الفريق العامل على انه ، في حالة قبول اللجنة للتوصية المذكورة اعلاه ، يوصي بأن تقوم اللجنة الخاصة اثناء دورتها لعام ١٩٨١ باستعراض آخر لشكل تقريرها الى الجمعية العامة في ضوء الخبرة المكتسبة خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ."

١٤٧ - وفي الجلسة ذاتها وافقت اللجنة الخاصة دون اعتراض على التوصيات الآتية الذكر .

١٠ - مسائل أخرى

١٤٨ - اعتمدت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ، المقترحات

المتصلة بتنظيم اعمال اللجنة والتي قدمها الرئيس (A/AC.109/L.1352) ، وبذلك قررت ان تدلج الى الهيئات المعنية أن تأخذ في الاعتبار عند دراستها لأقاليم بذاتها ، الاحكام ذات الصلة في القرارات التالية التي أصدرتها الجمعية العامة :

تقيد الدول الاعضاء بالاعلان وسائر القرارات ذات الصلة بشأن مسائل انهاء الاستثمار	٩٤ / ٣٤
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٣٢ / ٣٤
برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي	٣١ / ٣٤
التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية	٢١ / ٣٤
تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى	٢٤ / ٣٤
حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها	٢٧ / ٣٤
تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى	٢٨ / ٣٤
ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال	٤٤ / ٣٤
المناهج والطرق والوسائل الاخرى التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الامم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الاساسية	٤٦ / ٣٤
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٦١ بشأن توقيع البروتوكول الاضافي الثاني لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة ثلاثيلوكو) والتصديق عليه	٧٤ / ٣٤
تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية	٧٦ / ٣٤ وفاء
نزع السلاح العام الكامل (عدم اقامة اسلحة نووية في اراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الاسلحة في الوقت الحاضر)	٨٧ / ٣٤ جيم
اعلان بشأن التعاون الدولي من أجل نزع السلاح	٨٨ / ٣٤
سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا	٩٣ / ٣٤ الف الى صا
تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي	١٠٠ / ٣٤

عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية	١٠٣/٣٤
صياغة اتفاقية دولية لمناهضة أنشطة المرتزقة	١٤٠/٣٤
التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر ارواحنا بشرية بريئة او يودي بها او يهدد الحريات الأساسية ، ودراسة الاسباب الكامنة وراء اشكال الارهاب واعمال العنف التي تنشأ عن المؤس وخيبة الأمل والشعور بالضييق واليأس والتي تحل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها ارواحهم هم ، محاولين بذلك احداث تغييرات جذرية	١٤٥/٣٤
الحالة الاجتماعية في العالم	١٥٢/٣٤
المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة	١٥٨/٣٤
مساعدة الطلاب اللاجئين من ناميبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا	١٧٤/٣٤
تقديم المساعدة الى انتيفوا وسان فنسنت وسان كيتس - نيفيس - انغويلا وسانت لوسيا .	١٩٤/٣٤
١٤٦ - وقد أخذ هذا المقرر في الاعتبار اثناء النظر في اقليم بذاتها ، وفي بنود اخرى ، فسي جلسات اللجان الفرعية والجلسات العامة على السواء .	

عين - استعراض الأعمال (٣١)

١٥٠ - رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ، في قرارها ٩٤/٣٤ ، مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تتدل بعد استقلالها والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار . ورجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أيضاً تقديم مقترحات ملموسة يمكن أن تساعد مجلس الأمن لدى نظره فسي التدابير التي يكون من المناسب اتخاذها بموجب الميثاق ازالة التطورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين . وبالإضافة الى ذلك ، رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مدى التزام الدول الأعضاء بالاعلان وبغيره من القرارات المتصلة بانهاء الاستعمار ولاسيما تلك التي تتعلق بناميبيا وزمبابوي . وفي القرار نفسه ، رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة مواصلة ايلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة وتوصية الجمعية العامة بأنسب الطرق التي يمكن اتباعها لتمكين سكان هذه الأقاليم من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والحريية والاستقلال . ورجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل السعي الى كسب التأييد من المنظمات الوطنية والدولية ذات الاهتمام الخاص بموضوع انهاء الاستعمار لتحقيق أهداف الاعلان وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . وفيما عدا ذلك أسندت الجمعية ، في عدد من القرارات الأخرى ، الى اللجنة الخاصة مهام محددة تتعلق بأقاليم معينة وببنود أخرى من جدول أعمالها .

١٥١ - وخلال السنة المستعرضة حصلت زمبابوي وفانواتو على الاستقلال في ١٨ نيسان / ابريل - ٣٠ تموز / يوليه ١٩٨٠ على التوالي . وقد شارك رئيس اللجنة الخاصة ، بناءً على دعوة من كل من الحكومتين في احتفالات الاستقلال في كل من العاصمتين وأعرب لحكومتين وشعبي زمبابوي وفانواتو عن أحر تهاني اللجنة وأطيب تمنياتها بهاتين المناسبتين التاريخيتين .

١٥٢ - وقامت اللجنة الخاصة ، في سياق ما اضطلعت به من أعمال خلال العام ، آخذة بعين الاعتبار الطلبات المحددة الموجهة اليها من الجمعية العامة في قرارها ٩٤/٣٤ باستعراض تنفيذ الاعلان ومختلف قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأقاليم المستعمرة ؛ ووضعت ، في ضوء التطورات ، توصيات تدعو الى قيام الدول وأجهزة الأمم المتحدة المختصة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، باتخاذ مزيد من التدابير بصفة تعجيل انهاء الاستعمار

(٣١) يتضمن هذا الفرع استعراضاً موجزاً للمقررات الرئيسية التي اتخذتها اللجنة الخاصة في دورتها لعام ١٩٨٠ . وتتضمن الفصول ذات العلاقة من هذا التقرير عرضاً كاملاً لهذه المقررات وغيرها من المقررات . وترد الآراء والتحفظات التي أبدتها مختلف الأعضاء بشأن المسائل المستعرضة في هذا الفرع ، في محاضر الجلسات التي بحثت فيها هذه المسائل والتي أشير اليها أيضاً في الفصول المذكورة اعلاه .

وتقدم السكان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . وقدمت اللجنة ، وهي تضع في اعتبارها بشكل خاص أن عام ١٩٨٠ يمثل الذكرى السنوية العشرين للاعلان ، خطة عمل لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنفيذا كاملا ، لتنظر فيها الجمعية في دورتها الخامسة والثلاثين ، كما أوصت الأمين العام وكل الدول والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة بالاضطلاع أو التصهد بالاضطلاع خلال السنة بأنشطة متنوعة احتفالا بهذه الذكرى السنوية . كذلك واصلت اللجنة الخاصة وفقا للقرار ٤١/٣٤ ، دراستها لأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعرقل تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، وللجهود الرامية للقضاء على الاستعمار ، والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي . وعلاوة على ذلك ، واصلت اللجنة في نسوء ما يتصل بالموضوع من أحكام القرارات ٣٩/٣٤ و ٩٤/٣٤ نظرها في الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تعرقل تنفيذ الاعلان وتتعارض مع أحكام قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . كما واصلت اللجنة ، وفقا لأحكام القرار ٤٢/٣٤ ، المتصلة بالموضوع ، دراستها لتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان . وواصلت اللجنة أيضا أخذة في الحسبان أحكام قرارات الجمعية ذات الصلة ، بحثها لمسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم ومسألة التعريف بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان انتهاء الاستعمار . وأخيرا اضطلعت اللجنة بعدد من المهام المحددة الأخرى التي أوكلتها اليها الجمعية في مختلف القرارات كما اضطلعت بمهام أخرى ترتبت على مقررات سابقة اتخذتها اللجنة نفسها .

١٥٣ - واهتمت اللجنة الخاصة ، كما فعلت في الأعوام السابقة ، اهتماما كبيرا بدراسة الأوضاع السائدة في الأقاليم المستعمرة الصغيرة ، بما في ذلك ايفاد ثلاث بعثات زائرة ، في تعاون وثيق مع الدول المعنية القائمة بالادارة (أنظر الفقرة ١٥٧ أدناه) . وقد استطاعت اللجنة ، كما هو مبين أدناه في عرض موجز لنتائج نظرها في هذه وغيرها من البنود ، أن تقدم توصيات مناسبة بشأن معالمة البنود . أما فيما يتعلق بالبنود الباقية فقد قررت أن تحيل الى الجمعية العامة من المعلومات ما يسهل عليها النظر فيها في دورتها الخامسة والثلاثين .

١٥٤ - وتمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة المتصل بالموضوع ، ووفقا لما استقر عليه العرف ، قامت اللجنة الخاصة مرة أخرى ، بعد التشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة ممثل "سوابو" ، حركة التحرير الوطني في ناميبيا ، للاشتراك كمراقب في الأعمال المتعلقة بناميبيا . وبالتالي ، فقد شارك الممثل الدائم لسوابو لدى الأمم المتحدة في اجتماعات اللجنة ذات الصلة بالموضوع .

١٥٥ - وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا وجهت اللجنة الخاصة انتباه المجتمع الدولي الى الحالة البالغة الخطورة السائدة في هذا الاقليم نتيجة المناورات المستمرة التي يقوم بها نظام حكم جنوب افريقيا الاحتلالي بغية ازالة أمد سيطرته غير الشرعية على هذا الاقليم ومن أجل فرض نظام حكم عميل على شعب ناميبيا . ورأت اللجنة أن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يتحمل مسؤولية جسيمة عن خلق ذلك الوضع الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ورأت اللجنة أن الحالة

في ناميبيا مستمرة في التدهور السريع نتيجة لعناد نظام حكم الأقلية المنصرى في بريتوريا وما يقوم به من مناورات شريفة وما يتبعه من أساليب تعويقية وانه قد أصبح الآن لزاما على الأمم المتحدة أكثر من أى وقت مضى أن تعيد تأكيد مسؤوليتها في هذا الشأن ، وأن تتخذ تدابير عاجلة لتحقيق الامتثال المخلص غير المشروط من جانب نظام حكم الأقلية لقرارات الأمم المتحدة ، من أجل تمكين شعب ناميبيا من أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال دون مزيد من التأخير . وفي معرض التأكيد على أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا إلى أن يتم تحقيق تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقيين في الاقليم ، أدانت اللجنة بشدة استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وقمعها الوحشي للشعب الناميبى وانتهاكها المتواصل لحقوقه الانسانية ، وكذلك ما تبذله من جهود لتقويض دعائم الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا . كذلك رفضت اللجنة رفضا باتا جميع مناورات نظام جنوب افريقيا الاحتلالي الرامية الى اغفاء الشرعية على عناصر تورنهال العميلة في ناميبيا ، بما في ذلك تأسيس " الجمعية الوطنية " و " مجلس الوزراء " و " جيش افريقيا الجنوبية الخريبية / ناميبيا " ، ونددت بها بشدة ، كما أعلنت أن هذه الأعمال غير الشرعية من جانب النظام الاحتلالي لاغية وباطلة . وكررت اللجنة القول بأن الحل السياسي الوحيد لناميبيا يجب أن يقوم على أساس انتهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي ، وسحب قواتها المسلحة ، وعلسى أساس ممارسة الشعب الناميبى كله ، بحرية ودون قيود ، حقه في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا متحدة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وفي هذا الصدد ، أشادت اللجنة بسوابو لما أعربت عنه من استعداد للاشتراك في انتخابات حرة نزيهة وللقدر الكبير الذى أبدته من روح التعاون والمرونة طيلة فترة عملية المفاوضات التي تم الاضطلاع بها بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ . وطالبت اللجنة ، في معرض التأكيد من جديد على تأييدها المستمر لشعب ناميبيا الباسل وحركة تحرره الوطني ، بأن تفرج جنوب افريقيا عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين بما فيهم من سجنوا أو اعتقلوا بصد " جرائم " تقع تحت المظلة ما يسمى بقوانين الأمن الداخلي ، وأن تكفل لكل الناميبيين الموجودين حاليا في المنفى أسباب سياسية ، العودة الى بلد هم دون التعرض لخطر الاعتقال أو الاحتجاز أو الارهاب أو السجن أو القتل . وتدين اللجنة جنوب افريقيا لتعزيز قواتها العسكرية في ناميبيا بتجنيدها وتدريبها ناميبيين للاشتراك في جيوش قبلية ، واستخدامها غير الشرعي لاقليم ناميبيا لشن أعمال عدوانية ضد بلدان افريقية مستقلة ، واستمرار قيامها بنقل الناميبيين قسرا من منطقة الحدود الشمالية لأغراض عسكرية واستمرارها في انشاء قواعد عسكرية جديدة . وأدانت اللجنة أيضا التعاون العسكى المستمر بين جنوب افريقيا وبعض الدول الغربية وغيرها من الدول ، كما أعربت عن شديد قلقها لاستمرار تعاون تلك الدول مع جنوب افريقيا في الميدان النووى . ودعت اللجنة الى الانهاء الفورى لكـل تعاون مع نظام الحكم في هذه المجالات . كما أن اللجنة قد رفضت ، أثناء تأكيدها من جديد لكون الموارد البحرية والمعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية في ناميبيا هي ارث للشعب الناميبى لا ينتهك ولا خلاف عليه ، رفضا باتا قيام جنوب افريقيا بطريقة غير شرعية ومن جانب واحد بتوسيع حدود البحر الاقليمي واعلان المنطقة المتاخمة لساحل ناميبيا منطقة اقتصادية وكذلك استغلالها غير الشرعي لموارد الاقليم البحرية . وأدانت اللجنة الخاصة المصالح الاقتصادية لجنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الأجنبية التي مازالت تستغل وتنهب الموارد البشرية والطبيعية في الاقليم ، في تجاهل للمرسوم رقم (بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، الذى أصدره مجلس الامم المتحدة لناميبيا

في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ (٣٢) ، والمليت بانها هذا الاستغلال فورا . ونظرا لتزايد لجوء جنوب افريقيا الى استحصال القوة من أجل اطالة أمد سيولتها غير الشرعية على الاقليم ورفضها السافر الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، وما تقوم به من أعمال عدوانية متكررة ضد دول افريقية مجاورة ، وأوصت اللجنة بأن يجتمع مجلس الأمن على وجه الاستعجال للنظر في فرض جزاءات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك بغية ضمان امتثال نظام جنوب افريقيا ، على وجه السرعة ، لمقررات مجلس الأمن . وأشادت اللجنة ، بشكل خاص ، بحكومات دول المواجهة لالتزامها بنصرة قضية قيام ناميبيا حرة مستقلة ، باعتبارها كيانا سياسيا موحدا ولما تبذله من جهود دؤوبة في سبيل تقديم كل المساعدات المادية والمعنوية لشعب ناميبيا الباسل ، مهما كلفها ذلك . ونظرا لحملة الدعاية الكبيرة التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا بهدف اطالة أمد احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، كررت اللجنة الخاصة طلبها من الأمين العام أن يزيد من الجهود المكثفة التي يبذلها ، من خلال كل وسائل الاعلام المتاحة ، من أجل تعبئة الرأي العام العالمي ضد السياسة التي تتبعها تلك الحكومة فيما يتعلق بناميبيا .

١٥٦ - وكما جاء في الفصول ذات الصلة من هذا التقرير ، واصلت اللجنة الخاصة أيضا ، خلال العام ، دراستها لمسألة انتهاء استعمار الأقاليم الأخرى ، وأقرت أيضا ، عددا من التوصيات والمقترحات المطبوعة فيما يتعلق بأقاليم معينة . وأكدت اللجنة من جديد ، في هذا السياق اقتناعها بأن مسائل الأقلية أو العزلة الجغرافية أو محدودية الموارد ينبغي ألا تؤثر بأى وجهه من الوجوه على حق سكان تلك الأقاليم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفق الإعلان . وقد تعززت قدرة اللجنة خلال العام على المعاونة في التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم المعنية بفضل ما أبدته حكومات استراليا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة ، باعتبارها دولا قائمة بالادارة ، من تعاون مستمر مع اللجنة .

١٥٧ - وفي السياق ذاته ، بحثت اللجنة الخاصة مرة أخرى ، ادراكا منها لأهمية الحصول على معلومات مباشرة كافية عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأقاليم المستعمرة ، وعن آراء وأماني شعوبها ، مسألة ايفاد بعثات زائرة الى تلك الأقاليم . وعند النظر في هذه المسألة كانت اللجنة تنصح في اعتبارها ، بشكل خاص ، النتائج البناءة التي أحرزتها بعثات الأمم المتحدة الزائرة السابقة في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الشعوب المستعمرة في بلوغ الأهداف الواردة في الميثاق وفي الاعلان . وكما جاء في فصول هذا التقرير ذات الصلة بالموضوع ، عمدت اللجنة ، بناء على دعوة من الدول المعنية القائمة بالادارة الى ارسال بعثات زائرة الى كل من تركس وجزر كايكوس ، الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة ، وجزر كوكس (كيلنغ) ، الواقعة تحت ادارة استراليا ؛ كما رحبت بالدعوة الموجهة اليها من المملكة المتحدة لايفاد بعثة زائرة أخرى ،

(٣٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٤

ألف (A/9624/Add.1) ، الفقرة ٨٤ . صدر هذا المرسوم في شكله النهائي في " جريدة ناميبيا " ، العدد ١ .

في عام ١٩٨٠ ، الى جزر تركس وكايكوس لمراقبة الانتخابات العامة المقبلة في الاقليم . وقيلت كذلك مع التقدير الدعوتين اللتين تلقتهما من حكومتي نيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية لايفاد بعثتين زائرتين في عام (١٩٨١) لكل من توكيلاو وساموا الامريكية . وأكدت الحاجة الى مواصلة ارسال بعثات زائرة الى الأقاليم المستعمرة بغية تيسير تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بهذه الاقاليم تنفيذا كاملا وعاجلا وفعالا ، فدعت الدول المعنية القائمة بالادارة الى التعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال . ورجت اللجنة أيضا من الرئيس مواصلة التشاور مع الدول المعنية القائمة بالادارة بغية ضمان ايضاح البعثات الزائرة في وقت مبكر الى الأقاليم الواقعة تحت ادارتها .

١٥٨ - ووفقا لطلب الجمعية العامة ، واصلت اللجنة الخاصة أيضا ، خلال العام ، دراسة مسألة تنفيذ الاعلان من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة . ووضعت اللجنة في اعتبارها ، لدى قيامها بذلك ، الآراء التي أعربت عنها ، سوابو ، حركة التحرير الوطني في ناميبيا ، والتي شارك ممثلوها ، بوصفهم مراقبين ، في أعمال اللجنة المتعلقة ببلدهم ، وكذلك الآراء التي أعرب عنها ممثلو منظمة الوحدة الافريقية . ولدى استعراض اللجنة الخاصة للمعلومات التي توفرت لديها أعربت عن شعورها بالقلق لانه ، رغم ما أحرز من تقدم في اسداء المساعدة التي اللاجئين القادمين من ناميبيا ، لا تزال المساعدات التي قدمتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حتى الآن الى الشعوب المستعمرة ، ولا سيما شعب ناميبيا وحركة تحريره الوطنية ، سوابو ، أقل كثيرا من الاحتياجات الفعلية . وتبعا لذلك ، أكدت اللجنة من جديد أن اعتراف الأمم المتحدة بمشروعية كفاح الشعوب المستعمرة من أجل تحريرها يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في منظومة الأمم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية لهذه الشعوب وحركات تحريرها الوطني . وفي هذا الصدد ، أعربت اللجنة الخاصة عن تقديرها للوكالات المتخصصة والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة التي استمرت في التعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في تنفيذ الاعلان وفيه من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالموضوع ، وطلبت الى الوكالات وفيه من المنظمات المعنية أن تقوم على سبيل الاستعجال بتقديم أو مواصلة تقديم ككل المساعدات الممكنة الى الشعوب المستعمرة التي تكافح في سبيل تحريرها من الحكم الاستعماري . وفي الوقت نفسه ، كررت اللجنة توصيتها بأن تعتمد المنظمات المعنية الى اقامة أو توسيع الاتصالات مع الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ؛ والى استعراض اجراءاتها المتعلقة بوضع واعداد برامج ومشاريع المساعدة ؛ والى اضفاء قدر من المرونة على هذه الاجراءات . وفضلا عن ذلك ، طلبت اللجنة الى وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تمتنع ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، عن تقديم أية مساعدة لحكومة جنوب افريقيا حتى تسرد الى شعب ناميبيا حقه في القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وأن تمتنع أيضا عن اتخاذ أي تدبير قد يندرج ضمنه الاعتراف بشرعية سيطرة هذا النظام على الاقليم . وعند الترحيب بنيل شعبي زيمبابوي وفانواتو الاستقلال ، دعت اللجنة الخاصة جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة الى تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة للحكومتين فيما تبذله كل منهما من جهود في ميدان تعمير البلاد والتنمية الاقتصادية . كذلك رجحت اللجنة من المؤسسات المعنية تقديم مساعدات كبيرة الى حكومات دول المواجهة دعما للكفاح التحرري الذي

يخوضه شعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني . وبعد أن لاحظت اللجنة مع الارتياح ، الترتيبات التي اتخذتها عدة وكالات ومنظمات لتمكين ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية من الاشتراك ، بصفة المراقب في أعمالها المتصلة ببلدانهم ، دعت المؤسسات التي لم تفعل ذلك بعد الى أن تتخذ الترتيبات اللازمة لذلك دون ابطاء . كما أوصت بأن يطلب من جميع الحكومات مضاعفة جهودها في الوكالات المتخصصة والمنظمات التي هي أعضاء فيها لضمان التنفيذ الفعال لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع . وحثت اللجنة أيضا الرؤساء التنفيذيين للوكالات والمنظمات المعنية على أن يضعوا ، بالتعاون النشط مع منظمة الوحدة الافريقية ، اقتراحات محددة للتنفيذ التام لمقررات الأمم المتحدة وتقديم هذه الاقتراحات ، على وجه السرعة ، الى مجالس ادارتهم وهيئاتهم التشريعية ، وأن يضعوا بوجه خاص برامج محددة لتقديم المساعدة الى شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني .

١٥٩ - وخلال العام المستعرض ، واصلت اللجنة الخاصة دراسة أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وفير الاقتصادية التي تعرقل تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي . وفي هذا الصدد ، عمدت اللجنة ، في معرض ملاحظتها بقلق عميق أن الدول الاستعمارية والدول الأخرى التي ترتبط مصالحها الاقتصادية بالأقاليم المستعمرة تواصل تجاهلها لمقررات الأمم المتحدة بشأن المسألة ، وادانتها لأنشطة المكثفة للمصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية ، وفيرها ، التي تواصل استغلال موارد الأقاليم المستعمرة ، ولاسيما موارد ناميبيا ، الى اعادة تأكيد حق شعوب الأقاليم التابعة ، فير القابل للتصرف ، في التمتع بمواردها الطبيعية ، فضلا عن حقها في التصرف في هذه الموارد لخدمة مصالحها على أفضل وجه . وأكدت اللجنة أيضا من جديد ، أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وفيرها ، نظرا لأساليب عملها في الأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي ، تشكل عقبة رئيسية أمام نيل الاستقلال السياسي والمساواة العنصرية ، فضلا عن تمتع شعوب المنطقة بالموارد الطبيعية . ومن ثم ، أدانت اللجنة الخاصة سياسات الحكومات التي تواصل دعم هذه المصالح الأجنبية الاقتصادية وفير الاقتصادية التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم أو التعاون معها . وأدانت كذلك بشدة التعاون النووي المستمر بين بلدان فريية وفير فريية معينة مع جنوب افريقيا ، ودعت جميع الحكومات الى الامتناع عن أى نوع من التعاون مع هذا النظام من شأنه أن يمكنه من انتاج مواد نووية واستحداث أسلحة نووية . وبالإضافة الى ذلك ، رجحت اللجنة مرة أخرى من جميع الحكومات المعنية اتخاذ كافة التدابير الضرورية تجاه مواطنيها والشركات الخاضعة لولايتها ، الذين يملكون أو يديرون مشاريع في الأقاليم المستعمرة ، ولاسيما في ناميبيا ، لانهاء هذه المشاريع ومنع أية استثمارات جديدة . وفي هذا الصدد أدانت بقوة جنوب افريقيا لاستمرارها في استغلال ونهب موارد ناميبيا الطبيعية ، متجاهلة تماما المصالح المشروعة للشعب الناميبى ولتوسيعها فير الشرعي لحدود البحر الاقليمي واعلانها المنطقة المتاخمة لساحل ناميبيا منطقة اقتصادية . وفي معرض ادانة البلدان المنتجة أو المصدرة للنفط التي تزود النظام العنصرى في جنوب افريقيا بالنفط الخام ومنتجات النفط ، طالبت اللجنة هذه البلدان بأن توقف فورا كل الصادرات من هذه المنتجات الى النظام العنصرى ، وأن تتخذ

كل التدابير اللازمة ضد شركات النفط التي تواصل ارسال النفط الى ذلك النظام . وكررت اللجنة قولها بأن استغلال ونهب جنوب افريقيا وفيرها من المصالح الاقتصادية الاجنبية للموارد الطبيعية لناميبيا بما في ذلك خام اليورانيوم وفيره من الموارد ، هو أمر فير قانوني . كما انه يسهم في ابقاء نظام الاحتلال فير الشرعي . وعلاوة على ذلك ، رجيت اللجنة من جميع الدول وقف كافة العلاقات مع حكومة جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا والامتناع عن الدخول في أية علاقات مع تلك الحكومة ، تتصرف فيها نيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، ويمكن أن تدعم استمرار احتلالها فير الشرعي لذلك الاقليم ، وعلاوة على ذلك ، دعت اللجنة الخاصة جميع الحكومات والمؤسسات الداخلة في منلومة الأمم المتحدة أن تكفل الاحترام والصون للسيادة الدائمة للأقاليم المستعمرة على مواردنا الطبيعية ، مراعاة لأحكام الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

١٦٠ - وأعربت من جديد اللجنة الخاصة ، التي واصلت أيضا دراستها للأشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، عن استيائها لأن الدول الاستعمارية لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . وكررت الاعراب عن اقتناعها بأن الأشطة والترتيبات المذكورة تشكل ، في كثير من الحالات ، عقبة كؤود أمام التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بالأقاليم المستعمرة . وترى اللجنة أن الجنوب الافريقي تسوده حالة حرجية للغاية نظرا للمناورات المستمرة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرى في بريتوريا لادامة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وفرض نظام عميل على شعب الاقليم . ولقد لجأ نظام الاحتلال فير الشرعي الى تدابير يائسة لقمع أماني الشعب المشروعة ، باستخدام القوة ، وبغية الحفاظ على سيطرته على الاقليم . وقد اقترف هذا النظام مرارا وتكرارا ، في تصعيده للحرب ضد شعب ناميبيا وحركة تحريرهم الوطني سوابو التي تكافح من أجل نيل الحرية والاستقلال ، أعمالا عدوانية مسلحة ، ضد دولتي أنفسولا وزامبيا المجاورتين . وواصلت حكومة جنوب افريقيا توسيع شبكة قواعدها العسكرية وتعزيز قواتها العسكرية على نطاق واسع في ناميبيا . وفي هذا الصدد ، أدانت اللجنة استمرار أى تعاون من جانب بعض الدول الغربية والدول الاخرى مع جنوب افريقيا عن طريق تزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية فضلا عن التكنولوجيا ، بما في ذلك التكنولوجيا والمعدات المستخدمة في الميدان النووي والقبلة للاستخدام لأفراض عسكرية . وفي معرض شجب اللجنة لجميع الأشطة والترتيبات العسكرية في الأقاليم المستعمرة التي تحرم الشعوب المعنية من حقهم في تقرير المصير والاستقلال ، أدانت ، على الخصوص ، قيام نظام الاحتلال فير الشرعي الموجود في ناميبيا بمحاولة لا طائل تحتها لقمع الكفاح الذي يخوضه شعب الاقليم في سبيل الحرية ، بما في ذلك ما تم في الآونة الاخيرة من انشاء ما يسمى بجيش افريقيا الجنوبية الغربية/ ناميبيا لتدعيم الاحتلال غير الشرعي من جانب ذلك النظام للاقليم . وتبعاً لذلك طالبت اللجنة بوقف الحروب القمعية التي يشنها نظام الأقلية العنصرى ضد شعب ناميبيا وحركة تحريرها الوطني ، كما طالبت بازالة جميع القواعد العسكرية من ذلك الاقليم . وفي معرض تأكيد اللجنة من جديد لمشروعية كفاح شعب ناميبيا المستعمر من أجل تحقيق حريته واستقلاله ، ناشدت جميع الدول زيادة مساعدتها المعنوية والمادية لشعب ناميبيا وحركة تحريرها الوطني . وبالإضافة الى ذلك ، أدانت اللجنة استمرار التعاون العسكري من جانب بعض الدول الغربية وفيرها من

الدول مع حكومة جنوب افريقيا ودعمها لها ، ورجت من جميع الدول أن تنهي أي تعاون من هذا القبيل . وكررت الاعراب عن ادانتها لجميع الأنشطة والترتيبات العسكرية للدول الاستعمارية فسي الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي تضر بمصالح وحقوق الشعوب المستعمرة المعنية ، ورجت مرة أخرى من الدول الاستعمارية المعنية وضع حد لمثل هذه الأنشطة وازالة هذه القواعد وفقا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بهذا الموضوع . وفي هذا الصدد ، أعربت اللجنة عن استيائها ، بصورة خاصة ، لاستمرار الاستيلاء على الأراضي في الأقاليم المستعمرة لاقامة المنشآت العسكرية واعتبرت أن استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية على نطاق واسع لخدمة هذه المنشآت قد أدى الى الانحراف بموارد كان يمكن أن تكون أفيد لو استخدمت في تعزيز التنمية الاقتصادية للأقاليم المعنية .

١٦١ - وفي ضوء الطلب الذي وجهته الجمعية العامة الى الأمين العام لمواصلة اتخاذ تدابير ملموسة بكل ما هو متاح له من وسائل لتنفيذ مقرراتها السابقة بشأن هذه المسألة ، واصلت اللجنة الخاصة استعراض مسألة التغطية الاعلامية اللازمة لعملها في الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . وأكدت اللجنة مرة أخرى على الحاجة الى تعبئة الرأي العام العالمي لمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة مساعدة فعالة ، والقيام ، على وجه الخصوص ، بمضاعفة نشر المعلومات على نطاق واسع وعلى أساس مستمر عن الكفاح الذي تخوضه هذه الشعوب وحركات تحريرها الوطني بغية نيل الحرية والاستقلال . وظلت اللجنة ترى في هذا الصدد ، وهي تأخذ في الاعتبار الدور الهام الذي اضطلعت به خلال الأعوام العديدة الماضية عدة منظمات فير حكومية نشطة في ميدان انهاء الاستعمار، ان هذه المنظمات ، بالنظر الى كونها قادرة على الوصول الى قطاعات واسعة من الرأي العام، ولا سيما في البلدان التي تعتبر الحاجة فيها الى المعلومات عن انهاء الاستعمار على أشدها ، يجب أن تحت على مضاعفة أعمالها في هذا الميدان . وفي السياق نفسه ، ظلت اللجنة تعتبر أن من الضروري اتخاذ تدابير ملموسة لمضاعفة نشر المعلومات عن مسائل انهاء الاستعمار ، لا سيما بالتأكيد بوجه خاص على الكفاح التحرري في ناميبيا وعلى أنشطة حركات التحرير الوطني المعنية ؛ والتعريف بما تضطلع به أجهزة الأمم المتحدة من أنشطة في ميدان انهاء الاستعمار ؛ واقامة علاقات عمل أوثق مع حركة التحرير الوطني من خلال منظمة الوحدة الافريقية ؛ ومضاعفة الأنشطة ذات العلاقة في كل مراكز الاعلام ، وخاصة في اوربا الغربية والأمريكتين . واعتبرت اللجنة كذلك أن ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة يجب أن تبذل مجهودا شاملا من أجل زيادة تعاطف أجهزة الاعلام الرئيسية في تلك المجالات ولتزويد اللجنة بتحليل لأسباب التغطية المحدودة لقضايا انهاء الاستعمار في وسائل الاعلام الجماهيري .

١٦٢ - وخلال العام المستعرض ، واصلت اللجنة الخاصة أيضا استعراضها لقائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان . وكما هو مشار اليه في الفرع المتصل بالموضوع من هذا الفصل ، قررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها القادمة مع مراعاة أي توجيهات قد تود الجمعية العامة اعطاها في هذا الصدد في دورتها الخامسة والثلاثين . وفيما يتعلق بقرار اللجنة المؤرخ في ١٥ آب / أغسطس ١٩٧٩ ، بشأن بورتوريكو ، استمعت الى عدد من ممثلي المنظمات المعنية واعتمدت قرارا آخر بشأن المسألة ، يرد نصه في الفقرة ٧٨ من هذا الفصل . وقررت اللجنة أيضا ، بموافقتها على توصيات فريقها العامل ذات الصلة ، أن تواصل النظر في المسائل المتعلقة بنيو كالييدونيا في ضوء الطلب المتصل بالموضوع الذي قدمته حكومة بابوا فينيا الجديدة .

١٦٣ - ووفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في مقرر الجمعية العامة ٤١٧/٣٣ وقرارها ٥٠/٣٤ ، تمكنت اللجنة ، بفضل اعادة تنظيم برنامج عملها وعقد مشاورات مستفيضة والعمل في دورات غير رسمية ، من تقليل عدد الاجتماعات التي عقدتها أثناء السنة الى حد كبير . وعلاوة على ذلك ، تمكنت اللجنة ، وفقا لما تدعو اليه الأحكام ذات الصلة في القرار ٥٥/٣٣ من التقليل الى أدنى حد من تبديد الموارد الناجم عن عمليات الفناء الجلسات المقرر عقدها . كذلك اتخذت اللجنة تدابير أخرى للحد من وثائقها وتحديد ما عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وتشمل هذه التدابير ، متى ما كان ذلك مناسباً ، توزيع وثائق اللجنة الصادرة في صورتها غير الرسمية واعادة ترتيب أنماط توزيعها . واتخذت اللجنة قرارا يقضي باستبعاد المواد التي سبق أن صدرت بصفتها وثائق للجنة ، من تقريرها المقدم الى الجمعية في دورتها الخامسة والثلاثين .

فأ - الأعمال المتبلغة

١٦٤ - تعتزم اللجنة الخاصة ، وفقاً لولايتها ومع مراعاة أية توجيهات أخرى قد تتلقاها من الجمعية العامة أثناء دورتها الخامسة والثلاثين ، وواضحة في اعتبارها أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، ولا سيما القرارين ٢٦٢١ (د - ٢٥) و ٩٤/٣٤ ، القيام خلال عام ١٩٨١ بمواصلة جهودها الرامية إلى التماس أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها تنفيذاً فورياً وتاماً . وعلى وجه الخصوص ، ستتابع اللجنة تمحيص التطورات التي قد تطرأ في كل إقليم ، وكذلك مدى امثال القوى الاستعمارية لقرارات ومقررات الامم المتحدة ذات العلاقة . وستدرس اللجنة أيضاً مدى تقييد جميع الدول الأعضاء بالاعلان وبرنامج العمل الخاص بالتنفيذ الكامل للاعلان وقرارات الامم المتحدة الأخرى المتعلقة بمسألة انتهاء الاستعمار . وعلى أساس هذا الاستعراض ، ستقدم اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها بشأن التدابير الخاصة اللازم اتخاذها لتحقيق الأهداف الواردة في الاعلان وفي أحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع .

١٦٥ - وستواصل اللجنة ، لدى اضطلاعها بالمهام السالفة الذكر، الاسترشاد بأحكام الفقرة ١٢ (ب) من قرار الجمعية العامة ٩٤/٣٤ ، التي طلبت الجمعية فيها إلى اللجنة تقديم مقترحات محددة يمكن أن تساعد مجلس الأمن في نظره في التدابير المناسبة التي ينبغي اتخاذها بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي يرجح أن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد تعتزم اللجنة القيام باستعراض آخر شامل للحالة فيما يتعلق بناميبيا .

١٦٦ - وانسجاماً مع مقرر الجمعية العامة المتصل بالموضوع ووفقاً لما استقر عليه العرف ، ستواصل اللجنة الخاصة دعوة ممثلي حركة التحرير الوطني المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية للاشتراك ، بصفة المرآب ، في أعمالها . وزيادة على ذلك ، ستعتمد اللجنة ، كلما اقتضى الأمر ، وبالتشاور على النحو المناسب مع منظمة الوحدة الافريقية وحركة التحرير الوطني المعنية ، إلى دعوة الأفراد ، الذين يمكنهم تزويدها بمعلومات قد لا يتاح لها الحصول عليها بطرق أخرى عن أوجه معينة للحالة السائدة في الاقليم، إلى المشول أمامها .

١٦٧ - وتمشياً مع الرغبة التي أعربت عنها الجمعية العامة صراحة ، ستوصي اللجنة الخاصة كلما رأت ذلك سليماً ومناسباً ، بتحديد موعد نهائي لنيل كل إقليم استقلاله ، وفقاً لأمني السكان وأحكام الاعلان . وفضلاً عن ذلك ، ستعتمد اللجنة ، كما طلبت الجمعية العامة اليها ذلك ، في الفقرة ١٢ (د) من القرار ٩٤/٣٤ إلى مواصلة ايلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة ، وتوصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يمكن اتخاذها لتمكين سكان هذه الأقاليم من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال . وتعتزم اللجنة كذلك أن تواصل في دورتها القادمة استعراض قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، مع مراعاة أية توجيهات يمكن أن ترغب الجمعية في إصدارها في هذا الصدد .

١٦٨ - وان تأخذ اللجنة الخاصة في الاعتبار أحكام قرار الجمعية العامة ٨١/٣٤ المتعلق بأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ الاعلان في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في

الجنوب الافريقي ، وأحكام القرارات الأخرى المتصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة ، فإنها تعتمزم مواصلة النظر في اتخاذ مزيد من التدابير الرامية الى وضع حد لأنشطة تلك المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها . فضلا عن هذا ، تعتمزم اللجنة ، في ضوء نظرها للمسألة في عام ١٩٨٠ ، كما هو وارد في الفصل الرابع من هذا التقرير أن تواصل ، حسب الاقتضاء ، دراستها للأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها القوى الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ الاعلان . وستسترشد اللجنة ، لدى قيامها بذلك ، بأحكام الفقرتين ٢ و ١٠ من قرار الجمعية ٩٤ / ٣٤ والفقرة ١٠ من قرار الجمعية ٣٩ / ٣٤ .

١٦٩ - وفيما يختص بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ، تعتمزم اللجنة الخاصة مواصلة النظر في المسألة خلال عام ١٩٨١ . وستجرى اللجنة مرة أخرى ، لدى قيامها بذلك ، استعراضا للتدابير المتخذة أو المنتواة من جانب المنظمات الدولية لتنفيذ قرارات الجمعية العامة . وستقوم اللجنة باجراء مزيد من المشاورات والاتصالات مع تلك المنظمات حسب الاقتضاء . كما ستسترشد اللجنة بنتائج المشاورات الأخرى التي ستجرى في عام ١٩٨١ بين رئيسها ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اطار المقررات المتصلة بالموضوع المتخذة من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة نفسها . فضلا عن ذلك ، ستعتمد اللجنة ، آخذة في اعتبارها الأحكام المتصلة بالموضوع من قرار الجمعية ٤٢ / ٣٤ ، الى اقامة اتصالات وثيقة على أساس منتظم مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ومع كبار الأعضاء في هذه المنظمة ومع لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية ، بغية تسهيل تنفيذ الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى المعنية لمقررات مختلف هيئات الامم المتحدة تنفيذها فعلا .

١٧٠ - وفي الفقرة ١٣ من القرار ٩٤ / ٣٤ ، طلبت الجمعية العامة ، الى الدول القائمة بالادارة التعاون مع اللجنة الخاصة بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الأقاليم الواقعة تحت ادارتها . وهناك حكم مماثل في عدد من القرارات الأخرى المتخذة من الجمعية العامة بشأن أقاليم معينة . وان تقدر اللجنة الدور البناء الذي لعبته أفرقة الامم المتحدة الزائرة السابقة ، فهي تواصل ، كما يلاحظ ذلك في الفصول المتعلقة بالموضوع من هذا التقرير ، تعليق أهمية كبيرة على ايفاد أفرقة كهذه بوصفها وسيلة لجمع معلومات كافية ومباشرة عن الأوضاع السائدة في الأقاليم ، وعن رغبات وأماني السكان فيما يتعلق بمركزهم مستقبلا . وعلى هذا فان اللجنة تعتمزم ، في ضوء قرارها المتعلق بالموضوع والمؤرخ في ٥ آب / اغسطس ١٩٨٠ (الفصل الثالث ، الفقرة ١١ ، من هذا التقرير) ، مواصلة التماس التعاون الكامل من الدول القائمة بالادارة للحصول على هذه المعلومات عن طريق القيام ، عند الاقتضاء ، بايفاد أفرقة زائرة للأقاليم في مناطق البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ والى الأقاليم الواقعة في افريقيا . وفي هذا الصدد ، تعتقد اللجنة أن الجمعية العامة قد ترغب مرة أخرى في توجيه نداء الى الدول المعنية القائمة بالادارة لمد يد التعاون عن طريق تسهيل الزيارات الى الأقاليم وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة من قبل والمقررات الأخرى التي قد تتخذها في عام ١٩٨١ .

١٧١ - وان اللجنة الخاصة ، ان تدرك الأهمية التي تعلقها الجمعية العامة على شن حملة اعلامية عالمية النطاق في ميدان انهاء الاستعمار وان تضع في اعتبارها أحكام القرار ٩٥ / ٣٤ والقرارات

الأخرى ذات الصلة والمتخذة من قبل الجمعية العامة ، فهي تعتمزم مرة أخرى ايلاء اهتمام متواصل خلال العام القادم ، لمسألة نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار . وعلى وجه الخصوص ، تتوقع اللجنة أن تواصل استعراضها لبرامج النشر وغيرها من الأنشطة الاعلامية ذات الصلة ، التي ترسمها وحدة الاعلام المتعلقة بانتهاء الاستعمار وادارة شؤون الاعلام للأمانة العامة . وفي هذا الصدد ، ستضع اللجنة بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة ، توصيات تقدم الى الجمعية العامة للنظر فيها ، بشأن طرق ووسائل ضمان نشر المعلومات المتصلة بالموضوع على أوسع نطاق ممكن . وبالإضافة الى ذلك ، سيستمر أعضاء مكتب اللجنة في الاتصال الوثيق المنتظم مع دوائر الأمانة العامة المختصة بغية تنفيذ الفقرة ٣ من قرار الجمعية ٩٥ / ٣٤ ، التي رجحت فيها الجمعية العامة من الأمين العام ، أن يواصل ، مراعى اقتراحات اللجنة الخاصة ، اتخاذ تدابير معددة عن طريق جميع وسائل الاعلام المتاحة له ، لتأمين الاعلان الواسع المستمر عن أعمال الامم المتحدة في ميدان انتهاء الاستعمار . ولا ريب ، في هذا الصدد ، أن الجمعية العامة ستترغب في دعوة الأمين العام الى مضاعفة جهوده وحشد الدول القائمة بالادارة على التعاون معه في تحقيق نشر المعلومات ذات الصلة بميدان انهاء الاستعمار ، على نطاق واسع .

١٧٢ - وبالنظر الى الأهمية التي تعلقها اللجنة الخاصة على الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان انتهاء الاستعمار تأييدا لكفاح الشعوب المستعمرة في سبيل التحرر ، فتواصل اللجنة خلال العام القادم التماس التعاون الوثيق من هذه المنظمات لأهداف منها الاستعانة بها في نشر المعلومات ذات الصلة بالموضوع وفي تعبئة الرأي العام العالمي لتأييد قضية انتهاء الاستعمار . ولهذه الغاية ، تعتمزم اللجنة ايفاد أفرقة من أعضائها لاجراء مشاورات مع المنظمات المعنية ، وللإشتراك في المؤتمرات والحلقات الدراسية وغيرها من الاجتماعات التي تعقد هذه المنظمات لمعالجة مسألة انتهاء الاستعمار . وستواصل اللجنة أيضا ، في هذا الصدد نفسه ، التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دراسته للدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس في المساعدة على تحقيق أهداف الاعلان والقرارات الأخرى المتصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة .

١٧٣ - وأقرت اللجنة برنامجا مؤقتا للاجتماعات للفترة (١٩٨١ - ١٩٨٢) ، وأوصت الجمعية العامة بالموافقة عليه ، وذلك في ضوء أحكام قرارات الجمعية بشأن خطة المؤتمرات ، ومع مراعاة ما اكتسبته في الأعوام الماضية من خبرة فضلا عن حجم عملها المحتمل في العام القادم . وفي هذا الصدد أيضا ، أخذت اللجنة في اعتبارها أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د - ١٦) والفقرة ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) ، الذي أذنت بموجبه الجمعية ، للجنة بعقد اجتماعات خارج المقر كلما وحيثما اقتضت ذلك الضرورة لمزاولة وظائفها بفعالية . وبعد أن نظرت اللجنة في هذه المسألة قررت ، واضحة في الاعتبار النتائج البناءة التي نجمت عن عقد اجتماعات خارج المقر في الماضي ، ابلاغ الجمعية انها قد تفكر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر في عام ١٩٨١ وتوصيتها بأخذ هذا الاحتمال في الحسبان لدى رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام .

١٧٤ - وتقترح اللجنة الخاصة أن تأخذ الجمعية العامة بعين الاعتبار ، لدى دراستها مسألة تنفيذ الاعلان في دورتها الخامسة والثلاثين ، مختلف توصيات اللجنة الواردة في الفصول المتصلة

بالموضوع من هذا التقرير ، وأن تقر بصفة خاصة المقترحات الواردة في هذا الفرع ، بصفة تمكينية اللجنة من الاضطلاع بالمهام التي رسمتها لعام ١٩٨١ . وعلاوة على ذلك ، توصي اللجنة الجمعية بتجديد ندائها الى الدول القائمة بالادارة لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الاعلان وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، وفقا لأمني سكان الأقاليم المعنية المعرب عنها بملاء حريتهم . وان تضع اللجنة في اعتبارها ، في هذا الصدد ، النتائج المفيدة التي تحققت نتيجة الاشتراك ببعض الدول المعنية القائمة بالادارة اشتراكا فعالا في أعمالها ، توصي الجمعية بأن ترحو مرة أخرى من الدول القائمة بالادارة التعاون أو مواصلة التعاون مع اللجنة في النهوض بولايتها ، وأن تشترك ، على وجه الخصوص ، اشتراكا فعالا في أعمال اللجنة فيما يتعلق بالأقاليم الواقعة تحت ادارة كل من هذه الدول . وان تأخذ اللجنة بعين الاعتبار تأكيد الجمعية أن اشتراك الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتي اشتراكا مباشرا في أعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة هو وسيلة فعالة لتعزيز تقدم شعوب هذه الأقاليم نحو تبوء مركز تتساوى فيه مع الدول الأعضاء في الامم المتحدة ، توصي اللجنة كذلك الجمعية بأن تدعو الدول القائمة بالادارة الى السماح لمثلي الأقاليم المعنية بالاشتراك في مناقشة اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة للينود المتعلقة ببلد كل منهم . وعلاوة على ذلك قد ترغب الجمعية أيضا في تجديد ندائها لجميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة من أجل الامتثال لمختلف الطلبات الموجهة اليها من الجمعية ومجلس الأمن في قراراتهما المتعلقة بالموضوع .

١٧٥ - وتوصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة ، لدى اعتمادها برنامج العمل الملخص أعلاه ، بأن ترصد أيضا الاعتمادات المالية الكافية لتغطية الأنشطة التي تعتمزم اللجنة تنفيذها خلال عام ١٩٨١ . وقد علمت اللجنة أن الآثار المالية المترتبة على ايفاد أفرقة زائرة ، كما هو مقترح في الفقرة ١٧٠ أعلاه ، ستكون في حدود ١٥٥ . . . من دولارات الولايات المتحدة . واذ تقررت اللجنة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر (أنظر الفقرة ١٧٣ أعلاه) في إطار أحكام الفقرة ٦ من قرار الجمعية ١٦٥٤ (د - ١٦) والفقرة الفرعية ٣ (٩) من قرار الجمعية ٢٦٢١ (د - ٢٥) ، فإن مجموع النفقات سيبلغ نحو ٣٨٤ ٧٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

١٧٦ - ويقدّر أن يترتب على البرنامج الاضافي بشأن نشر المعلومات عن أعمال الامم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار على نطاق واسع وعلى أساس مستمر ، في عام ١٩٨١ ، (أنظر الفقرة ١٧١ أعلاه) ، نفقات اضافية تبلغ حوالي ٦٠ . . . من دولارات الولايات المتحدة . وتتطلب المشاورات والاتصالات الأخرى المزمع اجراؤها مع الوكالات المتخصصة ومنظومة مؤسسات الامم المتحدة (أنظر الفقرة ١٦٩ أعلاه) انفاق حوالي ١١ ٧٥٠ من دولارات الولايات المتحدة . وبالإضافة الى ذلك ، تتطلب المشاورات المقرر اجراؤها بين رئيس اللجنة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي انفاقا يبلغ حوالي ٣ ٧٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وفي هذا السياق ذاته ، يترتب على اجراء مشاورات منتظمة مع منظمة الوحدة الافريقية (أنظر الفقرة ١٦٩ أعلاه) ، نشوء نفقات أخرى تبلغ ٢١ . . . من دولارات الولايات المتحدة . وتصل نفقات المشاورات والاتصالات مع المنظمات غير الحكومية (أنظر الفقرة ١٧٢ أعلاه) الى نحو ٢٧ ٤٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك ، يترتب على اشتراك مثلي حركة التحرير الوطني في أعمال اللجنة ، بالإضافة الى الترتيبات المقرر

اجراؤها بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية من أجل الحصول على المعلومات من الأفراد (أنظر الفقرة ١٦٦ أعلاه) نفقات تبلغ . . . ٣٠ من دولارات الولايات المتحدة . وأخيرا ، تعرب اللجنة عن أملها في أن يواصل الأمين العام امدادها بكل ما يلزمها من تسهيلات وموظفين للاضطلاع بمهمتها ، آخذا بعين الاعتبار مختلف المهام الموكولة اليها من الجمعية العامة ، فضلا عن المهام الناشئة عن مقررات اتخذتها اللجنة خلال العام الحالي .

صاد - اختتام دورة عام ١٩٨٠

١٧٧ - قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٨ المعقودة في هـ اب/اغسطس ، أن ترفع هذا التقرير الى الجمعية العامة مباشرة .

١٧٨ - وفي جلسة اللجنة الخاصة ١١٨١ المعقودة في ٢١ اب/اغسطس ، ألقى الرئيس كلمة بمناسبة اختتام دورتها لعام ١٩٨٠ (A/AC.109/FV.1181) . وفي الجلسة ذاتها ، قررت اللجنة الخاصة عقد اجتماعات اضافية بعد الدورة ، حسب الاقتضاء واللزوم ، في عام ١٩٨٠ وذلك للنظر في تقريرى البحثين الزائرتين الموفدتين خلال السنة لجزر تركس وكايكوس وجزر كوكس (كيلنج) .

١٧٩ - عقدت اللجنة الخاصة جلساتها ١١٨٢ و ١١٨٣ في ٢٣ و ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر وذلك لاكمال نظرها في جميع بنود جدول أعمالها ، بما فيها التقريران المشار اليهما اعلاه .

مرفق

رسالة مؤرخة في ١ نيسان / ابريل ١٩٨٠ وموجهة من رئيس
اللجنة الخاصة السى رئيس لجنة القضاء على
التمييز العنصرى

تقول لجنة القضاء على التمييز العنصرى في الفصل الخامس من تقريرها الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة (A/34/18) ، ما يلي :

"تأسف اللجنة لأنه على الرغم من طلباتها المتكررة من هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ، التي أيدتها الجمعية العامة تأييدا كاملا في قرارها ١٠٢/٣٣ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، فانه ما زالت لم ترد لها معلومات كافية بشأن مسؤولياتها بموجب المادة ١٥ من الاتفاقية . وتود اللجنة مرة أخرى أن تطلب الى هيئات الامم المتحدة المعنية أن تتعاون معها في هذا الموضوع لتمكينها من الاضطلاع على نحو واف بمسؤولياتها بموجب المادة ١٥ من الاتفاقية "

ومراعاة لذلك الرأى ولطلب لجنة القضاء على التمييز العنصرى ، أورد فيما يلي ، لاطلاع أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصرى ، موجزا للتدابير التي اتخذتها حتى الآن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تنفيذها منها للولاية المعطاة لها بموجب المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى :

(أ) منذ دخول الاتفاقية في حيز التنفيذ بتاريخ ٤ كانون الثاني /يناير ١٩٦٩ ، كان رئيس اللجنة الخاصة يحيل كل سنة الى رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصرى جميع الالتماسات ذات الصلة بالموضوع والتي تدخل ضمن نطاق الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ١٥ . وفي الحالات التي لم ترد فيها الالتماسات من ذلك النوع ، كان رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصرى يعلم بذلك .

(ب) أما بشأن التقارير المطلوبة في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٥ ، فقد طلبت اللجنة الخاصة ، بادئ ذى بدء ، الى جميع السلطات القائمة بالادارة أن تدرج المعلومات ذات الصلة في تقاريرها السنوية التي تحيلها الى الأمين العام عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة . ثانيا ، طلبت اللجنة الخاصة الى الأمين العام أن يدرج في ما يعرضه على لجنة القضاء على التمييز العنصرى ، عملا بالفقرة ٤ من المادة ١٥ ، وقرات العمل التي تتعلق بأقاليم محددة ، والتي تعدها سنويا الأمانة العامة على أساس المعلومات المحالة عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق ، والتي تستخدم كأساس لنظر اللجنة الخاصة في أمر هذه الأقاليم . أما بشأن الأقاليم التي لم ترد عنها معلومات عملا بالمادة ٧٣ (هـ) - وبينها الأقاليم المستعمرة فى الجنوب الافريقي - فقد طلبت اللجنة الخاصة الى الأمين العام أن يدمج في وقرات العمل أية معلومات يمكن أن توردها مصادر منشورة ، لعرضها هي الأخرى على لجنة القضاء على التمييز العنصرى .

(ج) وعلاوة على ذلك ، كانت اللجنة الخاصة في كل سنة توجه نظر الدول المعنية القائمة بالادارة الى آراء وتوصيات لجنة القضاء على التمييز العنصرى بشأن الأقاليم المعنية ، كما تظهر من التقارير السنوية التي ترسلها اللجنة الى الجمعية العامة ، وذلك لكي تتخذ تلك الدول التدابير اللازمة بشأنها .

أما بشأن ما سبق الكلام عنه من اعراب لجنة القضاء على التمييز العنصرى عن أسفها ، وجهه كذلك نظر الدول القائمة بالادارة اليه أملا في تأمين تعاونها في هذا الصدد .

وكما يلاحظ مما سبق ، فقد اضطلعت اللجنة الخاصة باستمرار وبإخلاص بالمهام التي أنيطت بها بموجب الاتفاقية ، ومدت يد التعاون التام في هذا الصدد الى لجنة القضاء على التمييز العنصرى . وباسم اللجنة الخاصة ، أود أن أكرر الاعراب عن استعداد اللجنة المتواصل للتعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصرى في الاضطلاع بمهامها عملا بالمادة ١٥ .

وان اللجنة الخاصة ستواصل في نطاق اضطلاعها بالولاية التي أنيطت بها البحث عن الوسائل الملائمة للتنفيذ السريع للاعلان في جميع الأقاليم التي لم تحصل على استقلالها بعد . وستسترشد في ذلك بالقناعة التي أعربت عنها الجمعية العامة مرارا وتكرارا - كانت آخر مرة في القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ - بأن القضاء الكامل على التمييز العنصرى ، والفصل العنصرى ، وانتهاكات حقوق الانسان الأساسية للشعوب في الأقاليم المستعمرة ، سيتحقق بأقصى سرعة بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنفيذا أميناً وكاملاً ، وبتأكيد الجمعية العامة على أن استمرار الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره - بما فيها الفصل العنصرى - ينافي ، في جملة أمور ، ميثاق الامم المتحدة .

وسأكون شاكراً لو قدم نص هذه الرسالة الى أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصرى ، للاطلاع عليه .

الفصل الثاني*

نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان مما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، باعتمادها المقترحات المقدمة من الرئيس والمتصلة بتنظيم اعمالها (A/AC.109/L.1352) ، الابقاء على لجنتها الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة . وفي الوقت نفسه قررت اللجنة الخاصة أيضا أن تنظر في مسألة نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار في جلساتها العامة و جلسات لجننتها الفرعية .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في البند في جلساتها ١١٦٦ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٨٠ ، المعقودة في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٠ .
- ٣ - وقد أخذت اللجنة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، احكام قرارات الجمعية ذات الصلة ، ولا سيما القرار ٣٤ / ٩٥ المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار . وبموجب الفقرة ٣ من هذا القرار ، رجت الجمعية العامة من الأمين العام " أن يواصل " ، مراعى اقتراحات اللجنة الخاصة ، " اتخاذ تدابير ملموسة باستعمال جميع ما تحت تصرفه من وسائل الاعلام ، بما فيها المنشورات والاذاعة والتلفزيون ، لتأمين التعريف الواسع المستمر بأعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار " . كذلك استرشدت اللجنة باحكام قرار الجمعية ٣٤ / ٩٤ الصادر في التاريخ ذاته . وبموجب الفقرة ١٢ (د) من ذلك القرار ، رجت الجمعية العامة من اللجنة " اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكسب التأييد العالمي على صعيد الحكومات وكذلك المنظمات الوطنية والدولية التي لها اهتمام خاص بانهاء الاستعمار ، تحقيقا لأهداف الاعلان وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، ولا سيما فيما يخص شعوب ناميبيا المضطهد " . وبالإضافة الى ذلك ، اولت اللجنة الاعتبار الواجب للمعلومات ذات الصلة التي قدمها اليها ممثل حركة التحرير الوطني لناميبيا ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الذي مثل امامها خلال العام .
- ٤ - وقدم رئيس اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة في بيانه أمام اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٦ المعقودة في ١٦ أيار/مايو (A/AC.109/PV.1166) التقرير ٢٠٩ للجنة الفرعية (A/AC.109/L.1351) ، الذي شرح برنامج عملها لعام ١٩٨٠ ، بما في ذلك الاقتراحات المتعلقة بالاحتفال خلال عام ١٩٨٠ باسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال والحقوق المتساوية ، والاحتفال بالذكرى العشرين لصدور اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .

* صدر من قبل بومغه جزء* من A/35/23 (Part II) .

٥ - وفي الجلسة ذاتها ، استرعى رئيس اللجنة الخاصة الانتباه الى بيان الأمين العام المتعلق بالآثار الادارية والمالية المترتبة على التوصيات الواردة في التقرير ٢٠٩ للجنة الفرعية ، وهو البيان المقدم وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة (انظر المرفق الأول لهذا الفصل) .

٦ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة التقرير ٢٠٩ دون اعتراض ، وأيدت التوصيات الواردة فيه (انظر الفقرات ١٣ الى ١٧ أدناه) ، على أن يكون مفهوما أنه سيتم اجراء المشاورات اللازمة ، حسب الاقتضاء ، بصدور تنفيذ توصيات بعينها .

٧ - وفي الجلسة ١١٦٨ المعقودة في ٥ آب/اغسطس ، عرض رئيس اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة في بيانه الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1168) التقريرين ٢١١ و ٢١٢ للجنة الفرعية (A/AC.109/L.1363 و L.1364) . ويشتمل التقرير ٢١١ على بيان بمشاورات اللجنة الفرعية مع ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة حول أنشطة الادارة المتعلقة بالبند (انظر المرفق الثاني لهذا الفصل) . ويتضمن التقرير ٢١٢ مشروع نص " خطة عمل من أجل التنفيذ التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، وهي الخطة التي أوصت اللجنة الفرعية بأن تنظر فيها اللجنة الخاصة لتقدّمها الى الجمعية العامة في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لصدور الاعلان .

٨ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ممثل ادارة شؤون الاعلام ببيان ، ورد على سؤال وجهه اليه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (A/AC.109/PV.1168) . كما أدلى ببيانات ممثلو استراليا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند وساحل العاج وكوبا ، فضلا عن رئيس اللجنة الفرعية (A/AC.109/PV.1168) .

٩ - واعتمدت اللجنة الخاصة في الجلسة ذاتها تقرير اللجنة الفرعية ٢١١ (A/AC.109/L.1363) . وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ١٨ أدناه) ، على أن يكون مفهوما انه سيتم اجراء مزيد من المشاورات ، حسب الاقتضاء ، بشأن تنفيذ توصيات معينة .

١٠ - وفي الجلسة ذاتها ، قررت اللجنة دون اعتراض انشاء فريق عامل غير رسمي يتألف من استراليا ، تشيكوسلوفاكيا (رئيسا) ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، ساحل العاج ، كوبا ، والهند ، وذلك لاستعراض توصيات اللجنة الفرعية الواردة في تقريرها ٢١٢ في ضوء تعليقات الاعضاء عليه في الجلسة ١١٦٨ (A/AC.109/PV.1168) ، ولتقديم التقارير الى اللجنة كلما اقتضى الأمر .

١١ - وفي الجلسة ١١٦٩ المعقودة في ٦ آب/اغسطس ، أدلى ممثلا تشيكوسلوفاكيا واستراليا ، والرئيس ، ببيانات (A/AC.109/PV.1169) .

١٢ - وفي الجلسة ١١٨٠ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، استرعى الرئيس الانتباه الى التعمدات (A/AC.109/L.1371 و Add.1) لمشروع نص خطة العمل المشار اليه في الفقرة ٧ أعلاه (A/AC.109/L.1364) . المقدمة من الفريق العامل غير الرسمي الذي انشأته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٨ (انظر الفقرة ١٠ أعلاه) . وفي الجلسة ذاتها ، وافقت اللجنة الخاصة على التعمدات

تقرير اللجنة ٢١٢ ، بصورته المعدلة ، بأغلبية ٢٠ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢ عن التصويت (انظر الفقرة ١٧ أدناه) . وأدلى مثلا استراليا والدا نمر ك ببيانين (A/AC.109/IV.118C) .

باء - قرارات اللجنة الخاصة

اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال والحقوق المتساوية

- ١٣ - كان من بين ما تضمنه تقرير اللجنة الفرعية ٢٠٩ ، الذي اعتمده اللجنة الخاصة فـي جلستها ١١٦٦ المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٠ (انظر الفقرة ٦ أعلاه) ، التوصيات التالية بصدور الاحتفال في عام ١٩٨٠ باسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال والحقوق المتساوية :
- (أ) لرئيس اللجنة الخاصة أن يصدر بيان تأييد للشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال والحقوق المتساوية ،
- (ب) يمكن أن يطلب الى ادارة شؤون الاعلام أن تقوم ، بالتشاور مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بتنظيم ما يلي ، في المقر وفي مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة :
- ١ ' معرض للصور الفوتوغرافية المنشورات التي تمثل كفاح الشعوب المستعمرة فـي الجنوب الافريقي من أجل التحرر والاستقلال ؛
- ٢ ' عروض عامة لافلام سينمائية تتناول الكفاح من أجل الاستقلال في الجنوب الافريقي ؛
- ٣ ' القيام عن طريق مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة بتوزيع مواد سمعية - بصرية ، تتصل بالكفاح التحرري في الجنوب الافريقي ، على محطات الاذاعة والتلفزيون الوطنية ؛
- ٤ ' تقديم المعلومات الى المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل الاستعمار ، لا سيما الكفاح التحرري في الجنوب الافريقي ؛
- ٥ ' توزيع أى اعلان أو رسالة يصدر أو تصدر عن رئيس اللجنة الخاصة بمناسبة اسبوع التضامن توزيعا واسعا النطاق .
- ١٤ - وعملا بالمقرر المشار اليه ١٣ (أ) أعلاه ، أصدر الرئيس في ٢٠ أيار/مايو بيانا بمناسبة اسبوع التضامن . وفيما يلي نص هذا البيان :

" لقد شهد العالم ، منذ اعتماد الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ لقرارها الداعي الى الاحتفال سنويا باسبوع للتضامن مع الشعوب المستعمرة في افريقيا (القرار ٢٩١١ د - ٢٧) ، نيل غينيا - بيساو ، وانغولا ، والرأس الأخضر ، وجزر القمر ، وموزامبيق ، وسان تومي وبرنسيبي ، وسيشل ، وجيبوتي لاستقلالها ، كما شهد استقلال زمبابوى منذ عهد قريب . وهكذا حقق ما يربو على ٢٢ مليوناً من الرجال والنساء في افريقيا خلال تلك الفترة تحررهم من الحكم الاستعماري ، وهو الأمر الذي سموا اليه منذ أمد طويل .

" ان الانتصارات الباهرة التي احرزتها الشعوب الباسلة في تلك الدول الحرة المستقلة تظهر بجلاء مرة أخرى حتمية انتهاء السيطرة الاستعمارية والاجنبية . ومهما كانت قسوة التدابير القمعية ، ومهما كان عنف الاعتداءات المسلحة ، فانه لا يمكن اخماد توق الشعوب التي لا تزال مقيدة بأغلال الاستعمار الى استعادة حقها الاصيل والى تحقيق العدالة والكرامة الانسانية . كما أن هذه التطورات تؤكد في الوقت ذاته أنه من الممكن ، في حالة توفر الالتزامات الضرورية والتعهدات الصادقة ، بلوغ التحول السلمي حتى في ظل اكثر حالات الحكم الاستعماري تعقيدا وأكثرها تطاولا بمقاييس الزمن .

" وبالنسبة الى اعضاء المجتمع الدولي ، يمثل وصول هذه الاقاليم التي كانت في الماضي غير متمتع بالحكم الذاتي الى مرحلة اقامة الدولة والانضمام الى صفوفه ، خطوة أخرى على الطريق نحو تحقيق الشمول للمنظمة العالمية ، ويدعم تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

" ويتعين على المجتمع الدولي في هذه المرحلة الحرجة من مراحل تحرير افريقيا ، وعشية الذكرى العشرين لصدر اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أن يتخذ أية خطوات ضرورية من شأنها ضمان امتثال جنوب افريقيا لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا . لذا ، علينا أن نضاعف جهودنا حتى يمكن الحفاظ على الزخم الذي ولده انتصار زمبابوى وتعزيزه . وعلينا ، ونحن نقدم على ذلك ، أن نصعبى الرأي الصام العالمي بصورة فعالة لمناصرة شعب ناميبيا وحركة تحرره الوطني ، المنظمة الشعبوية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، في كفاحها من أجل التحرر ، وأن نمد لها بكل المساعدات الممكنة لكي تكون قادرة على تحقيق الحرية والاستقلال دون مزيد من التأخير .

" ودعونا ، ونحن نحتفل رسميا بأسبوع التضامن للسنة الثامنة ، نكرس جهودنا من جديد من أجل أن نقضي نهائيا على ما تبقى من آثار الاستعمار في الجنوب الافريقي ، بما فيها كافة مظاهر التمييز والعنصرية والفصل العنصري " .

الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لصدور اعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١٥ - وكان من بين ما تضمنه التقرير ٢٠٩ للجنة الفرعية أيضا ، التوصيات التالية المتعلقة
بالاحتفال بالذكرى العشرين لصدور اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة :

(أ) على اللجنة الخاصة :

١ ' أن تطلب الى الجمعية العامة عقد جلسة خاصة خلال دورتها الخامسة والثلاثين
للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لصدور الاعلان ؛

٢ ' أن تأذن للجنة الفرعية بأن تضع مشروع برنامج عمل للتعجيل بالتنفيذ التام
للاعلان ، كيما تنظر فيه اللجنة وتقدمه الى الجمعية العامة لتدرسه في تلك
الجلسة الخاصة ؛

٣ ' أن تطلب الى الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية
المرتبطة بالأمم المتحدة القيام بالأنشطة التحضيرية المتعلقة بالاحتفال بالذكرى
السنوية العشرين لصدور الاعلان ؛

(ب) ينبغي أن يطلب الى الأمين العام ان يتولى ادارة الأنشطة التالية :

١ ' استكمال المعلومات الواردة في عدد كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ من سلسلة
" انهاء الاستعمار " (المجلد الثاني ، رقم ٦) محلا الاعمال التي انجزتها
الأمم المتحدة بوجه عام ، واللجنة الخاصة على وجه التحديد ، في ميدان انهاء
الاستعمار ؛

٢ ' استكمال المعلومات الواردة في طبعة كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ من كتيب
" الأمم المتحدة وانهاء الاستعمار " (OPI/573) ، ليكرس للذكرى السنوية العشرين
لصدور الاعلان ؛

٣ ' تقديم عروض عامة للافلام السينمائية المتعلقة بالكفاح التحرري ضد الاستعمار بكافة
اشكاله ومظاهره ؛

٤ ' القيام عن طريق مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة بتوزيع مواد سمعية - بصرية ،
متعلقة بكفاح الشعوب المستعمرة من أجل تقرير المصير والاستقلال والحقوق
المتساوية ، على محطات الاذاعة والتلفزيون الوطنية ،

٥ ' اعداد معرض للصور الفوتوغرافية والمنشورات التي تتناول الكفاح الذي تخوضه
الشعوب المستعمرة ممارسة لحقوقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .
ومن الممكن اقامة هذا المعرض في مختلف مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة ؛

٦٠ - تنظيم جلسات اعلام لتزويد المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بخلاصة الحقائق .

١٦ - وعلا بتوصية اللجنة الخاصة المشار اليها في الفقرة ١٥ (أ) ، '١٠' ، أعلاه ، رجا الرئيس من الأمين العام في رسالة وجهها اليه بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٠ أن يسترعي انتباه الجمعية العامة الى توصيات اللجنة المتصلة بالموضوع ، وذلك في سياق تنظيم أعمال الجمعية العامة فسي دورتها الخامسة والثلاثين (انظر A/35/413 ، المرفق الأول) .

١٧ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٠ وموجهة الى الأمين العام ، قدم الرئيس أيضا ، لنظر الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، نص مشروع قرار اعتمده اللجنة الخاصة في جلستها ١١٨٠ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ويتضمن " خطة العمل من أجل التنفيذ التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " (انظر A/35/413 ، المرفق الثاني) .

المقررات الاخرى

١٨ - تضمن التقرير ٢١١ للجنة الفرعية ، الذي اعتمده اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٨ المعقودة في ٥ آب/اغسطس ١٩٨٠ (انظر الفقرة ٩ أعلاه) ، جملة أشياء من بينها الاستنتاجات والتوصيات التالية :

١ - تكرر اللجنة الخاصة الاعراب عن أهمية قيام الأمم المتحدة بنشر المعلومات، على أوسع نطاق ممكن ، عن جميع جوانب عملية إنهاء الاستعمار كوسيلة لتعزيز أهداف وغايات اعلان منح الاستقلال للبلدان وللشعوب المستعمرة وتعبئة الرأي العام العالمي لمساندة كفاح شعوب الاقاليم الراقعة تحت الحكم الاستعماري من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال .

٢ - تملق اللجنة الخاصة أهمية كبيرة على الدراسات الافراية القيمة التي تنشرها في سلسلة "انهاء الاستعمار" ، وحدة الدراسات والمعلومات بشأن انهاء الاستعمار المنشأة في إطار ادارة الشؤون السياسية والصاية وانهاء الاستعمار بموجب قرار الجمعية العامة ٣١٦٤ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ . وترى اللجنة الخاصة ان اعمال الوحدة ينبغي أن تواصل التركيز على الحالة في جميع الاقاليم المستعمرة وعلى عمل الامم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . وتحقيقا لهذا الغرض ، توصي بتعزيز الوحدة ، بغية تمكينها من النهوض على وجه فعال بالمهام التي أنشئت من أجلها .

٣ - توصي اللجنة الخاصة ادارة شؤون الاعلام بالقيام ، في تشاور وثيق مع وحدة الدراسات والمعلومات عن انهاء الاستعمار ، باتخاذ تدابير ملموسة لمضاعفة

أعمالها فيما يتعلق بالنشر عما يجري في ميدان انهاء الاستعمار ، وذلك عن طريق جميع الوسائل الموجودة تحت تصرفها . وبصفة خاصة ، توصي اللجنة ادارة شؤون الاعلام بما يلي :

(أ) التأكيد بصفة خاصة على الكفاح من أجل التحرير في ناميبيا وعلى أنشطة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

(ب) نشر النصوص والقرارات الأساسية التي أصدرتها هيئات الأمم المتحدة المختلفة في ميدان انهاء الاستعمار ، وكذلك سائر المواد الأساسية المتعلقة بعملية انهاء الاستعمار ، على نطاق أوسع وفي شكل يكون في متناول الجمهور ؛

(ج) اقامة تعاون أوثق مع حركتي التحرير الوطني لناميبيا ، عن طريق لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة في لوساكا وفي غيرها من الاماكن حسب الاقتضاء ، بغية تطوير تبادل سريع ومنهجي للمعلومات والمواد الاعلامية ؛

(د) تكثيف أنشطة جميع مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة ، ولا سيما ما يقع منها في بعض بلدان أوروبا الغربية وفي الامريكيتين ؛

(هـ) اتخاذ التدابير اللازمة للاسراع بتوزيع المواد المتعلقة بانهاء الاستعمار ، وخاصة في ضوء الأنشطة والاحداث المقبلة في إطار الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٤ - وتأسف اللجنة الخاصة لأن المعلومات التي توفرها ادارة شؤون الاعلام والتي تتناول انهاء الاستعمار مازالت تتلقى مثل هذه التفطية المحدودة في وسائل الاعلام ، ولا سيما في بعض بلدان اوررويا الغربية والامريكيتين . وفي ضوء هذا تكرر اللجنة الاعراب عن اعتقادها بضرورة بحث ادارة شؤون الاعلام على الاضطلاع بمجهود شامل لتحقيق استجابة أكثر تعاطفا من جانب الهيئات الاعلامية الرئيسية في هذه المناطق ، وتقديم تحليل لاسباب التفطية المحدودة الى اللجنة .

٥ - ومن رأى اللجنة الخاصة ان عددا من المنظمات غير الحكومية يؤدي دورا هاما في نشر المعلومات ، على نطاق واسع ، بشأن انهاء الاستعمار . وهي تكرر نداءها الى المنظمات لمضاعفة حملاتها لنصرة كل الشعوب المستعمرة ، لا سيما شعوب الجنسوب الافريقي ، وحركات تحريرها الوطني في كفاحها من أجل تقرير المصير والاستقلال . كما تدعو هذه المنظمات الى تنبيه الرأي العام الى مناورات سلطات الاحتلال الافريقي الجنوبي من أجل فرض ما يسمى " التسوية الداخلية " في ناميبيا .

٦ - وتوصي اللجنة الخاصة بأن يطلب الى الأمين العام اعداد قائمة مستوفاة بالمنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان انهاء الاستعمار بغية تكوين اللجنة من بدء أو مضاعفة الاتصالات معها خلال عام ١٩٨١ .

٧ - ومراعاة لأن عام ١٩٨٠ يوافق الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الجمعية العامة لاعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، فان اللجنة الخاصة توصي بأن تمنح الدول الاعضاء ذلك الحدث فرصة النشر على أوسع نطاق ممكن .

١٩ - وخلال السنة المستعرضة ، اتخذت اللجنة الخاصة أيضا مقررات تتصل بالنشر ، في إطار بنود أخرى في جدول الاعمال ، وذلك على النحو التالي :

(أ) في توافق آراء بشأن الأنشطة العسكرية في الاقاليم المستعمرة ، اعتمدت اللجنة الخاصة في الجلسة ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس (انظر الفقرة ٨ من الفصل الرابع من هذا التقرير) ، رجعت اللجنة من الأمين العام " أن يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام التابعة للامانة العامة ، بحملة دعائية مكثفة بغية تعريف الرأي العام بالحقائق المتعلقة بالأنشطة والترتيبات العسكرية الجارية في الاقاليم المستعمرة ، والتي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

(ب) في قرار بشأن الأنشطة الاقتصادية الاجنبية في الاقاليم المستعمرة ، اعتمدت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس (انظر الفقرة ٩ من الفصل الخامس من هذا التقرير) ، رجعت اللجنة الخاصة من الأمين العام ، في جملة أمور ، أن " يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام التابعة للامانة العامة ، بحملة واسعة ومستمرة بغية اطلاع الرأي العام العالمي على الحقائق المتعلقة بنهب الموارد الطبيعية في الاقاليم المستعمرة واستغلال سكانها الاصليين من قبل الاحتكارات الاجنبية ، وما تقدمه هذه الاحتكارات في حالة ناميبيا ، من دعم لنظام الاقلية المنصرية في جنوب افريقيا " ؛

(ج) في توافق آراء بشأن مسألة ناميبيا ، اعتمدت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٨١ المعقودة في ٢١ آب/اغسطس (انظر الفقرة ١٣ من الفصل الثامن من هذا التقرير) ، كررت اللجنة رجاءها الى الأمين العام بأن " يواصل تكثيف جهوده ، عن طريق كل الوسائل المتاحة ، بغية تعبئة الرأي العام العالمي ضد السياسة التي تتبعها تلك الحكومة فيما يتعلق بناميبيا . وفي هذا الصدد ، ترحب اللجنة بالمؤتمر الدولي المقبل للتضامن مع كفاح شعب ناميبيا ، المقرر عقده في باريس في ايلول /سبتمبر ١٩٨٠ بناء على مبادرة المنظمة الناميبية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وتعلن تأييدها لهذا المؤتمر " .

المرفق الأول *

بيان من الأمين العام مقدم وفقا للمادة ١٥٣ من
النظام الداخلي للجمعية العامة

الآثار الادارية والمالية المترتبة على التوصيات
الواردة في الوثيقة A/AC.109/L.1351

١ - توصي اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة في الفقرة ١٠ (هـ) من تقريرها، اللجنة الخاصة، أن تطلب الى الأمين العام الاضطلاع بعدد من الأنشطة احتفالا بالذكرى السنوية العشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، بما في ذلك، في جملة أمور، استكمال عدد كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ من كتيب "الأمم المتحدة وانها" الاستعمار" الذي سيكرس للذكرى العشرين للاعلان.

٢ - وتقدر تكاليف استكمال النشرة المذكورة آنفا بمبلغ ٤٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويحتزم الأمين العام بذل كل الجهود لاستيعاب هذه التكلفة ضمن الموارد المتاحة لادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة. بيد أنه، اذا ما تبينت استحالة ذلك، ستطلب موارد اضافية لا تتجاوز ٤٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، في سياق تقرير الأداء البرنامجي الثاني لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١.

صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1353 .

*

المرفق الثاني *

أنشطة إدارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة
في مجال نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار

- ١ - وفقا لقرارات الجمعية العامة ٤١/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، و ٩٢/٣٤ (واو) المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ و ٩٥/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، ستواصل إدارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة القيام بأنشطة اعلامية بشأن مسألة انهاء الاستعمار ككل ، بما في ذلك تغطية جلسات الجمعية العامة ، واللجنة الخاصة وسائر هيئات الأمم المتحدة ، وكذلك نشر المعلومات عن طريق خدمات وسائط الاعلام بالأمم المتحدة وشبكة مراكز ودوائر الاعلام .
- ٢ - ويتم الاحتفال عن طريق مكتب منسق فرقة العمل المعنية بموضوع انهاء الاستعمار التابعة لإدارة شؤون الاعلام ، بصلة وثيقة مع إدارة الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار ، وأمانة اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا .
- ٣ - وفيما يلي تقرير عن ما تقوم به شعب وأقسام إدارة شؤون الاعلام من أنشطة بشأن انهاء الاستعمار والمسائل المتصلة بذلك .

١ - شعبة الصحافة والمنشورات

ألف - قسم الصحافة

- ٤ - يوفر قسم الصحافة تغطية كاملة لأعمال اللجنة الخاصة ولجانها الفرعية ، ومجلس الوصاية ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ويجرى اعداد نشرات صحفية مفصلة ، تتضمن معلومات أساسية عن الأقاليم وعن المواضيع التي تجرى مناقشتها مع موجزات للوثائق والقرارات ذات الصلة وكذلك ملخصات عن دورات الهيئات المعنية في الأمم المتحدة . وتوزع النشرات في مقر الأمم المتحدة على وسائط الاعلام والبعثات الدائمة للدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وعلى مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة في مختلف أرجاء العالم .
- ٥ - وتعامل جميع الأقاليم ، الكبيرة منها والصغيرة ، بنفس القدر من الأهمية ، في النشرات الصحفية عن انهاء الاستعمار . ويقدم القسم معلومات اساسية عن الاقليم المعني كلما شرعت اللجنة الخاصة في معالجة موضوع جديد . كما تقدم معلومات اساسية مماثلة كلما عالجت الجمعية العامة او مجلس الأمن مواضيع متصلة بانهاء الاستعمار .

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1363 ، المرفق .

- ٦ - وتصدر أيضا باللغة الفرنسية ملخصات عن الاجتماعات في ميدان انهاء الاستعمار .
- ٧ - ويوفد الموفدون الصحفيون كذلك لتغطية الاجتماعات المعقودة خارج نيويورك ، ولتشجيع أوسع قدر ممكن من اهتمام وسائل الاعلام بأنشطة انهاء الاستعمار .
- ٨ - وتصدر على شكل نشرات صحفية أيضا اعلانات التبرعات وعقدتها للصناديق المختلفة التي أنشأتها الجمعية العامة لمساندة الكفاح ضد الاستعمار ، وكذلك نصوص رسائل أو بيانات هيئات الأمم المتحدة بشأن انهاء الاستعمار .
- ٩ - وتعد مقالات خاصة تعالج انهاء الاستعمار باللغتين الانكليزية والفرنسية بغية توزيعها على عدد كبير من المجالات والصحف في بلدان العالم الثالث .
- ١٠ - والى جانب النشرات الصحفية والمقالات الخاصة ، يجرى توفير معلومات عن انهاء الاستعمار لوسائل الاعلام في الاجتماعات الاعلامية اليومية التي يعقدها مدير شعبة الصحافة والمنشورات وسائر المسؤولين فيها . وترتب مؤتمرات صحفية للوفود بشأن موضوعات انهاء الاستعمار ، كما يسترعى اهتمام وسائل الاعلام ، على أساس فردي ، الى البنود ذات الأهمية الخاصة بالنسبة الى المنطقة التي تنتمي اليها أو الى ميدان اهتمامها الخاص .

باء - دائرة المنشورات

- ١١ - تحيط دائرة المنشورات أعمال الأمم المتحدة بشأن انهاء الاستعمار بالدعاية على أوسع نطاق ممكن ، ولا سيما عن طريق منشوريتها الدوريين - "الهدف : العدالة" و "الوقائع الشهرية للأمم المتحدة" . وتشمل التغطية جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة ولجانها الفرعية ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا وغيرها من الهيئات المعنية بمسألة انهاء الاستعمار؛ وبيانات ممثلي الدول الأعضاء وحركات التحرير ، ونصوص القرارات المعتمدة ؛ ومقالات خاصة عن مختلف جوانب المسألة .
- ١٢ - وبالإضافة الى ذلك فان الأعمال المرجعية العامة مثل "حولية الأمم المتحدة" ، و "حقائق أساسية عن الأمم المتحدة" ، وكتاب "الأمم المتحدة للجميع" الذي استكمل حديثا ، تتضمن فصولا متعلقة بانهاء الاستعمار . وأعدت في ١٩٧٩ نسخة منقحة وموسعة للكراسية المعنونة "لجنة الأربعة والعشرين الخاصة : ما هي ، وما هو عملها ، وكيف تعمل" وذلك نيابة عن اللجنة الخاصة بغية نشرها في أوائل ١٩٨٠ .
- ١٣ - وسيجرى استكمال كتاب "الأمم المتحدة وانهاء الاستعمار" بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويجرى النظر حاليا أيضا في اقتراح باصدار كراسة عن الأقاليم الصغيرة .

٢ - العلاقات الخارجية

ألف - قسم الدعم الاعلامي

١٤ - يطلع قسم الدعم الاعلامي مكاتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة والمكاتب الميدانية الأخرى ، بواسطة البرقيات والمذكرات الخاصة ، على القرارات التي تعتمد عليها الجمعية العامة وبيانات الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وسائر المسؤولين في الأمم المتحدة ، بشأن مسألة انتهاء الاستعمار .

١٥ - ويعمّم هذا القسم أيضا على مراكز الاعلام والمكاتب الميدانية الأخرى للأمم المتحدة مذكرات متعلقة بالأنشطة والأعمال التي تقوم بها اللجنة الخاصة فيما يتصل بالقرارات المذكورة آنفا ويسترعي نظر المكاتب في الميدان الى الملاحظات المتصلة بالكفاح ضد الاستعمار ومن أجل تقرير المصير .

١٦ - وتوزع أيضا على مراكز الاعلام مواد اعلامية أخرى ومنشورات ووثائق عن هذا الموضوع ، بما في ذلك " الأمم المتحدة اليوم (اقتراحات للمتكلمين) " ، و " انتهاء الاستعمار " ، و " نشرة ناميبيا " ، و " الهدف : العدالة " ، و " الصهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان " و " الاعلان العالمي لحقوق الانسان " .

١٧ - ويتولى القسم ، بالتعاون الوثيق مع شعبة مجلس الأمن واللجان السياسية في ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، نشر المعلومات على مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالبعثات الخاصة التي يرسلها مجلس الأمن واللجنة الخاصة .

باء - قسم السياسة والبرنامج

١٨ - يواصل قسم السياسة والبرنامج ، مثلما فعل في الماضي ، اصدار التعليمات الى مراكز الاعلام لمضاعفة جهود النشر عن أعمال الأمم المتحدة بشأن انتهاء الاستعمار ، ولا سيما بخصوص الاحتفالات الخاصة مثل أسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح في سبيل الحرية والاستقلال والحقوق المتساوية .

١٩ - وتشمل الأنشطة التي حثّت مراكز الاعلام على القيام بها (أ) عرض أفلام عن الكفاح من أجل الاستقلال في الجنوب الافريقي ؛ (ب) وتوزيع مواد سمعية بصرية على شبكات الاذاعة والتلفزيون الوطنية ؛ (ج) وتنظيم معارض للصور الفوتوغرافية والوثائق ؛ (د) وتنظيم اجتماعات اعلامية للمنظمات غير الحكومية ؛ (هـ) ومساعدة حكومات الدول الأعضاء كل في منطقتها في وضع ترتيبات لهذه الاحتفالات .

جيم - وحدة المشاريع الخاصة

٢٠ - ستولي وحدة المشاريع الخاصة عناية خاصة لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار خلال البرنامج الداخلي للطلبة المتخرجين الذي تنظمه ادارة شؤون الاعلام في ١٩٨٠ . وستخصص اجتماعات اعلامية للحديث عن الأمم المتحدة وانهاء الاستعمار ، وناميبيا ، وأعمال الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، والتميز العنصرى .

٢١ - ويتناول كتيب " الأمم المتحدة اليوم (اقتراحات للمتكلمين) " الذى ينشر سنويا باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية ، على نحو مسهب مشكلة انهاء الاستعمار . وستكرس طبعة ١٩٨٠ من هذا الكتيب عددا من الفصول لهذه المشكلة وستتضمن معلومات مستكملة عن الأوجه الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار والتميز العنصرى والفصل العنصرى . ويستخدم المنشور على نطاق واسع من قبل الحاضرين عن الأمم المتحدة ، وكمراجع في المدارس والجامعات والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم .

دال - قسم الزوار ووحدة استعلامات الجمهور

٢٢ - سيواصل قسم الزوار ووحدة استعلامات الجمهور تناول مسألة انهاء الاستعمار بوصفها مسألة ذات أولوية في الأنشطة الاعلامية للدائرة ، وستوليها عناية خاصة في الجولات المصحوبة بالمرشحات والاجتماعات الاعلامية . وستبذل الجهود ، كلما أمكن ذلك ، لاتخاذ الترتيبات كما يلقي متحدثون من الأمم المتحدة محاضرات اعلامية في هذا الموضوع على الجماعات ، في المقر أو خارجه . ويتم حاليا عرض الأفلام التالية على الزوار : " نهاية عهد " ، و " ناميبيا : خيانة أمانة " ، و " ناميبيا الحرة " ، و " مولد دولة " .

هاء - قسم المنظمات غير الحكومية

٢٣ - ينظم قسم المنظمات غير الحكومية اجتماعات اعلامية ويعرض أفلاما عن انهاء الاستعمار للمجتمع غير الحكومي .

٢٤ - وتتوفر في ردهة المنظمات غير الحكومية في المقر نسخ من جميع الوثائق والمنشورات التي تتناول انهاء الاستعمار .

واو - وحدة برامج الاعلام التربوى

٢٥ - ستعقد وحدة برامج الاعلام التربوى الحلقة الدراسية لبرنامجها الثلاثي للزمالات في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ في نيودلهي . وستولي هذه الحلقة الدراسية ، التي يحضرها

- مرّبون رفيعو المستوى ، عناية خاصة لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار .
وستعرض أفلام وتناقش طرق القيام بتدريس فعال بشأن هذا الموضوع في المؤسسات التربوية .
- ٢٦ - ويتضمن أيضا كراس جديد ، بالاسبانية وبالانكليزية والفرنسية والعربية ، عن أنشطة الأمم المتحدة في مناهضة الفصل العنصرى ، معلومات عن المشاكل المتصلة بانهاء الاستعمار .
- ٢٧ - ويجرى حاليا اعداد ملصقة عن انجازات الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار ، وهي باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية . وسيجرى كذلك اتاحة مجموعة من الشرائح المنزقة ودليل للمدرسين بخصوص الموضوع نفسه ، من أجل التوزيع على المدارس .

٣ - الخدمات الازاعية والمرئية

ألف - دائرة الخدمات المرئية

- ٢٨ - ستواصل دائرة الخدمات المرئية تغطية جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن انهاء الاستعمار ، على أشطرة تسجيل تلفزيوني وأفلام سينمائية ، وذلك بغية توزيعها على أعضاء الاتحادات الاخبارية . وسيحتفظ أيضا بنسخ منها في محفوظات الأفلام .
- ٢٩ - والى جانب التسجيل العادى للاجتماعات التذكارية ، على أشطرة سينمائية وأشطرة تسجيل تلفزيوني وبصور فوتوغرافية ، ستتخذ دائرة الخدمات المرئية مرة أخرى ترتيبات لعرض أفلام مختارة في قاعة داغ همرشولد خلال أسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال والحقوق المتساوية ، ويوم ناميبيا ويوم التضامن مع شعب ناميبيا .

باء - قسم انتاج البرامج الخاصة

- ٣٠ - سيتقوم قسم انتاج البرامج الخاصة ، كجزء من برنامج عمله لعام ١٩٨٠ ، بانتاج فيلم جديد عن ناميبيا بالتعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وكذلك اعلان تلفزيوني مدته دقيقة واحدة ليخصى ليوم ناميبيا .

جيم - قسم الصور الفوتوغرافية والمعارض

- ٣١ - أعد قسم الصور الفوتوغرافية والمعارض معرضا للسنة الدولية للتضامن مع شعب ناميبيا سيستخدم فيما بعد بصفته معرضا شبه دائم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا . وقد أرسلت نسخ من هذا المعرض الى جميع مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة .

دال - دائرة الخدمات الاذاعية

- ٣٢ - ستواصل دائرة الخدمات الاذاعية نشر المعلومات ، على نطاق واسع ومستمر ، عن أعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار .
- ٣٣ - وستجرى في نشرات الأنباء العادية وفي البرامج الاخبارية لدائرة الخدمات الاذاعية ، تغطية أعمال اللجنة الخاصة ولجانها الفرعية وكذلك أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة (بما في ذلك خاصة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا) في ميدان انهاء الاستعمار ، تغطية مكثفة بست عشرة لغة .
- ٣٤ - وستبث باللغة الانكليزية الى افريقيا على الموجات الاذاعية القصيرة اجتماعات مجلس الأمن بشأن مشاكل الاستعمار في افريقيا .
- ٣٥ - وستزود الهيئات الاذاعية الوطنية ، عن طريق الهاتف أو الاتصال اللاسلكي ، ببث خاص يتضمن تقارير عن البيانات الرئيسية والمقابلات الصحفية التي تتناول انهاء الاستعمار وذلك لاعادة بثها .
- ٣٦ - وستنتج دائرة الخدمات الاذاعية على أساس أسبوعي في معظم الأحوال برامج خاصة وبرامج وثائقية ب ١٦ لغة بشأن المسائل الرئيسية المطروحة على الأمم المتحدة . وسيكرس عدد من هذه البرامج ، كلياً أو جزئياً ، لمواضيع انهاء الاستعمار . وينطبق الشيء ذاته على البرامج الاقليمية التي تنتجها دائرة الخدمات الاذاعية على أساس أسبوعي أو نصف شهري أو شهري لافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ومنطقة البحر الكاريبي .
- ٣٧ - وبمناسبة بعض الاحتفالات الخاصة مثل اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري ، وأسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال والحقوق المتساوية ، ويوم ناميبيا ، ويوم التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، والذكرى السنوية العشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ستوفر دائرة الخدمات الاذاعية المواد ذات الصلة للمنظمات الاذاعية في جميع أنحاء العالم .
- ٣٨ - وستستمر الدائرة طيلة عام ١٩٨٠ في انتاج برامج اذاعية يومية باللغات الست المستخدمة في الجنوب الافريقي ، وتكون مكرسة على وجه الحصر لجهود الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري وتأييد حق تقرير المصير ، فضلاً عما يتصل بذلك من مسائل تهم شعوب الجنوب الافريقي . وتبث هيئات الاذاعة الوطنية هذه البرامج الى الجنوب الافريقي بمعدل كلي متوسطه ٩ ساعات في اليوم .
- ٣٩ - وستنتج دائرة الخدمات الاذاعية سلسلة خاصة من البرامج الاذاعية التي تدوم نصف ساعة عن ناميبيا باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية والألمانية وذلك بغية بثها من الهيئات الاذاعية الوطنية .

٤ - شعبة الاعلام الاقتصادى والاجتماعي

٤ - ستواصل الشعبة نشر المعلومات بشأن انها الاستعمار وذلك عن طريق منشوراتها (النشرات الصحفية ، والنشرات الوقائية ، والمقالات الخاصة) بشأن بعض المواضيع مثل النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، والفصل العنصرى ، والشركات عبر الوطنية ، والموارد الطبيعية وما شابهها من مسائل .

٤١ - وبالإضافة الى ذلك تقوم الشعبة ، بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية ، بتنظيم سبع ندوات بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في الجنوب الافريقي وتعاونها مع أنظمة الأقلية العنصرية في تلك المنطقة .

الفصل الثالث *

مسألة ايضاح بعثات زائرة الى الاقاليم

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - في الجلسة ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، قررت اللجنة الخاصة ، باعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس والمتصلة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) ، ان تنظر في مسألة ايضاح بعثات زائرة الى الاقاليم بوصفها بندا منفصلا . كذلك قررت اللجنة الخاصة ان تنظر في هذا البند في جلساتها العامة ، وحسب الاقتضاء ، بواسطة لجنتها الفرعية المعنية بالاقاليم الصغرى ، وذلك عند قيام اللجنة الفرعية بدراسة اقاليم محددة .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٨ و ١١٨١ المعقودة في الفترة من ٢٨ آذار/مارس الى ٢١ آب/اغسطس .

٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما في ذلك خاصة قرارها ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية الى الدول القائمة بالادارة ، بموجب الفقرة ١٣ من ذلك القرار ، " ان تواصل التعاون مع اللجنة الخاصة في اضطلاعها بولايتها ، وبصفة خاصة ان تسمح للبعثات الزائرة بدخول الاقاليم الواقعة تحت ادارتها [للحصول على معلومات مباشرة عنها والتحقق من رغبات سكانها وامانيهم " . وبالإضافة الى ذلك فقد أولت اللجنة العراضة الواجبة للأحكام المتصلة بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ٣٤/٣٤ و ٣٥/٣٤ و ٣٦/٣٤ و ٣٩/٣٤ ، المؤرخة في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، والمتصلة على التوالي ببرمودا ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، ومونتسيرات ، وجزر تركس وكايكوس ، وساموا الأمريكية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وغوام ، ومقررات الجمعية العامة ٣٤/٤٠٩ و ٣٤/٤١٠ و ٣٤/٤١١ المتخذة في التاريخ نفسه ، والمتصلة على التوالي بجزر كوكس (كيلنج) وتوكيلاو وسانت هيلانة .

٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، عند نظرها في هذا البند ، تقرير رئيسها (انظر مرفق هذا الفصل) عن مشاوراته مع ممثلي الدول القائمة بالادارة ، التي اضطلع بها وفقا للفقرة ٣ من القرار الذي اتخذته اللجنة في جلستها ١١٥١ المعقودة في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٩ (١) .

٥ - وقد أوفدت اللجنة الخاصة ابان العام ، كما يتبين من الفصول ذات الصلة بالموضوع من

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part II) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/34/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، الفقرة ١٣ .

هذا التقرير ، بعثتين زائرتين ، الأولى في نيسان /ابريل الى جزر تركس وكايكوكس ، والأخرى فسي تموز/يوليه الى جزر كوكس (كيلنغ) ، وذلك استجابة للدعوتين اللتين تلقتهما من الدولتين المعنيتين القائمتين بالادارة ، وهما حكومتا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في حالة البعثة الأولى وأستراليا في حالة البعثة الثانية .

٦ - وأدلى الرئيس ببيانات بشأن هذا البند في الجلسات ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس و ١١٦٦ المعقودة في ١٦ أيار/مايو و ١١٨١ المعقودة في ٢١ آب/أغسطس . ١٩٨٠ (A/AC.109/1165 و 1166 و 1181 PV) .

٧ - وفي الجلسة ١١٦٨ المعقودة في ٥ آب/أغسطس ، وجه الرئيس النظر الى مشروع قرار بشأن هذا البند أعده هو استنادا الى ما أجرى من مشاورات (A/AC.109/L.1367) . وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، مشروع القرار (انظر الفقرة ١١ أدناه) .

٨ - وفي ٧ آب/أغسطس ، أحيل نص القرار (A/AC.109/619) الى ممثلي الدول المعنية القائمة بالادارة لعرضه على حكوماتهم .

٩ - والى جانب النظر في هذا البند في الجلسات العامة للجنة الخاصة ، كما ورد أعلاه ، قامت اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة ، عند نظرها في الاقليم المحددة المشار اليه ، بمراجعة الاحكام المتصلة بالموضوع من قرارات ومقررات الجمعية العامة المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه ، وكذلك المقررات السابقة التي اتخذتها اللجنة الخاصة والمتصلة بهذا البند .

١٠ - وفي اثر ذلك أيدت اللجنة الخاصة ، بموافقتها على التقارير المتصلة بالموضوع والمقدمة من لجنتها الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة وكذلك تقارير بعثاتها الزائرة الموفدة الى الاقاليم المعنية ، عددا من النتائج والتوصيات وتوافقات الآراء المتعلقة بايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم ، كما يتضح في الفصول التالية من هذا التقرير :

<u>الفصل</u>	<u>الاقليم</u>
الثالث عشر	توكيلاو
الخامس عشر	سانت هيلانة
السادس عشر	ساموا الامريكية
السابع عشر	غوام
التاسع عشر	برمودا
العشرون	جزر فرجن البريطانية
الحادي والعشرون	مونتسيرات

الفصل	الاقليم
الثاني والعشرون	جزر كايمان
الثالث والعشرون	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
السابع والعشرون	جزر كوكس (كيلنغ)
الثامن والعشرون	جزر تركس وكايكوس

باء - قرار اللجنة الخاصة

١١ - فيما يلي نص القرار (A/AC.109/619) الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٨ ، المعقودة في ٥ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، والذي وردت الاشارة اليه في الفقرة ٧ أعلاه :

" ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقليم ،

وقد درست تقرير الرئيس عن هذه المسألة (٢) ،

وان تشير الى قرارات ومقررات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة التي تطلب الى الدول القائمة بالادارة أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الاقليم الواقعة تحت ادارتها ،

وادراكاً منها للنتائج البناءة التي تحققت نتيجة ايفاد بعثات الأمم المتحدة الزائرة في تأمين الحصول على معلومات مباشرة عن الاقليم المعنية ، والتحقق من رغبات وأمانسي شعوبها فيما يتعلق بمركزها في المستقبل ، معززة بذلك قدرة الأمم المتحدة على مساعدة هذه الشعوب في تحقيق الاهداف المبينة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وفي ميثاق الأمم المتحدة ،

وان تلاحظ بارتياح ايفاد بعثتين زائرتين في عام ١٩٨٠ الى جزر تركس وكايكوس بناءً على دعوة حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والى جزر كوكس (كيلنغ) بدعوة من حكومة استراليا ،

١ - تؤكد الحاجة الى مواصلة ايفاد بعثات زائرة الى الاقليم المستعمرة بغية تيسير تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بهذه الاقليم تنفيذاً كاملاً وسريعاً وفعالاً ؛

(٢) انظر مرفق هذا الفصل .

- ٢ - تطلب الى الدول المعنية القائمة بالادارة الى ان تتعاون أو تواصل التعاون مع الأمم المتحدة وذلك بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛
- ٣ - ترجو من رئيسها مواصلة المشاورات مع الدول المعنية القائمة بالادارة بصدور تنفيذ الفقرة ٢ من هذا القرار ، وتقديم تقرير عن ذلك الى اللجنة الخاصة حسب الاقتضاء .”

المرفق *

تقرير الرئيس

١ - في الجلسة (١١٥١) المعقودة في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، اتخذت اللجنة الخاصة قراراً بشأن مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم (أ) . وفيما يلي نص فقرات منطوق هذا القرار :

" ان اللجنة الخاصة ،

...

" ١ - تؤكد الحاجة الى مواصلة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم المستعملة بـغية تسير تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بهذه الاقاليم تنفيذا كاملا وسريعا وفعالا ؛

" ٢ - تطلب الى الدول المعنية القائمة بالادارة ان تتعاون أو تواصل التعاون مع الأمم المتحدة وذلك بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛

" ٣ - ترجى من رئيسها مواصلة المشاورات مع الدول المعنية القائمة بالادارة بصدد تنفيذ الفقرة ٢ من هذا القرار ، وتقديم تقرير عن ذلك الى اللجنة الخاصة حسب الاقتضاء ."

٢ - ويرد أدناه بيان بالمشاورات التي اجريت طبقا للفقرة ٣ من القرار .

٣ - كرر ممثلو استراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية ، ازاء الطلبات الموجهة الى تلك الدول في القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، الاعراب عن استعداد حكومتهم كل منهم لمواصلة امداد اللجنة الخاصة ، حسب الممارسة والاجراء المرعيين ، بجميع المعلومات ذات الصلة عن الاقاليم المعنية ، والاشترك في أعمال اللجنة التي يكون لها صلة بالموضوع ، واستقبال البعثات الزائرة في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، حسب الاقتضاء ، وعلى أساس ما سيجرى فيما بعد من مشاورات متصلة بالموضوع .

٤ - ويلاحظ الرئيس بارتياح ان اللجنة الخاصة تمكنت في اثناء الدورة الحالية من ايفاد بعثة زائرة الى جزر تركس وكايكوس ، الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة ، وأخرى الى جزر كوكس (كيلينغ)

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1366 و Corr.1 .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/34/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، الفقرة ١٣ .

الواقعة تحت ادارة استراليا ، وذلك بناء على الدعوة المقدمة من كل من الحكومتين (انظر ايضا -
التذييل أدناه) .

٥ - ويود الرئيس ، وهو يلاحظ بارتياح الموقف الايجابي الذي اتخذته الحكومتان المعنيتان
في هذا الصدد ومشاركتهما الفعالة ابان العام في اعمال اللجنة الخاصة المتصلة بالموضوع
ان يؤكد ثانية الحاجة الى مواصلة ايفاد بعثات زائرة الى الاقليم المستعمرة بغية مساعدة شعوب
تلك الاقليم مساعدة فعّالة في بلوغ اهداف الاعلان بلوغا كاملا وسريعا .

٦ - وسيبقي الرئيس اللجنة الخاصة على علم بأية تطورات أخرى في مشاوراته بشأن هذه المسألة
مع الدول المعنية القائمة بالادارة .

التذييل

البعثات الزائرة التي أوفدتها اللجنة الخاصة
أو الجمعية العامة

جزر كوك (الاشراف على الانتخابات)	١٩٦٥
غينيا الاستوائية	١٩٦٦
عدن	١٩٦٧
غينيا الاستوائية (الاشراف على الاستفتاء / الانتخابات)	١٩٦٨
بابوا غينيا الجديدة (بالاشتراك مع مجلس الوصاية)	١٩٧١
نيووى	١٩٧٢
بابوا غينيا الجديدة (مراقبة الانتخابات - بالاشتراك مع مجلس الوصاية)	
نيووى (مراقبة الاستفتاء)	١٩٧٤
جزر كوكس (كيلينغ)	
جزر جلبرت واليس (مراقبة الاستفتاء)	
الرأس الأخضر	١٩٧٥
مونتسيرات	
الصحراء الاسبانية	
جزر فرجن البريطانية	١٩٧٦
توكيلاو	
الصومال الفرنسي (مراقبة الاستفتاء / الانتخابات)	١٩٧٧
جزر كايمان	
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	
غوام	١٩٧٩
نيوهيريد	
جزر تركس وكايكوس	١٩٨٠
جزر كوكس (كيلينغ)	

الفصل الرابع *

الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها من ١١٧١ الى ١١٧٤ و ١١٧٩ ، المعقودة في الفترة من ١١ الى ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٠ .
- ٢ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار عند النظر في هذا البند ، قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة القرار ١٩٤/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي طلبت الجمعية العامة الى الدول الاستعمارية بموجب الفقرة ١٠ منه " ان تسحب فوراً ، ودون قيد أو شرط ، قواعد ومنشآت العسكرية من الاقاليم المستعمرة وان تمتنع عن اقامة قواعد أو منشآت جديدة " .
- ٣ - وكان امام اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقات عمل اعدتها الأمانة العامة تتضمن معلومات عن الأنشطة والترتيبات العسكرية في الاقاليم التالية : نايبيريا (A/AC.109/605) و Corr.1 ، غوام (A/AC.109/612) ، بليز وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/AC.109/614) .
- ٤ - وجرت المناقشة العامة حول هذا البند في الجلسات من ١١٧١ الى ١١٧٤ المعقودة في الفترة من ١١ الى ١٤ آب/اغسطس . واشتركت في المناقشة الدول الاعضاء التالية : الصين في الجلسة ١١٧١ (A/AC.109/PV.1171) ؛ تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ويوغوسلافيا في الجلسة ١١٧٢ (A/AC.109/PV.1172) ؛ الهند وكوبا في الجلسة ١١٧٣ (A/AC.109/PV.1173) ؛ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ١١٧٤ (A/AC.109/PV.1174) .
- ٥ - وفي الجلسة ١١٧٩ ، المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، وجه الرئيس الانتباه الى مشروع توافق آراء بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1374 و Corr.1) ، أعد على اساس ما اجري من مشاورات .
- ٦ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع توافق الآراء (A/AC.109/L.1374 و Corr.1) ، (انظر الفقرة ٨ أدناه) . وأدلى ممثلا استراليا والدانمرك ببيانين (A/AC.109/PV.1179) .
- ٧ - وفي ٢٨ آب/اغسطس احيلت نسخ من توافق الآراء (A/AC.109/630) الى جميع الدول .

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23(Part II) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٨ - يرد أدناه نص توافق الآراء (A/AG.109/630) ، الذي اعتمده اللجنة الخاصة في جلستها ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٠ والذي وردت اشارة اليه في الفقرة ٦ أعلاه .

(١) ان اللجنة الخاصة ، وقد درست البند المعنون " الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، وان تشير الى مقررها المؤرخ في ٨ آب/اغسطس ١٩٧٩ بشأن هذا البند (١) ، تعرب عن استيائها لعدم اتخاذ الدول الاستعمارية المعنية أى خطوات لتنفيذ الطلب الذي وجهته الجمعية العامة اليها عدة مرات ، كانت آخرها في الفقرة ١٠ من القرار ٩٤/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ " بأن تسحب فوراً ، ودون قيد أو شرط ، قواعد ومنشآت العسكرية من الاقاليم المستعمرة وان تمتنع عن اقامة قواعد أو منشآت جديدة " ، وكذلك في الفقرة ٣ (٥) من قرارها ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ ، الذي يتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان .

(٢) وان اللجنة الخاصة ، ان تؤكد من جديد ما للشعوب في جميع الاقاليم المستعمرة والاقاليم التابعة من حق ، غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، تكرر الاعراب عن اقتناعها بأن الانشطة والترتيبات العسكرية المتخذة في الاقاليم المعنية تشكل ، في عدد كبير من الحالات ، عقبة كأداء في سبيل التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يتعلق بهـذه الاقاليم .

(٣) وما زالت تسود الجنوب الافريقي حالة بالغة الخطورة بسبب المنـاورات المستعمرة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرى في بريتوريا من أجل ادامة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ومن أجل فرض نظام حكم عميل على شعب هذا الاقليم ، فقد لجأ نظـام الاحتلال غير الشرعي الى تدابير يائسة بغية قمع الأمانى المشروعة للشعب وللحفاظ على سيطرته على الاقليم عن طريق القوة . وقام هذا النظام في حربه المتصاعدة ضد شعب ناميبيا وحركة تحريره الوطنى ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي تكافح في سبيل الحرية والاستقلال ، بارتكاب أعمال عدوان مسلح متكررة ضد دولة أنغولا وزامبيا المجاورتين .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل السادس ، الفقرة ١٢ .

(٤) وواصلت حكومة جنوب افريقيا أيضا توسيع نطاق شبكة قواعد ها العسكرية واضطلعت بعملية تعزيز ضخمة لقواتها العسكرية في الاقليم . وفي هذا الصدد ، تدين اللجنة الخاصة استمرار أى تعاون بين بعض الدول الغربية ودول أخرى وجنوب افريقيا في تزويد هذه الحكومة بالأسلحة والمعدات العسكرية وكذلك بالتكنولوجيا ، بما في ذلك التكنولوجيا والمعدات المستخدمة في المجال النووي والتي يمكن استخدامها في الأغراض العسكرية .

(٥) وان اللجنة الخاصة تدين جميع الأنشطة والترتيبات العسكرية في الاقليم المستعمرة التي تحرم الشعوب المعنية من حقها في تقرير المصير والاستقلال . وهي تدين بوجه خاص قيام نظام الاحتلال غير الشرعي في ناميبيا باستخدام قوات مسلحة ضخمة محاولة ، دون طائل ، قمع الكفاح في سبيل الحرية الذي يخوضه الشعب المضطهد في هذا الاقليم وكذلك تعزيز الوجود العسكري لجنوب افريقيا في الاقليم بما في ذلك انشائها مؤخرا لما يسمى جيش افريقيا الجنوبية الغربية/ ناميبيا ، كوسيلة لدعم احتلالها غير المشروع لهذا الاقليم .

(٦) ولذلك فان اللجنة الخاصة ، تطالب بالوقف الفوري لحرب القمع التي يشنها نظام الاقلية العنصرى ضد شعب ناميبيا و ضد حركة تحريره الوطني ، وكذلك بازالة جميع القواعد العسكرية الموجودة في الاقليم بصفة عاجلة . وان اللجنة الخاصة ، ان تؤكد من جديد شرعية كفاح شعب ناميبيا في سبيل حريته واستقلاله ، تناشد جميع الدول زيادة مساعدتها المعنوية والمادية للشعب المضطهد في ناميبيا ولحركة تحريره الوطني .

(٧) وان اللجنة الخاصة تدين استمرار أى تعاون ودعم عسكريين تقدمهم بعض الدول الغربية ودول أخرى الى حكومة جنوب افريقيا ، وتدعو الدول كافة الى وقف مثل ذلك التعاون وذلك الدعم بجميع صورهما لتلك الحكومة ، ولا سيما بيع الأسلحة وغيرها من المعدات الذى يزيد من قدرتها على شن حروب ضد الدول الافريقية المجاورة . كما تطلب اللجنة ، بوجه خاص ، الى جميع الحكومات ان تتقيد بشدة بأحكام قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، الذى قرر فيه المجلس ، عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، فرض جزاءات معينة ضد جنوب افريقيا .

(٨) وان اللجنة الخاصة تدين استمرار التعاون النووي من جانب بعض الدول الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا . وتطلب الى جميع الدول المعنية ان تنهي كـ تعاون من هذا القبيل وأن تقوم ، بوجه خاص ، بوقف تزويد جنوب افريقيا بالمعدات والتكنولوجيا والمواد النووية ، وما يتصل بها من تدريب ، وهي أمور تزيد من قدرتها النووية . واللجنة تضع نصب عينها بوجه خاص في هذا الشأن قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذى اتخذه المجلس في دورته العادية الخامسة والثلاثين ، المنعقدة في فريتاون في الفترة من ١٨ الى ٢٨ حزيران / يونيه ١٩٨٠ (١) .

(١) A/35/463 و Corr.1 ، المرفق الاول ، اعلان GM/ST.15 (د - ٣٥) .

(٩) وان اللجنة الخاصة تكرر الاشارة الى الدعوة التي وجهتها الى مجلس الأمن الجمعية العامة في القرار د إ - ٢/٩ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ بأن " يتخذ خططوات مناسبة وفعالة وعاجلة لمنع جنوب افريقيا من الحصول على الأسلحة النووية أو تطويرها ومن تفجير الأجهزة النووية " و " لضمان ازالة منشآت التجارب النووية في صحراء كلهارى ، وكلها تعد في مجموعها تهديدا للسلم والأمن الدوليين " .

(١٠) وان اللجنة الخاصة ليسوؤها قيام الدول الاستعمارية وحلفائها بانشاء قواعد عسكرية وغيرها من المنشآت والمحافظة عليها في الاقاليم المستعمرة الواقعة تحت ادارتها ، مما يعرقل تنفيذ الاعلان ويتعارض مع مقاصد ومبادئ الميثاق وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

(١١) وتكرر اللجنة الخاصة ادانتها لجميع الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تضر بمصالح الشعوب المستعمرة المعنية وحقوقها ، ولا سيما حقها في تقرير المصير والاستقلال . وتطلب اللجنة مرة أخرى الى الدول الاستعمارية المعنية وضع حد لهذه الأنشطة وازالة تلك القواعد العسكرية وفقا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع .

(١٢) وان اللجنة الخاصة تدين بقوة تشريد النامبيين عنوة وجملة من يارهم لأغراض عسكرية وسياسية ؛ وتستنكر استمرار الاستيلاء على الأراضي في الاقاليم المستعمرة لاقامة المنشآت العسكرية عليها . وبرغم الادعاء بأن توفير الخدمات لمثل هذه المنشآت يتيح فرصا للعمالة فان استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية على نطاق واسع لهذا الغرض يؤدي الى تحويل موارد يمكن ان تكون أكثر جدوى لو استخدمت لتشجيع التنمية الاقتصادية للاقاليم المعنية ، وهو بذلك يتعارض مع مصالح سكانها .

(١٣) وترجو اللجنة الخاصة من الأمين العام ان يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة ، بحملة دعائية مكثفة بغية تعريف الرأي العام العالمي بالحقائق المتعلقة بالأنشطة والترتيبات العسكرية في الاقاليم المستعمرة التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

الفصل الخامس*

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي
تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر
الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ، والجمهورية
الرامية الي القضاء على الاستعمار والفصل العنصري
والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

ألف - نزار اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نذرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها من ١١٧١ الى ١١٧٣ وفي الجلسة ١١٧٩ ، المعقودة في الفترة بين ١١ و ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ .
- ٢ - ووضعت اللجنة في اعتبارها ، عند نزارها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ٤١/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، والمتصل بالمصالح الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم المستعمرة ، والقرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك القرارات المتصلة بالأقاليم المستعمرة في افريقيا .
- ٣ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، خلال نزارها في هذا البند ، وقرارات عمل من اعداد الأمانة العامة تتضمن معلومات عن الأوضاع الاقتصادية ، مع الاهتمام خاصة بالأنشطة الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم التالية : جزر كايمان (A/AC.109/599) ؛ وبرمودا (A/AC.109/600) ؛ وجزر تركس وكايكوس (A/AC.109/601) ؛ وناميبيا (A/AC.109/611) .
- ٤ - وجرت المناقشة العامة لهذا البند في الجلسات من ١١٧١ الى ١١٧٣ المعقودة في الفترة من ١١ الى ١٣ آب/أغسطس . واشتركت الدول الأعضاء التالية في المناقشة : الصين في الجلسة ١١٧١ (A/AC.109/PV.1711) ؛ وترينيداد وتوباغو وأستراليا واثيوبيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ويوغوسلافيا في الجلسة ١١٧٢ (A/AC.109/PV.1172) ؛ والهند وساحل العاج وكوبا في الجلسة ١١٧٣ (A/AC.109/PV.1173) .
- ٥ - وفي الجلسة ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، لفت الرئيس الانتباه الى مشروع قرار بشأن البند (A/AC.109/L.1375 و Corr.1) قدمه هو ، وأعدّ على أساس مشاورات جرت بهذا الشأن .
- ٦ - وفي الجلسة ذاتها قدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تعدد يلا شفويا على الفقرة ١٥ من المنطوق ، أدرجت بمقتضاه عبارة " وشروط العمل " بعد عبارة " نلزم الأجرور المجحفة " .

07075 104

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part III)

٧ - وفي الجلسة ذاتها ، وبعد أن ألقى الرئيس وممثل استراليا ببيانين (A/AC.109/PV.1179) ، اعتمدت اللجنة الخاصة ، بدون اعتراض ، التعديل الشفوي الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وبعد ذلك اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/AC.109/L.1375 و Corr.1 ، بالشكل المعدل به شفويا ، بأغلبية ٢٢ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢ عن التصويت (أنظر الفقرة ٩ أدناه) . وقد أدلى ممثلو الدانمرك وساحل العاج وفيجي ببيانات (A/AC.109/PV.1179) .

٨ - وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، أحييت نسخ من القرار (A/AC.109/631) الى جميع الدول ، والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والى منظمة الوحدة الافريقية .

با٦ - قرار اللجنة الخاصة

٩ - يرد أدناه نص القرار (A/AC.109/631) الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، والذي أشير اليه في الفقرة ٧ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نذرت في البند المعنون " أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي " ،

وإذ تشير الى قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، وكذلك الى سائر قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا البند ،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام الرسمي المترتب على الدول القائمة بالادارة ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالعمل على تشجيع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وبحماية الموارد البشرية والطبيعية لهذه الأقاليم من ضروب الاساءة ،

وإذ تؤكد من جديد أن أى نشاط اقتصادي أو أى نشاط آخر يعيق تنفيذ الاعلان ويعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي وسائر الأقاليم المستعمرة ، يعتبر انتهاكا مباشرا لحقوق السكان وكذلك لمبادئ الميثاق وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

وإذ تؤكد من جديد أن الموارد الطبيعية لكل الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية هي تراث شعوب هذه الأقاليم ، وأن قيام المصالح الاقتصادية الأجنبية باستغلال هذه الموارد واستنزافها ، ولا سيما في ناميبيا ، بالاشتراك مع نظام حكم جنوب أفريقيا المحتل ، يمثل انتهاكا مباشرا لحقوق السكان وكذلك لمبادئ الميثاق وجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ،

وإذ تضع في اعتبارها القرارات ذات الصلة ، ولا سيما الاعلان الخاص بالاستثمار الاجنبي في جنوب افريقيا ، التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة والثلاثين التي عقدت في فريتاون في الفترة من ١٨ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٠ (١) ،

وإذ تشير الى ما يتصل بالموضوع من أحكام الاعلان الختامي للمؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ (٢) ،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أن الدول الاستعمارية ودولا معينة قد واصلت ، عن طريق أنشطتها في الأقاليم المستعمرة ، تجاهل قرارات الأمم المتحدة بصدد هذا البند وأنها لم تنفذ ، بوجه خاص ، أحكام قراري الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٠ و ٤١/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، اللذين أهابت الجمعية العامة فيهما بالدول الاستعمارية والحكومات التي لم تفعل ذلك بعد أن تتخذ التدابير التشريعية أو الادارية أو غيرها لانهاء ما يوجد في الاقاليم المستعمرة ، وخاصة في ناميبيا ، من مشاريع يملكها مواطنوها أو الأشخاص الاعتباريون الخاضعون لولايتها ، متى كانت تلك المشاريع تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الاقاليم ، ولمنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع هذه المصالح ،

وإذ تدبّر تزايد أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة ، وتكدس أرباح هائلة وإعادة هذه الارباح الى بلدانها الاصلية مما يضر بمصالح السكان ، ولا سيما سكان ناميبيا ، معيقة بذلك تحقيق شعوب هذه الاقاليم لأمانيتها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ،

وإذ تدبّر بشدة الدعم الذي ما زال يلقاه نظام حكم الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا من تلك المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تتعاون مع هذا النظام في استغلاله للموارد الطبيعية والبشرية لاقليم ناميبيا الدولي وفي زيادة ترسيخ سيطرته العنصرية غير الشرعية على الاقليم ، وكذلك في دعم نظامه للفصل العنصري ،

(١) A/35/463 و Corr.1 ، المرفق الاول ، الاعلان CM/ST.15 (د - ٣٥) .

(٢) A/34/542 ، المرفق .

وإن يساورها بالغ القلق لأن تزايد استثمار رأس المال الأجنبي في إنتاج المواد النووية واستمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول أخرى مع نظام حكم الأقلية العنصرى في جنوب أفريقيا في الميدان النووى يمكثان ذلك النظام من استحداث قدرة على إنتاج الأسلحة النووية ، مما يعزز استمرار احتلاله غير الشرعى لنايبيا ، وكذلك نموه كدولة نووية ،

وإن يساورها القلق أيضا بشأن الأوضاع القائمة في الأقاليم المستعمرة الأخرى ، بما فيها الأقاليم الواقعة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادى ، حيث تواصل المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، حرمان السكان الأصليين من حقوقهم في ثروات بلدانهم ، وحيث ما زال سكان هذه الأقاليم يعانون فقداً ملكية الأراضي نتيجة لعدم قيام الدول القائمة بالادارة بالحد من بيع الأراضي الى الأجانب ، بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها اليها الجمعية العامة ،

وإدراكاً منها لاستمرار الحاجة الى تعبئة الرأي العام العالمى ضد اشتراك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، مما يعيق استقلال الأقاليم المستعمرة والقضاء على الفصل العنصرى ، وخاصة في الجنوب الأفريقى ،

١ - تعيد تأكيد حق شعوب الأقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لأقاليمها ، وكذلك حقها في التصرف في هذه الموارد بما يحقق مصالحها على خير وجه ؛

٢ - تكرر تأكيد أن أية دولة قائمة بالادارة أو أية دولة محتلة تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها المشروعة في موارد الطبيعية أو تقدم المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية على حقوق ومصالح تلك الشعوب ، إنما تخرق بذلك الالتزامات الرسمية التي أخذتها على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ؛

٣ - تعيد تأكيد أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، العاملة الآن في الجنوب الأفريقى ، باستغلالها الاستنزافى للموارد الطبيعية ، واستمرار تكديسها للأرباح الهائلة واعادة هذه الأرباح الى بلدانها الأصلية ، واستخدام هذه الأرباح في إغناء المستوطنين الأجانب وإدامة السيطرة الاستعمارية والتمييز العنصرى في الجنوب الأفريقى ، إنما تشكل عقبة رئيسية في سبيل الاستقلال السياسى والمساواة العنصرية لسكان المنطقة ، وكذلك تمتصهم بمواردهم الطبيعية ؛

٤ - تدين أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الأقاليم المستعمرة ، لأنها تعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وتعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار ، والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى ؛

٥ - تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه الاقاليم ، والتي تنتهك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الاصليين وتعرقل بذلك تنفيذ الاعلان تنفيذًا تامًا وسريعًا فيما يتعلق بتلك الاقاليم ، أو التي تواصل التعاون مع تلك المصالح ؛

٦ - تدين بشدة استمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا في الميدان النووي ، تلك البلدان والدول التي تمكّن النظام العنصرى ، بتزويده بالمعدات والتكنولوجيا النووية ، من زيادة قدرته النووية ، وتطلب من جميع الحكومات أن تمتنع عن أى شكل من أشكال التعاون مع ذلك النظام قد يمكنه من انتاج مواد نووية واستحداث أسلحة نووية ؛

٧ - تطلب مرة أخرى الى جميع الحكومات ، التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تتخذ تدابير تشريعية أو ادارية أو غيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة ، وخاصة فيما يتعلق بناميبيا مشاريع تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الأقاليم ، وذلك بغية انهاء تلك المشاريع ، ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الأقاليم ؛

٨ - تدعو جميع الدول الى انهاء أى استثمارات في ناميبيا أو قروض تقدم الى نظام حكم الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا ، وكذلك أى اتفاقات أو تدابير لتشجيع التجارة أو العلاقات الاقتصادية الأخرى مع هذا النظام ، أو التدخل لانهاء ذلك كله ؛

٩ - ترجو من جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة لانهاء تقديم الأموال وغيرها من أشكال المساعدة ، بما فيها الامدادات والمعدات العسكرية ، الى نظام حكم الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا الذى يستخدم تلك المساعدة في قمع شعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني ؛

١٠ - تدين بشدة جنوب افريقيا لاستمرارها في استغلال ونهب الموارد الطبيعية لناميبيا ، متجاهلة المصالح المشروعة للشعب الناميبى تجاهلا تامًا ، ولقيامها بمدّ نطاق البحر الاقليمي لناميبيا بصورة غير مشروعة وعلانها لمنطقة اقتصادية مقابل سواحل ناميبيا ؛

١١ - تدين البلدان المنتجة للنفط والمصدرة له التي تمد نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا بالنفط الخام وبالمنتجات النفطية ، وتطلب اليها العمل فورًا على وقف جميع شحنات النفط الخام والمنتجات النفطية الى نظام الحكم العنصرى ، واتخاذ الاجراءات اللازمة ضد شركات النفط التي تواصل تزويد هذا النظام بالنفط منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجزاءات ؛

١٢ - تكرر مرة أخرى أن استغلال ونهب الموارد الطبيعية لناميبيا على يد مصالح جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الأجنبية ، بما فيها أنشطة الشركات

عبر الوطنية التي تقوم باستغلال وتصدير ركاز اليورانيوم وغيره من موارد الاقليم ، انتهاكا لما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وللمرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا والصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ (٣) ، أمر غير مشروع ويسهم في استمرار نظام الاحتلال غير المشروع ؛

١٣ - تطلب مرة أخرى من جميع الدول وقف كافة العلاقات الاقتصادية أو المالية أو التجارية مع نظام حكم الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا ، والامتناع عن الدخول في أى علاقات مع جنوب افريقيا حين تتصرف نيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم ؛

١٤ - تدعو جميع الحكومات والمؤسسات الداخلة في مناومة الأمم المتحدة ، مراعاة لما يتصل بهذا الشأن من أحكام الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، الى أن تكفل بوجه خاص ، الاحترام والصون الكاملين للسيادة الدائمة للأقاليم المستعمرة على مواردنا الطبيعية ؛

١٥ - تطلب الى الدول القائمة بالادارة الغاء جميع نظم الأجور وشروط العمل التمييزية والمجحفة المعمول بها في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وأن تطبق في كل اقليم نظاما موحدا للأجور على جميع السكان بدون أى تمييز ؛

١٦ - ترجو من الأمين العام القيام ، بواسطة ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة ، بحملة واسعة ومستمرة بغية اطلاع الرأي العام العالمي على الحقائق المتعلقة بنهب الاحتكارات الأجنبية للموارد الطبيعية في الأقاليم المستعمرة ، واستغلالها للسكان الأصليين ، وبما تقدمه هذه الاحتكارات ، فيما يتعلق بناميبيا ، من دعم لنظام حكم الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا ؛

١٧ - توصي بأن تقوم الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والثلاثين ، بتعديل عنوان هذا البند ليصبح : " أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاجنبية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي " ؛

١٨ - تقرر ابقاء هذا البند قيد الاستعراض المستمر .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٤

ألف (A/9624/Add.1) ، الفقرة ٨٤ . وقد صدر المرسوم في شكله النهائي في " جريدة ناميبيا " ، العدد ١ .

الفصل السادس*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان مما قامت به اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ان اعتمدت الاقتراحات المتصلة بتنظيم أعمالها والمقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1352) أن قررت النظر في البند المذكور أعلاه بصفة مستقلة وأن تحيله الى اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة وذلك للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .
- ٢ - وقد نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها من ١١٧١ الى ١١٧٤ و ١١٧٨ و ١١٧٩ ، المعقودة في الفترة من ١١ الى ٢٠ آب/أغسطس .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرار الجمعية العامة ٤٢/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للإعلان . وكانت الجمعية قد رجحت من اللجنة ، في الفقرة ١٦ من ذلك القرار ، " الاستمرار في دراسة هذه المسألة وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " واسترشدت اللجنة أيضا بالأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية الاخرى ، ولا سيما القرار ٩٢/٣٤ جيم المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن ناميبيا .
- ٤ - كذلك أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٠ المتخذ في جلسته العامة الثالثة والأربعين المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ . وفي الفقرة ١٢ من ذلك القرار لفت المجلس " انتباه اللجنة الخاصة . . . الى هذا القرار والسي المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٨٠ " (E/1979/SR.43 و E/1980/C.3/SR.1-9) .
- ٥ - وعرض على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، تقرير للأمين العام (A/35/178 و Add.1-4) قدم تلبية للطلب الذي وجهته اليه الجمعية العامة في الفقرة ١٤ من القرار ٤٢/٣٤ ، وتضمن معلومات عن الاجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة المشار اليها أعلاه .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٧١ المعقودة في ١١ آب/أغسطس ، قدم الرئيس تقريره عن هذا البند (أنظر المرفق الأول لهذا الفصل) ، وتضمن التقرير سردا للمشاورات التي اجراها رئيس اللجنة مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذا للفقرة ١٥ من القرار ٤٢/٣٤ .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part III) .

٧ - وفي الجلسة ذاتها لفت رئيس اللجنة الانتباه كذلك الى التقرير ٢١٠ للجنة الفرعية للالتزامات والمعلومات والمساعدة (A/AC.109/L.1362) ، الذي تضمن نتائجها وتوصياتها بشأن البند قيد النظر (أنظر المرفق الثاني لهذا الفصل) . وتضمن التقرير كذلك سردا للمشاورات التي أجرتها اللجنة الفرعية خلال العام في المقر مع ممثلي منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، ومنظمة العمل الدولية ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٨ - وفي الجلسة ١١٧٢ المعقودة في ١٢ آب/أغسطس استمعت اللجنة الخاصة الى بيان لممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC.109/PV.1172) .

٩ - وفي الجلسة ١١٧٣ المعقودة في ١٣ آب/أغسطس استمعت اللجنة الخاصة الى بيانات لمثلي برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية (A/AC.109/PV.1173) .

١٠ - وفي الجلسة ذاتها ألقى ممثل الهند بيانا (A/AC.109/PV.1173) .

١١ - وفي الجلسة ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس استمعت اللجنة الخاصة الى بيان لممثل اليونسكو (A/AC.109/PV.1174) .

١٢ - وفي الجلسة ١١٧٨ المعقودة في ١٩ آب/أغسطس ، عرض ممثل بلغاريا مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1380) اشتركت في تقديمه في النهاية اثيوبيا وافغانستان وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وكوبا والكونغو ومالي والهند ويوغوسلافيا .

١٣ - وفي الجلسة ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار دون اعتراض (أنظر الفقرة ١٥ أدناه) . وأدلى ممثلا استراليا والدانمرك ببيانين (A/AC.109/PV.1179) .

١٤ - وفي ٢٨ آب/أغسطس أحيل نص القرار (A/AC.109/629) الى جميع الدول ، والى منظمة الوحدة الافريقية ، والى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة .

با - قرار اللجنة الخاصة

١٥ - يرد أدناه نص القرار (A/AC.109/629) الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، والذي أشير اليه في الفقرة ١٣ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد درست تقرير الأمين العام (١) وتقرير رئيسها (٢) وتقرير لجنتهما الفرعية للالتزامات والمعلومات والمساعدة (٣) بخصوص البند المعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ،

وان تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وبرنامجه العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، والى جميع ما يتصل بالموضوع من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بهذا الشأن ، بما فيها بصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٤٢/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ،

وان ترحب بحرارة بحصول شعبي زمبابوي وفانواتو على الاستقلال ، وان تترفع في اعتبارها الحاجة الماسة الى مساعدة هاتين الحكومتين في جهودهما الرامية الى تحقيق اعادة البناء والتنمية الاقتصادية ،

وان تعي أن كفاح شعب ناميبيا في سبيل تقرير المصير والاستقلال يمر بأخر مراحلها وأكثرها حسما ، وأن من واجب المجتمع الدولي بأسره ، لهذا السبب ، أن يكثف العمل المتضافر لنصرة شعب ناميبيا وممثله الوحيد والحقيقي ، وهو المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، لبلوغ هذا الهدف ،

وان تدرك ادراكا عميقا ما لشعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وشعوب الأقاليم الأخرى من حاجة ماسة الى المساعدة الملحومة من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، في كفاحها في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري وفي جهودها لتحقيق ودعم استقلالها الوطني ،

وان تؤكد من جديد مسؤولية الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، كل في نطاق اختصاصها ، لتأمين التنفيذ التام والسريع للاعلان وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة المعنوية والمادية ، على سبيل الأولوية ، لشعوب الأقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطني ،

(١) A/35/178 و Add.1-4 .

(٢) A/AC.109/L.1365 . أنظر كذلك المرفق الأول لهذا الفصل .

(٣) A/AC.109/L.1362 . أنظر كذلك المرفق الثاني لهذا الفصل .

وان تشعر ببالغ القلق لأنه برغم ما أحرز من تقدم في تقديم المساعدة الى اللاجئين القادمين من ناميبيا ، فان ما اتخذته المنظمات المعنية حتى الآن من تدابير في سبيل توفير المساعدة لشعب الاقليم عن طريق حركة تحريره الوطني ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، لا يزال دون المستوى الكافي لسد الحاجات للشعب الناميبيا ،

وان تعرب عن وطيد أملها في أن تساعد الاتصالات والمشاورات الأوثق بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من جهة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني المعنية ، من جهة أخرى ، في التغلب على الصعوبات الاجرائية وغيرها من الصعوبات التي عرقلت أو أخرت تنفيذ بعض برامج المساعدة ،

وان تشير الى قرار الجمعية العامة ٩٢ / ٣٤ جيم المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي ترجو فيه من جميع الوكالات المتخصصة والمؤسسات والمؤتمرات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة منح العضوية الكاملة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لادارة ناميبيا ،

وان تعرب عن تقديرها للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية لاستمرارها في مد يد التعاون والمساعدة للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

وان تعرب عن تقديرها أيضا لحكومات دول خط المواجهة لما قدمته من دعم ثابت لشعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، في كفاحهم العادل والشرعي لنيل الحرية والاستقلال ، وان تدرك ما لهذه الحكومات من احتياجات خاصة للمساعدة في هذا الصدد ،

وان تلاحظ بارتياح ما يبذله برنامج الأمم المتحدة الانمائي من جهود مكثفة في سبيل تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني ، وان تشي على الجادة التي اتخذتها تلك المنظمة لاقامة قنوات لاتصالات ومشاورات أوثق وودية فيما بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة من جهة ، ومنظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني من جهة أخرى ، لوضع برامج للمساعدة ،

وان تلاحظ أيضا الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة في مجال تنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية ، وهو الدعم الذي دعا اليه قرار الجمعية العامة ٩ / ٣٢ ألف المؤرخ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ،

وان تلاحظ مع الارتياح الاجتماعات العالية المستوى التي عقدت في نيروبي في الفترة من ٥ الى ٧ حزيران / يونيه ١٩٨٠ (بين ممثلين عن الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة) وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤ / ٢١ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، بشأن مسألة التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، ووعيا منها لضرورة الاستمرار المستمر للأنشطة التي تبذلها الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة تنفيذا لمختلف قرارات الامم المتحدة المتصلة بانها الاستعمار ،

١ - تحيط علما بتقرير رئيسها وتؤيد الملاحظات والاقتراحات الواردة فيه ؛

٢ - تقر تقرير اللجنة الفرعية للالتزامات والمعلومات والمساعدة ؛

٣ - تؤكد من جديد أن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرها من هيئات الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمات الأمم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية لهذه الشعوب وحركات تحريرها الوطني ؛

٤ - تعرب عن تقديرها لبعض الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظمات الأمم المتحدة التي استمرت في التعاون بدرجات متفاوتة مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وتحث جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمات الأمم المتحدة على التعجيل بالتنفيذ التام والسريع لما يتصل بالموضوع من أحكام هذه القرارات ؛

٥ - تعرب عن قلقها لكون المساعدة التي قدمتها حتى الآن بعض الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظمات الأمم المتحدة إلى الشعوب المستعمرة ، ولا سيما إلى شعب ناميبيا وإلى حركة تحريره الوطني وهي المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية ، أقل كثيرا مما يكفي لسد الحاجات الفعلية للشعوب المعنية ؛

٦ - تأسف لعدم قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى الآن باتخاذ التدابير اللازمة الرامية إلى التنفيذ التام والسريع للإعلان ولغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ويسوؤها على وجه الخصوص أن هاتين الوكالتين مازالتا تتعاونان مع نظام حكم الأقلية العنصرى الاستعماري في جنوب إفريقيا ، وتحث الرئيسيين التنفيذيين لهاتين الوكالتين على توجيه الانتباه التام لهيئتي إدارتهما إلى هذا القرار بغيرى وضع برامج محددة تعود بالنفع على شعوب الأقاليم المستعمرة ، ولا سيما ناميبيا ؛

٧ - ترجو من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمات الأمم المتحدة أن تقوم على سبيل الاستعجال ، بتقديم أو مواصلة تقديم كل المساعدة المعنوية والمادية الممكنة إلى الشعوب المستعمرة التي تكافح في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري ؛

٨ - ترجو مرة أخرى من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمات الأمم المتحدة أن تواصل تقديم كل المساعدة المعنوية والمادية إلى الدول حديثة الاستقلال **والناشئة ؛**

٩ - توصي بأن تعتمد الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمات الأمم المتحدة إلى إقامة أو توسيع الاتصالات مع الشعوب المستعمرة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الإفريقية وإلى إعادة النظر في إجراءاتها المتعلقة بوضع وإعداد برامج ومشاريع المساعدة ، وإلى إدخال مزيد من المرونة على هذه الإجراءات لكي تتمكن من تقديم المصونة اللازمة دون إبطاء لمساعدة الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني في كفاحها في سبيل ممارستها لحقوقها ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

١٠ - تحث الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظمات الأمم المتحدة التي لم تعتمد بعد الى ادراج بند مستقل في جدول أعمال الجلسات العادية لهيئات ادارتها عن التقدم الذي أحرزته تلك المنظمات في تنفيذها للاعلان وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، على القيام بذلك ؛

١١ - ترجو من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمات الأمم المتحدة أن تتخذ ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، كل التدابير اللازمة لحجب أية مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية أو غيرها عن حكومة جنوب افريقيا ، وأن توقف كل دعم لها حتى ترد الى شعب ناميبيا حقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وأن تمتنع عن اتخاذ أى تدبير قد ينطوى ضمنيا على اعتراف بشرعية سيطرة هذا النظام على الاقليم أو دعم تلك الشرعية ؛

١٢ - ترحب بحصول شعبي زهابوى وفانواتو على الاستقلال وتدعو جميع الحكومات والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمات الأمم المتحدة الى تقديم أقصى مساعدة ممكنة الى هاتين الحكومتين في الجهود التي تبذلها كل منهما لتحقيق اعادة بناء الوطن والتنمية الاقتصادية ؛

١٣ - تلاحظ بارتياح الترتيبات التي اتخذها عدد من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظمات الأمم المتحدة لتمكين ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية من الاشتراك التام ، بصفة مراقبين ، في مداولاتها بشأن أمور تتعلق ببلدانهم ، وتدعو الوكالات والمؤسسات التي لم تفعل ذلك بعد الى أن تحذو هذا الحذو وأن تتخذ الترتيبات اللازمة دون ابطاء ؛

١٤ - تحث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمات الأمم المتحدة ، التي لم تقم بعد بمنح العضوية الكاملة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، على أن تفعل ذلك دون ابطاء ؛

١٥ - ترجو من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمات الأمم المتحدة تقديم مساعدة مادية ملموسة لحكومات دول خط المواجهة تدعينا لكفاح شعب ناميبيا وممثله الوحيد والشعبي ، وهو المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من أجل تحقيق الحرية والاستقلال ؛

١٦ - ترجو من الجمعية العامة أن توصي جميع الحكومات بمضاعفة جهودها فسي الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمات الأمم المتحدة التي تكون تلك الحكومات أعضاء فيها ، لتأمين التنفيذ التام والفعال للاعلان ولغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وبأن تقوم ، في هذا الصدد ، باعطاء الأولوية لمسألة توفير المساعدة ، على أساس طارئ ، لشعوب الأقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطني ؛

١٧ - تحث الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظمات الأمم المتحدة ، على أن يضعوا ، مع مراعاة التوصيات الواردة في الفقرة ٩ أعلاه وبالتعاون

الفعال مع منظمة الوحدة الافريقية ، اقتراحات لموسة بشأن التنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة برامج محددة لتقديم المساعدة الى شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني ، وأن يقدموا ، على سبيل الأولوية ، تلك الاقتراحات الى أجهزتهم الادارية والتشريعية ؛

١٨ - تقرير ، مع مراعاة أية توجيهات قد ترغب الجمعية العامة في ابدائها في دورتها الخامسة والثلاثين ، الاستمرار في دراسة هذه المسألة ، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

المرفق الأول *

تقرير الرئيس

- ١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩ ، القرار ١٩٧٩/٥٠ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، والمعنون " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " . وبموجب الفقرة ١١ من ذلك القرار ، طلب المجلس الى رئيسه أن يواصل المشاورات حول المسألة مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وأن يقدم الى المجلس تقريراً عنها .
- ٢ - واتخذت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٥٦ المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، قراراً بشأن هذه المسألة ، قررت بموجبه أن تواصل دراسة المسألة ، وأن تقدم تقريراً عنها الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين (١) .
- ٣ - واتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والثلاثين ، القرار ٤٢/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ الذي رجحت من المجلس ، بموجب الفقرة ١٥ منه ، أن يواصل النظر ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، في أمر اتخاذ تدابير مناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .
- ٤ - وفيما يلي سرد للمشاورات التي جرت ، في ضوء ما ذكر أعلاه ، بين رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة .
- ٥ - وقد رحب رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة ترحيباً حاراً بحصول زمبابوي على الاستقلال مؤخراً . واذ اعترف الرئيسان ، مع التقدير ، بالدعم المعنوي والمادي الذي لقيه الشعب المذكور من أعضاء المجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة التي سبقت استقلال زمبابوي ، شددوا على أن الدولة المستقلة حديثاً سوف تحتاج على وجه السرعة الى جميع المساعدات التي يمكنها الحصول عليها من أجل دعم استقلالها ، واعادة بناء اقتصادها الوطني ، والتعجيل بنموها الاقتصادي . وفي هذا الصدد أبلغ رئيس المجلس رئيس اللجنة الخاصة أن المسح الاقتصادي والاجتماعي الذي طلبته الجبهة الوطنية في ١٩٧٨ من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والذي يموله برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، قد قدم الى قادة حركة التحرير الوطني في شباط/فبراير ١٩٨٠ ، وان التقرير كان موضع نظر في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات والمعنية بمستقبل زمبابوي ، التي عقدت في هاراري في أيار/مايو ١٩٨٠ واشتركت فيها حكومة زمبابوي . وفي معرض

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1365 .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل السابع ، الفقرة ٢١ .

التشديد على الحاجة الماسة الى المساعدة الدولية المكثفة لتيسير ابلال زمبابوى بسرعة من الأثار القاسية للجزءات الاقتصادية التي طبقت عليها ، دعا الرئيسان جميع الوكالات والمنظمات المعنية الى توفير دعم في هذا الصدد يتسم بحسن التنسيق والشمول . ولاحظ أن مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي قرر في شباط/فبراير ١٩٨٠ وضع رقم تخطيط ارشادى لزمبابوى للمدة المتبقية من الدورة التخطيطية للفترة ١٩٧٧-١٩٨١ ، مقداره ٦٥٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، والابقاء على رقم التخطيط الارشادى الحالي لحركات التحرير الوطني ، وذلك بهدف تمويل المشاريع الجارية والمشاريع المعتمدة للدورة الحالية . وأشار الى أن مجلس الادارة قد اعتمد ستة مشاريع جديدة في ١٩٧٩ ، تبلغ ٥٧٥ ٦٨٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة ، في مجال التعليم والتدريب والصحة والتنمية الاقتصادية والتخطيط . وأعربا عن أملهما أن يقوم مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الذى سينشأ في هارارى ، بدور نشط في توفير وتنسيق المساعدة المقدمة من الوكالات في مجال اعادة بناء البلد وتنميته ، في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٦ - وذكر الرئيسان أن وكالات ومنظمات عديدة قد قامت بدرجات متفاوتة ، استجابة للقرارات ذات الصلة لهيئات الأمم المتحدة المعنية ، بزيادة حجم ونطاق مساعدتها الى شعوب الأقاليم التي ما زالت مستعمرة ولا سيما في اطار برامج المساعدة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأشار الى أن هذا البرنامج قد مول ما يزيد على ٤٠ مشروعا من الموارد المتوفرة من الصندوق الاستئماني لمساعدة البلدان والشعوب المستعمرة ومن المخصصات التي رصدها مجلس الادارة في اطار رقم التخطيط الارشادى الخاص بالمساعدة المقدمة الى حركات التحرير الوطني المعنية . ولاحظا كذلك انه ، بفضل أصول الصندوق الاستئماني المقرر أن تستهلك بكاملها في موعد أقصاه آخر عام ١٩٨٠ ، زاد مجلس الادارة المساعدة المتاحة لحركات التحرير الوطني بمقدار ٧٥٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة ، فأصبحت تبلغ ٢٠٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وبذلك فان اجمالي المبلغ المقدم زاد الى ٢٤٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وذلك للأنشطة المتصلة بالتعليم والتدريب المهني والصحة والادارة العامة .

٧ - ورحب الرئيسان بالقرار الذى اتخذه مجلس التجارة والتنمية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٠ ، وفيه أوصى المجلس بادراج المشاكل الخاصة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وأعرب الرئيسان في هذا المقام عن تقديرهما للمبادرة التي اتخذتها في هذا الصدد مجموعة من الدول الأعضاء في اطار الأونكتاد ، وأعربا عن أملهما أن تؤخذ توصية المجلس في الاعتبار الكامل أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية القادمة ، المتعلقة بالتنمية . وشدد الرئيسان على أن من المهم للغاية بالنسبة لجميع الحكومات أن تكثف جهودها داخل الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها ، وذلك لاعمالها الأولية للمسائل المتعلقة بتقديم المساعدة الى الشعوب المعنية .

٨ - ولاحظ الرئيسان بارتياح الجهود المبذولة ، بناء على مبادرة مجلس الأمم المتحدة لنايبيا ، يعاونه مفوض الأمم المتحدة لنايبيا ، لاعداد برامج مختلفة للمساعدة تعود بالنفع على النايبيين ،

وذلك بالتعاون الوثيق مع عدد من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وتشمل البرامج تقديم زملات دراسية ، وخبراء استشاريين ، ومستشارين ، وكذلك اللوازم والمعدات ، وذلك على وجه الخصوص فيما يتعلق ببرنامح بناء الدولة الناميبية وبمعهد الأمم المتحدة لناميبيا . ومع أن الرئيسين أشادا بإراد معدل التعاون الدولي في هذا المجال ، فقد ذكرنا مع ذلك أن المساعدة المقدمة حتى الآن تقصر كثيرا عن الاحتياجات الماسة للشعب الناميبى ، ولذلك أعلننا أن على المجتمع الدولي أن يحشد كل ما هو متاح من الموارد لامداد ناميبيا بالمساعدة المطلوبة . ولذلك طالب الرئيسان بضرورة مضاعفة الجهود لتأمين زيادة تدفق الأموال المطلوبة لاعداد برامج موسعة للمساعدة ، وبأن الحصول أساسا على دعم من مؤسسات التمويل الرئيسية الداخلة في منظومة الأمم المتحدة يعتبر أمرا جوهريا لتحقيق هذه الغاية . كما أعربا عن ايمانهم بأنه سيتم ، اذا توفر الالتزام والتصميم الضروريان ، ايجاد السبل الكفيلة بازالة أية قيود أو صعوبات قائمة ، اجرائية كانت أو غير ذلك ، ذلك كيما يتسنى ضمان توفر الموارد الإضافية المطلوبة . وشدد الرئيسان في السياق نفسه على أن الدور الذى يتعين على الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية الاضطلاع به يعتبر على جانب كبير من الأهمية ، وأن من المأمول أن يقوم هؤلاء الرؤساء ، عملا بالفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٤٢/٣٤ ، والفقرة ٩ من قرار المجلس ١٩٧٩/٥٠ ، بوضع اقتراحات محددة دون مزيد من الابطاء كيما تنظر فيها الهيئات الادارية والتشريعية المعنية . كما اتفق الرئيسان على انه ينبغي للوكالات والمنظمات التي اعتمدت حتى الآن بصفة رئيسية على موارد خارجة عن الميزانية لتمويل مشاريع المساعدة ، أن تحاول ، قدر المستطاع ، التوصل الى سبل ووسائل لادراج أو زيادة اعتمادات في ميزانياتها العادية للبدء في المشاريع التي تدعمها منظمة الوحدة الافريقية ، وحركات التحرير الوطني أو لتوسيع تلك المشاريع أو كليهما .

٩ - ولاحظ الرئيسان ، مع الارتياح ، الاتصالات والعلاقات الأوثق التي أقامتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع حركات التحرير الوطني ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والتي استمرت طوال الفترة المستعرضة . ورحبا كذلك باشتراك ممثلي حركات التحرير الوطني في اجتماعات ومؤتمرات الوكالات والمنظمات ، مما يساعد على نظر المنظمات المعنية على نحو فعال في اتخاذ تدابير لنصرة الشعوب المستعمرة . وأضافا أن وكالات عدة قامت ، تمشيا مع الفقرة ٦ من قرار المجلس ٢٠١٥ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ ، بتحمل تكاليف سفر ممثلي حركات التحرير الوطني التي تدعى لحضور هذه الاجتماعات والمصروفات الأخرى المتصلة بذلك . ولا حذابا ، فضلا عن ذلك ، أن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد قبل في عضوية بعض الوكالات ، ومثل الشعب الناميبى في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الهامة التي عقدتها المنظمات المعنية خلال العام .

١٠ - وأعرب الرئيسان عن ثقتهم في أن هذه الاتصالات الأوثق ستساعد على تحقيق زيادة أكبر في حجم ونطاق المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وانها ستعزز قدرة الوكالات على الاستجابة بشكل أسرع وبمزيد من المرونة لسد الاحتياجات بمجرد تحديد ها . وفي هذا الصدد ، أعرب الرئيسان عن الأمل في أن تتخذ الوكالات والمؤسسات ، للاستفادة الى أقصى حد من الموارد المتاحة ، مزيدا من الخطوات لتوسيع نطاق تدابير التنسيق القائمة ، لأن من الضروري ضمان عدم ترك مشاريع المساعدة الحالية أو المقترحة ، التي تضرطع بها مختلف الوكالات ،

دون ترابط أو تنسيق . وأشار الرئيسان الى النتائج الايجابية لاجتماعات العمل التي عقدها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بانتظام خلال السنوات القليلة الماضية مع حركات التحرير الوطني والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية . ولا حظ الرئيسان أن الاجتماع الذي كان مقررا عقده في أواخر ١٩٧٩ لم يعقد ، عملا بالحكم الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٢١ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، وكان من رأيهم ، مع ذلك ، وجوب استمرار الاتصالات والمشاورات على مستوى العمل ، تحت اشراف برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وفيما يتعلق بالاجتماع المزمع عقده بموجب القرار ٣٤ / ٢١ ، لاحظا أن الترتيبات اللازمة لعقده في منتصف حزيران / يونيه ١٩٨٠ قد انتهت .

١١ - ولا حظ الرئيسان أن المساعدة المقدمة الى اللاجئيين من زبابوى وناميبيا زادت خلال الفترة المستعرضة عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين ، بالتعاون الوثيق مع عدد من مؤسسات الأمم المتحدة ومع منظمة الوحدة الافريقية . وذكر أن عدد اللاجئيين الزبابويين الذين تقدم لهم المساعدة قد بلغ ٣٠٠ ٢١٣ لاجئ في نهاية عام ١٩٧٩ ، وان عدد الناميبيين الذين تقدم لهم المساعدة قد زاد الى ما يقرب من ٥٠٠٠٠ فرد في نهاية العام . وقال انه قد أنفق فيما يتعلق بهؤلاء اللاجئيين ما يزيد على ١٥ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة نقداً و ٢٤٠٠٠٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة عينا ، عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين . وذكر الرئيسان كذلك أن برامج المساعدة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي تبلغ حوالي ٣١ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة في شكل معونة غذائية للشعوب المعنية . وأعربا عن أملهم في أن تستمر الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في بذل قصارها لمساعدة الحكومات المعنية في توفير مساعدة الطوارئ وغيرها الى العدد المتزايد من اللاجئيين . وفي السياق ذاته ، أعرب الرئيسان عن أملهم أن تستجيب الدول الأعضاء والمنظمات المعنية للنداء الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين مؤخراً بحاجتها الى ٢٢ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة لاعادة توطين اللاجئيين الذين يعيشون وقت اجتماعهم في موزامبيق وزامبيا وبوتسوانا في زبابوى واستقبالهم في هذا البلد .

١٢ - ولا حظ الرئيسان أن التدابير التي اتخذها عدد من الوكالات لحجب جميع أشكال المساعدة عن حكومة جنوب افريقيا مازالت سارية المفعول . ولا حظا بوجه خاص مع الارتياح القرار الذي اتخذته المؤتمر البريدي العالمي الثامن عشر في ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، وقرر فيه طرد جنوب افريقيا من عضوية الاتحاد البريدي العالمي . واتفقا على انه ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعزز تلك التدابير من أجل فرض أكبر درجة ممكنة من العزلة على هذا النظام وفقا لأحكام قرارات هيئات الأمم المتحدة المعنية المتصلة بالموضوع .

١٣ - وأبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس الاقتصادي انه تم ، عملا بأحكام الفقرة ١٠ من قرار المجلس ١٩٧٩ / ٥٠ ، توجيه انتباه اللجنة الخاصة الى ذلك القرار وكذلك الى المناقشات التي أدت الى اتخاذه أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٧٩ (E/1979/C.3/SR.1-3 and 5) ؛ (E/1979/SR.39) . كما أبلغ رئيس المجلس أن اللجنة طلبت ، في مستهل دورتها الحالية ، الى لجننتها الفرعية للاتصالات والمعلومات والمساعدة مواصلة متابعة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات

المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ولخبره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، قرار الجمعية العامة ٤٢ / ٣٤ . وأما فان اللجنة الخاصة قد عمدت ، مسترشدة بالنتائج الايجابية للاتصالات التي جرت في عام ١٩٧٩ مع ممثلي عدد من الوكالات المتخصصة ، الى مواصلة اجراء مشاورات مماثلة خلال دورتها الحالية عن طريق لجننتها الفرعية . وستأخذ اللجنة الخاصة في الاعتبار ، لدى نظرها في المسألة في آب/أغسطس ١٩٨٠ ، نتائج هذه المشاورات والنتائج التي سيسفر عنها نظر المجلس في هذا البند في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠ .

١٤ - واتفق الرئيسان ، واضعفين في اعتبارهما أن القضايا التي يطرحها هذا التقرير تستلزم استعراضا مستمرا من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة ، على انه ينبغي لهما أن يظلا ، مع مراعاة أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين وبما يتفق مع أية قرارات قد يتخذها المجلس واللجنة الخاصة ، على اتصال وثيق فيما بينهما بشأن هذه المسألة .

المرفق الثاني *

تقرير اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة

الرئيس : السيد فرانتيسك بينازكا (تشيكوسلوفاكيا)

...

النتائج والتوصيات

٤٢ - أجمعت اللجنة الفرعية مشاورات مع ممثلي الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة (أ) ، في وقت كان فيه الكفاح التحرري يزداد ضراوة في الجنوب الأفريقي ، والرأي العام العالمي يتركز بصورة متزايدة على تطور الكفاح التحرري ، ولا سيما في ناميبيا .

٤٣ - وفي ضوء تلك المشاورات ، ونظرا للحاجة الملحة الى زيادة المساعدة الملموسة المقدمة الى حركات التحرير في الجنوب الأفريقي التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية ، والى التعجيل بهذه المساعدة ، تقدم اللجنة الفرعية الى اللجنة الخاصة النتائج والتوصيات التالية من أجل اعتمادها :

(١) تلاحظ اللجنة الفرعية أن الكفاح التحرري في ناميبيا قد اشتد نتيجة للمناورات السياسية والتعننت من جانب النظام العنصري الاستعماري في جنوب افريقيا ، وان هذا النظام قد قام أيضا بأعمال عدوانية على دول افريقية مجاورة .

(٢) وتسلم اللجنة الفرعية بالدور الهام لدول خط المواجهة في الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الأفريقي ، وتحث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الاقتصادية وغيرها ، على سبيل الأولوية ، الى دول خط المواجهة لتمكينها من دعم النضال التحرري في ناميبيا بصورة أكثر فعالية وتمكينها من صد انتهاك النظام العنصري الاستعماري في الجنوب الأفريقي لسلامتها الإقليمية .

(٣) وتكرر اللجنة الفرعية الاعراب عن موقفها الثابت بأن على الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، أن تواصل ، كل في مجال اختصاصها ، جهودها من أجل الاسهام في التنفيذ التام والسريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥ - د) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .

* صدر النص الكامل لهذا التقرير من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1362 .

(أ) أنظر الفقرة ٧ من هذا الفصل .

(٤) ومرة أخرى ، توصي اللجنة الفرعية بموجب لفت انتباه جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظمات الأمم المتحدة الى المبدأ القائل بأن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وفيرهما من هيئات الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام مؤسسات منظمات الأمم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية الى شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني .

(٥) ولا تزال اللجنة الفرعية ترى انه لا بد من حث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظمات الأمم المتحدة على أن تقوم ، على سبيل الاستمجال ، بتقديم أو مواصلة تقديم كل ما يمكن من المساعدة المعنوية والمادية الى الشعوب المستعمرة في افريقيا التي تكافح في سبيل تحريرها . ويقتضي ذلك من جميع المنظمات المعنية أن تقيم ، ان لم تكن قد فعلت ذلك من قبل ، اتصالات وتعاوناً مع هذه الشعوب وحركات تحريرها الوطني ، أو أن توسع هذه الاتصالات وهذا التعاون ، اما مباشرة أو عن طريق منظمة الوحدة الافريقية وأن تضع وتنفذ برامج ملموسة لتقديم المساعدة الى هذه الشعوب بالتعاون الفعال مع حركات تحريرها الوطني .

(٦) وتثني اللجنة الفرعية على المنظمات التي اتخذت الخطوات اللازمة لتقديم وتكثيف المساعدة الى شعوب الأقاليم المستعمرة هذه وحركات تحريرها الوطني .

(٧) وان اللجنة الفرعية ، وان كانت تلاحظ ازدياد الاتصالات القائمة واقامة سبل للاتصال بين بعض الوكالات المتخصصة وعدد من مؤسسات وهيئات منظمات الأمم المتحدة وبين حركات التحرير الوطني ، تواصل الاعراب عن قلقها ازاء انعدام الاتصال المناسب مع بعض الوكالات والمنظمات الأمر الذي يسبب قلقاً مشروهاً من حيث انه يعيق المساعدات الضرورية جداً عن الوصول الى الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني في أخطر مرحلة من مراحل كفاحها في سبيل الحرية والاستقلال .

(٨) وترى اللجنة الفرعية انه ينبغي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يبذلوا الجهود لتمكين حركات التحرير الوطني في ناميبيا وفيرها من الأقاليم المستعمرة من الافادة من البرامج التدريبية اللازمة لتنمية بلدانها . كما ينبغي للرئيسين التنفيذيين لهاتين الوكالتين أن يتخذوا المبادرة اللازمة في هذا الصدد .

(٩) وتعرب اللجنة الفرعية عن الأسف لعدم قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى الآن باتخاذ أية تدابير ملموسة لتنفيذ الاعلان ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وتأسف بوجه خاص لأن هاتين الوكالتين لا تزالان تتعاونان مع نظام الحكم الاستعماري العنصري في جنوب افريقيا . وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ، تعلن اللجنة الفرعية عن رغبتها في أن يقوم المدير العام للصندوق باتخاذ مبادرات ايجابية في هذا الشأن ، وذلك بتقديم برامج لصالح حركات التحرير الوطني الى مجلس محافظي الصندوق .

(١٠) وتثني اللجنة الفرعية على المنظمات التي اتخذت الخطوات الكفيلة بازالة العقبات التي تعترض سبيل تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني .

(١١) وتلاحظ اللجنة الفرعية أن تزايد أعداد اللاجئين والسكان الذين يلتمسون المساعدة مع تكثيف الكفاح الوطني من أجل التحرير في الجنوب الافريقي ، قد وضع على كاهل حركات التحرير

الوطني أعباء جساما . وتواصل اللجنة الفرعية ، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع حيث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على زيادة المساعدة المقدمة الى حركات التحرير الوطني .

(١٢) وتلاحظ اللجنة الفرعية بارتياح أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لاتزال تستفيد من عدد من البرامج التي وضعت داخل اطار معهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكا ، وان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لا يزال يقوم ، متعاوناً مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بتمثيل شعب ناميبيا في الاجتماعات التي تعقد في الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة . وتحث اللجنة الفرعية هذه الوكالات والمنظمات على زيادة مساعدتها لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

(١٣) وتحث اللجنة الفرعية الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المساعدة في التعجيل بتحقيق التقدم في جميع قطاعات الحياة الوطنية للأقاليم المستعمرة الصغيرة .

(١٤) وتكرر اللجنة الفرعية الاعراب عن رأيها الثابت في انه ينبغي للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ كل التدابير الممكنة لحجب أى مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية أو أى مساعدة أخرى عن حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وأن توقف كل دعم لها حتى ترد الى شعب ناميبيا حقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وأن تمتنع عن اتخاذ أى اجراء قد يندرج على الاعتراف بشرعية سيطرة نظام الحكم العنصرى الاستعماري في جنوب افريقيا على ناميبيا . وتشني اللجنة الفرعية على جميع الوكالات والمنظمات التي أنهت العلاقات مع نظام حكم جنوب افريقيا ، وتوصي بأن تطلب اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة تحميل الوكالات والمنظمات التي لاتزال تقدم هذا النوع من المساعدة الى جنوب افريقيا مسؤولية أعمالها .

(١٥) وتعرب اللجنة الفرعية عن قلقها لأن كلا من منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني ، وهي المؤهلة أكثر من غيرها لتقييم آثار المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، لاتزال تعتبر تلك المساعدة دون المستوى الكافي لسد احتياجاتها المحددة .

(١٦) وتحث اللجنة الفرعية الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على أن تصب اهتمامها البالغ على الكفاح الذي تخوضه حركات التحرير في الجنوب افريقي ، وأن تضع ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، برامج ملموسة لتقديم المساعدة الى شعوب هذه الأقاليم .

(١٧) وتلاحظ اللجنة الفرعية مع الارتياح أن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد أعيد ، بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، مبادئ توجيهية وسياسات لتنسيق وتنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية . واللجنة الفرعية تحث المجتمع الدولي على أن يقدم اسهاما سخيا لهذا البرنامج .

(١٨) وتحت اللجنة الفرعية الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تكثيف مساعدتها للشعوب المستعمرة وحركات التحرير الوطني ولاسيما خلال ١٩٨٠ ، وهي السنة التي سيحتفل فيها المجتمع الدولي بالذكرى العشرين لصدور اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

الفصل السابع*

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ)
من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير
المتمتعة بالحكم الذاتي

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والمسائل المتصلة بها ، في جلستها ١١٦٨ المعقودة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٠ .
- ٢ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرار الجمعية العامة ٩٤/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وعلاوة على ذلك ، أخذت اللجنة بعين الاعتبار قرارات الجمعية الاخرى ذات الشأن المتعلقة بالمعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل المتصلة بذلك ، ولا سيما القرار ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ والذي قررت فيه الجمعية ، في جلسة أمور ، حل لجنة المعلومات الواردة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ونقل بعض مهامها الى اللجنة الخاصة ، والفقرة ٤ من القرار ٣٣/٣ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، التي بموجبها تطلب الجمعية الى اللجنة الخاصة أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب القرار ١٩٧٠ (د - ١٨) ، وفقا للاجراءات المقررة (١) ، وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية في دورتها الخامسة والثلاثين .
- ٣ - وقد كان بين يدي اللجنة الخاصة ، وهي تنظر في هذا البند ، تقرير الأمين العام (أنظر مرفق هذا الفصل) المتضمن معلومات عن المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المعنية ، وذلك عن السنتين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ .
- ٤ - وفي الجلسة ١١٦٨ المعقودة في ٥ آب/أغسطس ، وجه الرئيس النظر الى مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AG.109/L.1368) .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part III) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الأول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل الثاني .

- ٥ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار دون اعتراض (انظر الفقرة ٧ أدناه) . وأدلى ممثل الدانمرك ببيان (A/AC.109/FV.1168) .
- ٦ - وفي ٧ آب / أغسطس ، أُحيل نص القرار (A/AC.109/620) الى الدول القائمة بالادارة للاطلاع عليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٧ - فيما يلي نص القرار (A/AC.109/620) الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٨ المعقودة في ٥ آب / أغسطس ١٩٨٠ ، والذي أُشير اليه في الفقرة ٥ أعلاه :
- ان اللجنة الخاصة ،

وقد درست تقرير الامين العام بشأن هذا البند (٢) ،

وإذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ ، الذي طلبت فيه الجمعية الى اللجنة الخاصة دراسة المعلومات المرسله الى الامين العام بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة وأخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار التام عند بحث حالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير ايضا الى قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٣٣ المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الذي طلبت فيه الجمعية الى اللجنة الخاصة ان تواصل الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها بموجب القرار ١٩٧٠ (د - ١٨) ،

وإذ ييسوؤها أن بعض الدول الاعضاء التي تضطلع بمسؤوليات عن ادارة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي قد توقفت عن ارسال معلومات بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق ،

١ - تؤكد من جديد أنه ، ما دام لم يصدر عن الجمعية العامة نفسها قرار بأن اقليما معينين من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد نال كامل الحكم الذاتي وفقا لاحكام الفصل الحادى عشر من ميثاق الامم المتحدة ، فان على الدولة المعنية القائمة بالادارة ان تواصل ارسال المعلومات المتعلقة بهذا الاقليم بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق ؛

(٢) انظر مرفق هذا الفصل .

٢ - ترجو من الدول المعنية القائمة بالادارة موافاة الامين العام ،
أو الاستمرار في موافاته ، بالمعلومات المنصوص عليها في المادة ٧٣ (د) من
الميثاق ، وكذلك بأوفى المعلومات الممكنة عن التطورات السياسية والدستورية في
الاقاليم المعنية ، في غضون مدة اقصاها ستة أشهر من انتهاء السنة الادارية في
تلك الاقاليم ؛

٣ - تقرر ، رهنا بأى قرار قد تتخذه الجمعية العامة في هذا الصدد ،
أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧٠
(د - ١٨) ، وفقا للاجراءات المقررة .

مرفق *

تقرير الامين العام

ارسال المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة

١ - أورد التقرير السابق للامين العام عن هذا الموضوع (أ) المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات الى الامين العام بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق حتى ٢ آب/اغسطس ١٩٧٩ . ويبين الجدول الوارد في نهاية هذا التقرير المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات عن السنتين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٠ .

٢ - والمعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق تتبع ، بوجه عام ، الصيغة الموحدة التي أقرتها الجمعية العامة وتتضمن معلومات عن الجغرافية والتاريخ والسكان والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وفي حالة الاقاليم الواقعة تحت ادارة استراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية ، تتضمن التقارير السنوية عن هذه الاقاليم معلومات عن الامور الدستورية أيضا . ويقدم ممثلو استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة معلومات اضافية عن التطورات السياسية والدستورية في الاقاليم الواقعة تحت ادارة حكوماتهم في اثناء اجتماعات اللجنة الخاصة . وتقدم المملكة المتحدة والولايات المتحدة أيضا معلومات تكميلية عن الاقاليم الواقعة تحت ادارتهما .

دراسة المعلومات المرسله بمقتضى أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق

٣ - عملا بأحكام الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وخاصة القرار ٣٣/٣٤ المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، واصلت الامانة العامة استخدام المعلومات المرسله في تحضير ورقات العمل التي تقدمها الى اللجنة الخاصة عن كل اقليم .

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/616 .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق

رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثالث والثلاثون ، المرفق .

جدول مواعيد ارسال المعلومات بمقتضى المادة ٢٣ (هـ)
من ميثاق الأمم المتحدة عن سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ (١)

١٩٧٩

١٩٧٨

اسبانيا (سنة تقويمية)
الصحراء الغربية (و)

استراليا (١ تموز/يوليه -
٣٠ حزيران/يونيه) (ب)

جزر كوكس (كيلينغ)

البرتغال

تيمور الشرقية (هـ)

المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وايرلندا الشمالية

(سنة تقويمية)

أنتيغوا (ز)

-

-

٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠

٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩

برمودا

-

-

بروني (ح)

٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠

٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩

بليز

٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠

٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩

بيتكيرن

١٩٨٠ / يوليه

٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩

جبل طارق

٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠

٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩

جزر تركس وكايكوس

٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠

٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩

جزر فالكلاند (مالفيناس)

-

-

جزر فرجن البريطانية

٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠

٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩

جزر كايمان

٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠

٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩ (ط)

سانت هيلانة (د)

-

-

سان كيتس - نيفيس -

أنغويلا (ز)

جدول (تابع)

١٩٧٩	١٩٧٨	
٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠	٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩	مونتسيرات
		نيوزيلندا (١ نيسان/ابريل - ٣١ آذار/مارس) (د)
٣١ تموز/يوليه ١٩٨٠	٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٩	توكيلاو
		الولايات المتحدة الأمريكية (١ تموز/يوليه - ٣٠ حزيران/يونيه) (ب)
١٥ شباط/فبراير ١٩٨٠	١ آذار/مارس ١٩٧٩	ساموا الأمريكية (ط)
		جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠	٧ شباط/فبراير ١٩٧٩	
٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٠	٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩	غوام

(أ) للاطلاع على قائمة أولية بالأقاليم التي ينطبق عليها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ١٤ (A/5514) ، الجزء الأول ، المرفق الثاني .

(ب) تمتد الفترة من ١ تموز/يوليه من السنة السابقة الى ٣٠ حزيران/يونيه من السنة الوارد ذكرها في الجدول .

(ج) تشمل المعلومات الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٧٩ .

(د) تمتد الفترة من ١ نيسان/ابريل من السنة الوارد ذكرها في الجدول الى ٣١ آذار/مارس من السنة التالية .

(هـ) في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٠ ، أبلغ الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة الأمين العام أن الحكومة البرتغالية ليس لديها ما تضيفه الى المعلومات التي سبق أن قدمتها البعثة البرتغالية في مذكرتها المؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩ (A/34/311) ، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة (A/35/233) . وكان الممثل الدائم للبرتغال قد قال في مذكرته تلك أن الظروف التي ما زالت سائدة في تيمور الشرقية قد منعت حكومة بلده من الاضطلاع بمسؤولياتها عن ادارة ذلك الاقليم .

(يتبع)

(تابع حواشي الجداول)

(و) في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، أبلغ الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة الأمين العام " أن الحكومة الاسبانية تنهي بصورة حاسمة ، ابتداءً من اليوم ، وجودها في اقليم الصحراء وترى من الضروري أن تسجل ما يلي : . . . (أ) أن اسبانيا تعتبر نفسها من الآن فصاعداً في حل من كل مسؤولية ذات طبيعة دولية تتعلق بإدارة الاقليم المذكور ، نظراً لتوقف اشتراكها في الإدارة المؤقتة المقررة للاقليم . . . " (A/31/56-S/11997) . للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثين ، ملحق كانون الثاني يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٦ .

(ز) أعلنت المملكة المتحدة في دورات سابقة للجمعية العامة أن هذا الاقليم ، ببلوغه مركز الدولة المرتبطة ، قد حقق " حكماً ذاتياً كاملاً " ومن ثم لم يعد من المناسب ، في نظرهما ، ارسال المعلومات عنه (انظر ايضاً الوثائق A/AC.109/341 ، A/C.4/725 ، A/AC.109/PV.762 ، و Corr.1 ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرين ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٧٥٢ ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والعشرين ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٨٦٧) .

(ح) في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ ، أبلغت حكومة المملكة المتحدة الأمين العام أن هذا الاقليم قد نال حكماً ذاتياً داخلياً كاملاً ومن ثم لم يعد من المناسب ، في نظرهما ، ارسال المعلومات عنه .

(ط) غيرت الحكومة الاقليمية سنتها المالية من ١ تموز/يوليه - ٣٠ حزيران/يونيه الى ١ تشرين الأول/اكتوبر - ٣٠ أيلول/سبتمبر .

الفصل الثامن*

ناميبيا

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة ناميبيا في جلساتها من ١١٧٠ الى ١١٧٤ وجلستها (١١٨١) المعقودة كلها في الفترة بين ٧ و ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٠ .
- ٢ - وقد وضعت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما في ذلك بصورة خاصة القرار ٣٤/٦٢ زاي المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن الحالة في ناميبيا الناجمة عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم ، والقرار ٣٤/٦٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد **درجت الجمعية** ، في الفقرة ١٢ من القرار ٣٤/٦٤ ، **من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة : . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهير الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . وأولت اللجنة أيضاً** الاهتمام الواجب الى قرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا والى تقارير وقرارات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- ٣ - وأثناء النظر في البند ، كان معروضا على اللجنة الخاصة ورقة عمل من اعداد الامانة العامة تتضمن معلومات عن التطورات المتصلة بالاقليم (A/AC.109/604 و Add.1) .
- ٤ - وتمشيا مع أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، ووفقا للممارسة الثابتة ، قامت اللجنة الخاصة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة حركة التحرير الوطنية لناميبيا ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفريية (سوابو) ، للاشتراك بصفة مراقب في نظر اللجنة في البند . واستجابة لهذه الدعوة اشترك ممثل لسوابو في أعمال اللجنة المتصلة بالموضوع (انظر الفقرة ٦ أدناه) .
- ٥ - ووفقا للممارسة الثابتة ، شارك رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا في أعمال اللجنة الخاصة المتعلقة بهذا البند . وألقى رئيس المجلس كلمة أمام اللجنة في جلستها ١١٧٠ المعقودة في ٧ آب/اغسطس (A/AC.109/PV.1170) .
- ٦ - وأدلى السيد ثيو - بن غويراب المراقب الدائم لسوابو لدى الأمم المتحدة ببيان في الجلسة (١١٨١) المعقودة في ٢١ آب/اغسطس (A/AC.109/PV.1181) .
- ٧ - جرت المناقشة العامة لهذا البند في الجلسات من ١١٧٠ الى ١١٧٤ المعقودة في الفترة

* صدر من قبل تحت الرمز A/35/23(Part IV) .

بين ٧ و ١٤ آب/اغسطس . وقد اشتركت في تلك المناقشة الدول الأعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وشيلي في الجلسة ١١٧٠ (A/AC.109/PV.1170) ؛ الهند ، وكوبا ، واستراليا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبلغاريا ، والصين في الجلسة ١١٧١ (A/AC.109/PV.1171) ؛ وترينيداد وتوباغو ، واثيوبيا ويوغوسلافيا في الجلسة ١١٧٢ (A/AC.109/PV.1172) ؛ وساحل العاج في الجلسة ١١٧٣ (A/AC.109/PV.1173) ؛ والكونغو في الجلسة ١١٧٤ (A/AC.109/PV.1174) .

٨ - وأثناء النظر في البند المتعلق بالوكالات المتخصصة ، أدلى ببيانات متعلقة بهذا البند ممثلو كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجلسة ١١٧٢ (A/AC.109/PV.1172) ؛ وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ؛ ومنظمة الصحة العالمية ؛ ومنظمة العمل الدولية ، وذلك في الجلسة ١١٧٣ (A/AC.109/PV.1173) ؛ وممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الجلسة ١١٧٤ (A/AC.109/PV.1174) .

٩ - وفي الجلسة ١١٨١ المعقودة في ٢١ آب/اغسطس نظرت اللجنة الخاصة في مشروع توافق آراء بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1381 and Corr.1) ، أعده الرئيس بناء على مشاورات .

١٠ - وفي الجلسة نفسها ، قدم الرئيس شفويا التنقيحات التالية التي أعدت بناء على مزيد من المشاورات :

(أ) تمت الاستعاضة في الفقرة ١ عن عبارة " وبعد الاستماع الى بيان رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والتشاور مع حركة التحرير الوطنية في ناميبيا ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفريبية " بعبارة " وبعد أن استمعت الى بيانات من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وممثل حركة التحرير الوطنية في ناميبيا ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفريبية " ؛

(ب) تمت الاستعاضة عن الجملتين الأولى والثانية من الفقرة ١١ ، الوارد نصهما فيما

يلي :

" (١١) ان اللجنة الخاصة ، ان تؤكد من جديد ان الموارد البحرية والمعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية هي ارث للشعب النامبي لا ينتهك ولا خلاف عليه ، تديين بشدة وترفض رفضا باتا قيام جنوب افريقيا بطريقة غير شرعية ومن جانب واحد بتوسيع حدود بحرهما الاقليمي واعلانها المنطقة المتاخمة لساحل ناميبيا منطقة اقتصادية . وتدين اللجنة جنوب افريقيا والشركات الفريبية وغيرها من الشركات التي ما تزال تستغل وتنهب الموارد البشرية والطبيعية للاقليم ، في تجاهل للمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا الذي أصدره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، وتطالب بوقف هذا الاستغلال فورا " .

بالنص التالي :

" (١١) ان اللجنة الخاصة ، ان تؤكد من جديد أن الموارد البحرية والمعدنية

وغيرها من الموارد الطبيعية هي ارث للشعب الناميبي لا ينتهك ولا خلاف عليه ، تدين بشدة وترفض رفضا باتا قيام جنوب افريقيا بطريقة غير شرعية ومن جانب واحد بتوسيع حدود بحرها الاقليمي وعلان المنطقة المتاخمة لساحل ناميبيا منطقة اقتصادية ، وكذلك استفالها غير الشرعي لموارد الاقليم البحرية . وتدين اللجنة المصالح الاقتصادية لجنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الاجنبية التي ما زالت تستغل وتنهب الموارد البشرية والطبيعية للاقليم ، في تجاهل للمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، الذي أصدره مجلس الامم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، وتطالب بوقف هذا الاستغلال فورا .

(ج) اضيفت الجملة التالية في نهاية الفقرة ١٥ : "وفي هذا الصدد ، ترحب اللجنة بالمؤتمر الدولي المرتقب للتضامن مع شعب ناميبيا ، المزمع عقده في باريس في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، بناء على مبادرة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في ناميبيا ."

١١ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع توافق الآراء ، بعد تنقيحه شفويا (انظر الفقرة ١٣ أدناه) . وأدلى ممثلا استراليا والدانمرك ببيان (A/AC.109/PV.1181) .

١٢ - وفي ٢٨ آب / اغسطس ، احيل نص توافق الآراء (A/AC.109/632) الى رئيس مجلس الأمن (S/14133) . وفي نفس اليوم أرسل نص توافق الآراء الى القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة ليحيله الى حكومته . وأرسلت أيضا نسخ من توافق الآراء الى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والى منظمة سوابو .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٣ - فيما يلي نص توافق الآراء (A/AC.109/632) الذي اعتمده اللجنة الخاصة في جلستها ١١٨١ المعقودة في ٢١ آب / اغسطس ١٩٨٠ ، والمشار اليه في الفقرة ١١ أعلاه .

(١) بعد أن نظرت اللجنة الخاصة في مسألة ناميبيا ، في اطار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وبعد أن استمعت الى بيانين من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (١) ، ومن مثل حركة التحرير الوطنية في ناميبيا وهي المنظمة

(١) A/AC.109/PV.1170

الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الممثل الوحيد الحقيقي لشعب ناميبيا (٢) ، فان اللجنة توجه انتباه المجتمع الدولي الى الحالة البالغة الخطورة السائدة في هذا الاقليم نتيجة للمناورات المستمرة التي يقوم بها نظام حكم جنوب افريقيا الاحتلالي لاطالة امده سيطرته غير الشرعية على هذا الاقليم ولفرض نظام حكم عميل على شعب ناميبيا .

(٢) ويتحمل نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا مسؤولية جسيمة عن خلق حالة تهدد السلم والأمن الدوليين تهديدا خطيرا . وقد ترتب هذا على استمرار ذلك النظام في انكار اهم حقوق الانسان الاساسية للشعب الافريقى في الاقليم الذى يحتله احتلالا غير شرعى ، بما في ذلك الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقيين ، وذلك بلجوءه الى استخدام العنف والقمع بلا هوادة في محاولة لخنق الأمانى الحقيقية لهذا الشعب ، وبما يرتكبه بصورة متكررة من أعمال عدوانية ضد دول مجاورة ورفضه العنيد للامتثال لقرارات ومقررات مجلس الأمن .

(٣) وفي مواجهة هذه الحالة الآخذة في التدهور على نحو سريع نتيجة لعناد نظام حكم الاقلية العنصرى في بريتوريا وما يقوم به من مناورات شريرة وما يتبعه من أساليب تعويقية ، يصبح لزاما على الأمم المتحدة الآن اكثر من اى وقت مضى ، أن تعيد تأكيد مسؤوليتها في هذا الشأن وتتخذ تدابير عاجلة لتحقيق الامتثال المخلص غير المشروط من جانب نظام حكم الاقلية لقرارات الامم المتحدة ، من أجل تمكين شعب ناميبيا من أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال دون مزيد من التأخير .

(٤) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطنى داخل ناميبيا متحدة ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ووفقا لقرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ و ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ ، وكذلك المقررات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية بشأن ناميبيا ، ومشروعية كفاح ذلك الشعب بكل الوسائل المتاحة له ضد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعى للاقليم . وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد أن خليج والفيش جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، ومن ثم فان اى قرار تتخذه جنوب افريقيا بضم خليج والفيش يعتبر غير شرعى ولاغيا وباطلا . وفي هذا الصدد تشير اللجنة الى التأكيد المتكرر لهذا الموقف في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، ولاسيما قرار الجمعية العامة (د - ٢ / ٤) المؤرخ في ٣ أيار / مايو ١٩٧٨ وقرار مجلس الامن ٤٣٢ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز / يولييه ١٩٧٨ .

(٥) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد أن الامم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا الى أن يتم تحقيق تقرير المصير والاستقلال الوطنى الحقيقيين في الاقليم ، وتدين

بقوة استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وقمعها الوحشي للشعب النامبيبي وانتهاكها المتواصل لحقوقه الانسانية ، وكذلك ما تبذله من جهود لتقويض دعائم الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا .

(٦) ترفض اللجنة الخاصة رفضا باتا وتدد بشدة بجميع مناورات نظام جنوب افريقيا الاحتلالي الرامية الى اضعاف الشرعية على عناصر تورنهال العميلة في ناميبيا ، بما في ذلك تأسيس " الجمعية الوطنية " ، و " مجلس الوزراء " ، و " جيش افريقيا الجنوبية الضريبية / ناميبيا " . وتعلن اللجنة رسميا ان هذه الاعمال غير الشرعية التي يقوم بها النظام الاحتلالي لاغية وباطلة ، وتطلب الى جميع الدول الامتناع عن الاعتراف بأى شكل من الاشكال بأى ممثلين مزعومين يعينوا أو اى جهاز مزعوم ينشأ نتيجة لهذه المناورات الخادعة ، وأن تمتنع عن التعاون مع اى نظام عميل قد تفرضه ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية على الشعب النامبيبي متجاهلة القرارات المتصلة بالموضوع الصادرة عن مجلس الامن وعن الجمعية العامة . واللجنة ان تدد بشدة بآخر المناورات التي قام بها نظام بريتوريا الاحتلالي والرامية لاصدار اعلان من جانبه للاستقلال في ناميبيا ، تكرر طلبها بأن يقبل نظام الحكم هذا بدون شرط قرارات الامم المتحدة بشأن هذه المسألة وأن ينفذها بدقة .

(٧) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد أن الحل السياسي الوحيد لناميبيا يجب أن يقوم على اساس انهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي ، وسحب قواتها المسلحة ، وعلى اساس ممارسة الشعب النامبيبي كله ، بحرية ودون قيود ، حقه في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا متحدة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ولهذه الغاية تؤكد اللجنة من جديد الحاجة الى اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة في كامل اقليم ناميبيا بوصفها كيانا سياسيا واحدا ، وفقا لقرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ . وفي هذا الصدد ، تشيد اللجنة بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الضريبية لما اعربت عنه من استعداد للاشتراك في انتخابات حرة نزيهة وللقدر الكبير الذى ابدته من روح التعاون والمرونة طيلة فترة عملية المفاوضات التي تم الاضطلاع بها بموجب احكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ . وتؤكد اللجنة من جديد تأييدها المستمر لشعب ناميبيا الباسل وحركة تحرره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الضريبية في كفاحهم البطولي الذى يخوضونه بجميع ما لديهم من وسائل ، بغية انهاء احتلال نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا غير الشرعي والوحشي لبلادهم ، وتحقيق هدفهم الذى كافحوا من أجله طويلا وهو نيل السيادة والاستقلال الكاملين ، وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

(٨) **وتطالب اللجنة الخاصة بأن تفرج جنوب افريقيا عن جميع السجناء السياسيين النامبيين ،** بمن فيهم جميع من سجنوا أو اعتقلوا بصد " جرائم " تقع تحت طائلة ما يسمى بقوانين الأمن الداخلي ، سواء وجه لهؤلاء النامبيين اتهام او حوكموا ، أو كانوا معتقلين دون اتهام ،

وسواء كان ذلك في ناميبيا أو في جنوب افريقيا ؛ وتطالب جنوب افريقيا بأن تكفل لجميع الناميبيين ، الموجودين حاليا في المنفى لأسباب سياسية ، أن يعودوا الى بلدتهم ، دون التعرض لخطر الاعتقال أو الاحتجاز أو الازهاب والسجن أو الموت ؛ وتؤكد من جديد أن حركة التحرير الوطني لناميبيا ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفريسية ، هي الممثل الوحيد والأصيل للشعب الناميبى ، وتناشد جميع الدول الأعضاء أن تمنح المنظمة كافة ما يلزم من دعم ومساعدة في كفاحها من أجل تحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية داخل ناميبيا حرة .

(٦) وتدين اللجنة الخاصة بقوة ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية لقمعها الواسع النطاق لشعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفريسية ، رامية الى أن توجد ، بين أمور أخرى جو من الارهاب والرعب لتفرض على الشعب الناميبى ترتيبا سياسيا يستهدف تقويض السلامة الاقليمية لناميبيا ووحدها واطالة امد سياسة الفصل العنصرى القاسية . وتدين اللجنة ، بشكل خاص ، المحاولات المستمرة والمنظمة التي يبذلها نظام الاحتلال لتقويض المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفريسية وتشويه سمعتها وتحطيمها .

(١٠) وتدين اللجنة الخاصة جنوب افريقيا لتعزيز قوتها العسكرية في ناميبيا ، وتجنيدها وتدريبها ناميبيين للاشتراك في جيوش قبلية ، واستخدامها غير الشرعى لاقليم ناميبيا لشن أعمال عدوانية ضد بلدان افريقية مستقلة ، واستمرار قيامها لأغراض عسكرية بنقل الناميبيين بالقوة من منطقة الحدود الشمالية للاقليم واستمرارها في انشاء قواعد عسكرية جديدة . وفي هذا الصدد ذاته ، تدين اللجنة الخاصة التعاون العسكرى المستمر بين جنوب افريقيا وبعض الدول الفريسية وغيرها من الدول . وتعرب عن شديد قلقها لاستمرار تعاون تلك الدول معها في الميدان النووى . وترى اللجنة أن اى تعاون من جانب دول فريسية وغيرها من الدول مع جنوب افريقيا في الميدان العسكرى ، وكذلك في تطوير جنوب افريقيا لأسلحة نووية ، يشكل انتهاكا خطيرا لقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٧ الخاص بفرض حظر عسكرى على جنوب افريقيا ، ويشكك في تهديدا للمسلم والأمن الدوليين ، ومن ثم تدعو الى انهاء كل تعاون مع نظام الحكم هذا فورا في تلك الميادين .

(١١) ان اللجنة الخاصة ، ان تؤكد من جديد ، ان الموارد البحرية والمعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية لناميبيا هي ارث للشعب الناميبى لا ينتهك ولا خلاف عليه ، تدين وترفض رفضا باتا قيام جنوب افريقيا بطريقة غير شرعية ومن جانب واحد بتوسيع حدود بحرها الاقليمي وعلان المنطقة المتاخمة لساحل ناميبيا منطقة اقتصادية ، وكذلك استغلالها غير الشرعى لموارد الاقليم البحرية . وتدين اللجنة الخاصة المصالح الاقتصادية لجنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الاجنبية التي ما تزال تستغل وتنهب الموارد البشرية والطبيعية للاقليم ، في تجاهل للمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ،

الذي أصدره مجلس الامم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ (٣) ، وتطالب بوقف هذا الاستغلال فورا . وتطالب اللجنة الدول التي ما تزال شركاتها عبر الوطنية تعمل في ناميبيا تحت الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا ان تمتثل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وذلك بسحب كافة استثماراتها فورا من ناميبيا وانهاء تعاونها بصفة عامة مع ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية .

(١٢) ونظرا لتزايد لجوء جنوب افريقيا الى استخدام القوة من أجل اطالة امد سيطرتها غير الشرعية على الاقليم ورفضها السافر الامتثال لأحكام قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) وما تقوم به من أعمال عدوانية متكررة ضد دول افريقية مجاورة ، توصي اللجنة الخاصة بأن يجتمع مجلس الامن على وجه الاستعجال للنظر في فرض جزاءات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وذلك بغية ضمان امتثال نظام حكم جنوب افريقيا على وجه السرعة لمقررات مجلس الأمن .

(١٣) وتود اللجنة الخاصة أن تشيد ، بشكل خاص ، بحكومات دول المواجهة للالتزامها بنصرة قضية قيام ناميبيا حرة ومستقلة ، باعتبارها كيانا سياسيا موحدا ، وبجهودها الدؤوبة في تقديم جميع انواع المساعدة المعنوية والمادية ، مهما كلفها ذلك ، لشعب ناميبيا الباسل وحركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفريية .

(١٤) ان اللجنة الخاصة ، ادراكا منها لولاية مجلس الامم المتحدة لناميبيا بصفتها السلطة الشرعية الوحيدة لناميبيا الى أن تنال الاستقلال ، تؤكد من جديد دعمها لانشطة المجلس ، وتؤيد السياسات والبرامج التي حددها المجلس بالتعاون مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفريية لتعزيز تقرير المصير والاستقلال للشعب الناميبى . وتؤيد اللجنة بشدة اعلان الجزائر وبرنامج العمل المتعلق بناميبيا الذي اعتمده المجلس في (حزيران / يونيه ١٩٨٠) (٤) . كما تطلب على وجه الاستعجال من جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة الاخرى أن تواصل تقديم الدعم السخي لكافة برامج المساعدة التي ينظمها المجلس والتي تعود بالنفع على الناميبيين في المنفى واعداد الناميبيين للخدمة في ناميبيا حرة ومستقلة حقا . واللجنة ، ان تعرب عن عزمها على العمل في تعاون وثيق مع المجلس ، تؤيد تأييدا كاملا اقتراح المجلس الداعي الى عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٨١ لنصرة كفاح الشعب الناميبى .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٤ ألف (A/9624/Add.1) ، الفقرة ٨٤ . صدر هذا المرسوم في شكله النهائي في جريدة ناميبيا ، العدد ١ .

(٤) A/35/285-S/13991 ، المرفق . للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الخامسة والثلاثون ، ملاحق نيسان / ابريل و أيار / مايو و حزيران / يونيه . ١٩٨٠ .

(١٥) ونزلنا لحملة الدعاية الكبيرة التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا بهدف اطالة أمد احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، تكرر اللجنة الخاصة طلبها من الأمين العام ان يزيد من الجهود المكثفة التي يبذلها ، من خلال كل وسائل الاعلام المتاحة ، من أجل تعبئة الرأي العام العالمي ضد السياسة التي تتبعها تلك الحكومة فيما يتعلق بناميبيا . وفي هذا الصدد ترهب اللجنة بالمؤتمر الدولي المرتقب للتضامن مع شعب ناميبيا ، المزمع عقده في باريس في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، بناء على مبادرة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الضربية في ناميبيا .

(١٦) تقرر اللجنة الخاصة ابقاء الحالة والتطورات في الاقليم قيد الاستعراض المستمر .

الفصل التاسع *

الصحراء الغربية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة الصحراء الغربية في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٠ .

٢ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٠٤ / ٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية العامة ، بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فوراً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة . . . بوضع مقترحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٣٧ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، الذي طلبت الجمعية بموجب الفقرة ٨ منه الى اللجنة الخاصة " أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية بوصفها مسألة ذات أولوية وتقدم تقريراً في هذا الصدد الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " .

٣ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم (A/AC.109/621) .

٤ - ولتت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٧٤ طلب استماع تقدم به وفد للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة بوليساريو) . وقد أدلى السيد مجيد عبد الله (جبهة بوليساريو) ببيان في الجلسة ذاتها (A/AC.109/PV.1174) . كما تكلم ممثلان إيراني وكوبيان (A/AC.109/PV.1174) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٥ - قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، وعقب بيان أدلى به الرئيس (A/AC.109/PV.1174) ، النظر في هذا البند في دورتها القادمة ، مع مراعاة ما قد تصدره الجمعية العامة من توجيهات في هذا الشأن في دورتها الخامسة والثلاثين . وتيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في هذا البند ، قررت اللجنة احالة الوثائق ذات الصلة بالموضوع الى الجمعية .

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23(Part V) .

الفصل العاشر *

تيمور الشرقية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة تيمور الشرقية في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٠ .

٢ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٩٤/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية العامة بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار من اللجنة " مواصلة التماس الوسائـل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تتل بعد استقلالها ، والقيام خاصة : . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ بشأن مسألة تيمور الشرقية .

٣ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل من اعداد الأمانة العامة تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالأقليم (A/AC.109/623) . كما كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة في ٨ آب/ أغسطس ١٩٨٠ ، موجهة الى رئيسها من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة (A/AC.109/622) .

٤ - وفي الجلسة ١١٧٤ ، أدلى ممثل اندونيسيا ببيان (A/AC.109/PV.1174) . وفي الجلسة ذاتها ، لبثت اللجنة الخاصة طلب استماع تقدم به السيد خوسيه لويس ويتيريس عن الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (فريتيلين) . وأدلى ممثل البرتغال ببيان (A/AC.109/PV.1174) . وأدلى السيد ويتيريس ببيان (A/AC.109/PV.1174) . وأدلى ممثل اندونيسيا ببيان اضافي (A/AC.109/PV.1174) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٥ - قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، في جلستها ١١٧٤ ، المعقودة في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٠ ، وعقب بيان ادلى به الرئيس (A/AC.109/PV.1174) ، النظر في هذا البند في دورتها القادمة ، مع مراعاة ما قد تصدره الجمعية العامة من توجيهات في هذا الشأن في دورتها الخامسة والثلاثين. وتيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في هذا البند ، قررت اللجنة احالة الوثائق ذات الصلة بالموضوع الى الجمعية .

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23(Part V) .

الفصل الحادي عشر*

جبل طارق

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٠ .
- ٢ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما في ذلك بوجه خاص القرار ٩٤/٣٤ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، **من اللجنة** ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تتل بعد استقلالها والقيام خاصة : . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها المقرر ٤١٢/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن مسألة جبل طارق .
- ٣ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم (A/AG.109/603 و Corr.1) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٤ - قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، **وعقب بيان ادلى به الرئيس (A/AG.109/PV.1174) ، مواصلة النظر في هذا البند في دورتها القادمة ، مع مراعاة أية توجيهات في هذا الصدد قد تصدرها اليها الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والثلاثين .** وتيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في هذا البند ، قررت اللجنة احالة الوثائق ذات الصلة بالموضوع الى الجمعية .

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23(Part V) .

الفصل الثاني عشر *

بروني

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٠ .

٢ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجت الجمعية ، بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تتل بعد استقلالها ، والقيام خاصة : . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها مقرر الجمعية ٣٤/١٣ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن مسألة بروني .

٣ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالأقليم (A/C.109/617 و Corr.1) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٤ - قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، وعقب بيان أدلى به الرئيس (A/C.109/PV.1174) ، النظر في هذا البند في دورتها القادمة ، مع مراعاة ما قد تصدره الجمعية العامة من توجيهات في هذا الشأن في دورتها الخامسة والثلاثين . وتيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في هذا البند ، قررت اللجنة إحالة الوثائق ذات الصلة بالموضوع الى الجمعية .

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23(Part V) .

الفصل الثالث عشر*

توكيلاو

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان من بين ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، باعتمادها المقترحات المقدمة من الرئيس والمتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) ،
احالة مسألة توكيلاو الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة في موضوع الاقليم في جلستها ١١٧٩ و ١١٨١ المعقودتين في ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٠ على التوالي .
- ٣ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية العامة بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تتل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها مقرر الجمعية العامة ٣٤/١٠ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، والذي رجحت فيه الجمعية من اللجنة " أن تقوم ، بالتعاون مع الدولة القائمة بالادارة ، بمواصلة البحث عن أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص توكيلاو ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة جديدة الى هذا الاقليم في مرحلة مناسبة " .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم (A/AC.109/602) .
- ٥ - وقد اشترك ممثل نيوزيلندا ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، أدلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ببيان أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1179) قدم به تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/PV.1359) الذي تضمن سردا لنظرها في موضوع الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ببيانات ممثلو نيوزيلندا ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وشيلي واستراليا ، فضلا عن الرئيس (A/AC.109/PV.1179) .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part V) .

٨ - وفي الجلسة ١١٨١ المعقودة في ٢١ آب/أغسطس ، وعلى أساس المشاورات المتصلة بالمسألة ، قدم مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة تعديلات شفوية (A/AC.109/PV.1181) على الفقرة ٦ (٧) من التقرير (A/AC.109/L.1359) بحيث يستعاض عن الفقرة الاصلية التالي نصها :

" (٧) وتحيط اللجنة الخاصة علماً بأن التنمية الاقتصادية للاقليم تسير بصورة مرضية . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة باهتمام نفاذ تشريع اعتباراً من (نيسان / ابريل ١٩٨٠) يمكّن توكيلاو من اقامة منطقة اقتصادية خالصة تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل ، وذلك وفقاً لرغبات شعب الاقليم . وترحب اللجنة بتأكيدات الدولة القائمة بالادارة بأن منافع هذه المنطقة الاقتصادية ستعود خالصة لشعب الاقليم . "

بالفقرة التالية :

" (٧) وتحيط اللجنة الخاصة علماً بأن التنمية الاقتصادية للاقليم تسير بصورة مرضية . وفي هذا الصدد تلاحظ اللجنة باهتمام نفاذ تشريع اعتباراً من (نيسان / ابريل ١٩٨٠) يقضي باقامة منطقة اقتصادية خالصة تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل في توكيلاو ، وذلك وفقاً لرغبات شعب الاقليم . وهي ترحب بتأكيدات الدولة القائمة بالادارة بأن منافع هذه المنطقة الاقتصادية ستعود خالصة لشعب الاقليم . "

٩ - وبعد الاستماع الى بيان أدلى به ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (A/AC.109/PV.1181) ، اعتمدت اللجنة الخاصة في الجلسة ذاتها التقرير بالصورة التي نقح بها شفويًا (أنظر الفقرة ٨ أعلاه) ، وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (أنظر الفقرة ١١ أدناه) ، على أساس أن التحفظات التي أعرب عنها الأعضاء سوف تثبت في محضر الجلسة .

١٠ - وفي ٢٢ آب/أغسطس ، أحيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة لاستعراض نظر حكومته اليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١١ - يرد فيما يلي نص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بتوكيلاو التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٨١ المعقودة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، والتي وردت اشارة اليها في الفقرة ٩ أعلاه :

- (١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب توكيلاو ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ .
 - (٢) وان تدرك اللجنة الخاصة تمام الادراك الظروف الخاصة لتوكيلاو والناجمة عن عوامل منها حجمها وموقعها الجغرافي وسكانها ومواردها الطبيعية المحدودة ، تعرب من جديد عن رأيها في أن هذه الظروف ينبغي ألا تعوق بأي شكل من الأشكال تنفيذ
- الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة مع التقدير رغبة الدولة القائمة بالادارة في مواصلة تعاونها الوثيق مع اللجنة ومع الأمم المتحدة في ممارسة مسؤولياتها ازاء توكيلاو .

(٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة مع التقدير كذلك النهج الذي تتبعه الدولة القائمة بالادارة في لرهاف وحي شعب توكيلاو للطرق المفتوحة أمامه والمحاولات التي تبذلها الدولة القائمة بالادارة ، ضمن برنامج التثقيف السياسي ، لاشراك القيادة التقليدية للاقليم في تطوره السياسي . وتلاحظ القرار الذي اتخذ لادخال الخدمة العامة في نطاق النظام السياسي لتوكيلاو وقرار الفونو العام باقامة لجنة استشارية للميزانية لتقديم النصح بشأن المسائل المالية . وترى اللجنة الخاصة أن هذه التطورات تشكل خطوة هامة الى الأمام في تطور الاقليم نحو ممارسة الشعب لحقوقه غير القابلة للتصرف .

(٥) وترحب اللجنة الخاصة بالمشاركة المتزايدة للاقليم في مختلف الاجتماعات الاقليمية وفي محافل منطقة جنوب المحيط الهادى . وترحب اللجنة أيضا بالزيارات الكثيرة التي يقوم بها قادة الاقليم وكبار موظفيه العموميين للدول المجاورة ، والتي ترمي الى زيادة وعيهم السياسي وقدراتهم وخبرتهم ومعرفتهم السياسية ، مما يسهم بفعالية في أى قرار مستدير يتعلق بمستقبل الاقليم .

(٦) وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح ، وهي تشير الى استعداد الدولة القائمة بالادارة لأن تسترشد برغبات الشعب فيما يتعلق بمستقبله ، الأمر الذي يتفق تماما مع الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، ان الدولة القائمة بالادارة قد أكدت لشعب توكيلاو انها ستواصل تقديم مساعدتها الادارية والمالية والفنية له ، اذا أراد ذلك ، في حال ابداءه رغبته في تغيير مركزه الحالي .

(٧) وتحيط اللجنة الخاصة علما بأن التنمية الاقتصادية للاقليم تسيير بصورة مرضية . وفي هذا الصدد تلاحظ اللجنة باهتمام نفاذ تشريع اعتبارا من ١ نيسان / ابريل ١٩٨٠ يقضي باقامة منطقة اقتصادية خالصة تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل في توكيلاو ، وذلك وفقا لرغبات شعب الاقليم . وهي ترحب بتأكيدات الدولة القائمة بالادارة بأن منافع هذه المنطقة الاقتصادية ستعود خالصة لشعب الاقليم .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة مع التقدير الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة القائمة بالادارة لادخال تحسينات في ميادين الصحة العامة والأشغال العامة والتعليم . وترحب اللجنة ، بوجه خاص ، بتعيين مستشار تربوى من نيوزيلندا لمراجعة المناهج الدراسية بقصد ترقية مستويات التدريس .

(٩) وتكرر اللجنة الخاصة الاعراب عن تقديرها للوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات والهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك للمنظمات الاقليمية ، لما تقدمه من مساعدات لتوكيلاو ، وتطلب الى هذه الهيئات مواصلة تقديم المساعدة للاقليم .

(١٠) وان اللجنة الخاصة ، ان لا يفوتها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة وسيلة فعالة لتقييم الحالة في الأقاليم ، وان تشير الى أن البعثة الزائرة التي أوذت عام

١٩٧٦ رأت أن الأوضاع في توكيلاو ينبغي أن تظل موضع استعراض مستمر (١) ، تعرب عن رأيها في أنه ينبغي أن تظل مسألة ارسال بعثة ثانية الى الاقليم ، في وقت مناسب ، قيد النظر ، على أن تراعى على وجه الخصوص رغبات شعب توكيلاو .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السابع عشر ، الفقرة ١١ (٤٠) .

الفصل الرابع عشر*

بيتكيرن

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان من بين ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، باعتمادها المقترحات المقدمة من الرئيس والمتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AG.109/L.1352) ، إحالة مسألة بيتكيرن الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في موضوع الاقليم في جلستها ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ .
- ٣ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تتل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . ونح اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من آثار الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها مقرر الجمعية العامة ٣٤/١٥ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، الذي قررت الجمعية بموجبه ارجاء النظر في مسألة بيتكيرن الى دورتها الخامسة والثلاثين .
- ٤ - وكان مفروضا على اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة وتتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم (A/AG.109/594) .
- ٥ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ، أدلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ببيان أمام اللجنة الخاصة (A/AG.109/PV.1167) قدم فيه تقرير اللجنة الفرعية (A/AG.109/L.1355) الذي يتضمن سردا لنظرها في موضوع الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة وأقرت مشروع توافق الآراء الوارد فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) .
- ٨ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ، أحيل نص توافق الآراء الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لاستعراضه نظار حكومته اليه .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part V) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٩ - فيما يلي نص توافق الآراء المتعلق ببيتكيرن ، الذي اعتمده اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، والذي وردت اشارة اليه في الفقرة ٧ أعلاه :

" ان اللجنة الخاصة ، وقد درست مسألة بيتكيرن ، تحيط علما بالبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والذي يؤكد رغبة الدولة القائمة بالادارة في مناقشة أي تغيير للمركز الدستوري مع شعب الاقليم متى رغب هذا الشعب في ذلك . وتلاحظ اللجنة أن انخفاض عدد السكان تدريجيا الى حجمه الحالي ، نتيجة للهجرة ، لا يزال يطرح مسألة قدرة أهل الجزيرة على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للتعليم والرعاية الصحية وانزال الزوارق الطويلة التي تعتمد عليها تجارتهم مع السفن المارة . وتطلب اللجنة مرة أخرى الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل حماية مصالح شعب الاقليم . وتلاحظ اللجنة بارتياح أن من المتوقع أن يزداد الدخل زيادة ملحوظة نتيجة البدء ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، في بيع طوابع بريد بيتكيرن الى هواة جمع الطوابع في ٩٧ مكتبا بادارة البريد الاسترالية " .

الفصل الخامس عشر*

سانت هيلانة

ألف - نزار اللجنة الخاصة في المسألة

١ - كان من بين ما قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، باعتمادها المقترحات التي قدمها الرئيس فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) إحالة مسألة سانت هيلانة إلى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في موضوع الأقاليم في جلستها ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ .

٣ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٤ / ٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنسل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها مقرر الجمعية العامة ٣٤ / ١١١ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ الذي طلبت فيه الجمعية إلى اللجنة الخاصة أن " تعتمد ، بالتعاون المستمر مع الدولة القائمة بالادارة ، إلى التماس أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يتعلق بسانت هيلانة " .

٤ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة وتتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالأقاليم (A/AC.109/598) .

٥ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .

٦ - وفي الجلسة ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ، قدم مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1167) ، تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1356) الذي يتضمن سرداً لنظريتها في موضوع الأقاليم .

٧ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة وأقرت مشروع توافق الآراء الوارد فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) .

٨ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ، أحيل نص توافق الآراء إلى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة لاستعراضه نظر حكومته إليه .

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23(Part V) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٩ - يرد فيما يلي نص توافق الآراء المتعلق بسانت هيلانة ، الذي اعتمده اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، والذي وردت اشارة اليه في الفقرة ٧ أعلاه :

(١) ان اللجنة الخاصة ، وقد استمعت الى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ودرست الأحوال في سانت هيلانة خلال الفترة المستعرضة ، تؤكد من جديد حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ . وتلاحظ اللجنة التزام حكومة المملكة المتحدة باحترام رغبات شعب سانت هيلانة في هذا الصدد ، وتلاحظ باهتمام اجراء انتخابات عامة في جزيرة ترستان دا كونيا . وتحث اللجنة الدولة القائمة بالادارة على مواصلة اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان تحقيق الاهداف الواردة في الاعلان ، فيما يختص بهذا الاقليم ، تحقيقا سريعا وتاما ، بالتشاور مع ممثلي شعب سانت هيلانة المنتخبين انتخابا حرا .

(٢) تلاحظ اللجنة الخاصة باهتمام البيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة ومفاده أنه نتيجة لزيادة النشاط في مجال بناء المساكن ، واتمام عدد من مشاريع بناء الهياكل الاساسية وتطوير صناعة الحرف اليدوية المحلية ، فان الحالة الاقتصادية في سانت هيلانة قد تحسنت خلال الفترة المستعرضة وان كان القطاع التجاري ظل متأثرا بالتضخم العالمي .

(٣) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد أن استمرار الدولة القائمة بالادارة في تقديم المساعدات الانمائية ، بالاضافة الى المساعدات التي قد يكون في وسع المجتمع الدولي تقديمها ، يشكل وسيلة هامة لتطوير الامكانيات الاقتصادية للاقليم ولدعم قدرة شعبه على أن يحقق تحقيقا تاما الاهداف الواردة في الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الخصوص ، تلاحظ اللجنة تعهد الدولة القائمة بالادارة بمواصلة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ، بما في ذلك النهوض بالزراعة ، ومصائد الاسماك ، والغابات ، بالتعاون مع سكانه وممثليهم المنتخبين .

(٤) وان اللجنة الخاصة ، ان تنوّه بالموقف الايجابي للدولة القائمة بالادارة فيما يتعلق بمسألة استقبال بعثات زائرة ، ترى أنه ينبغي ابقاء مسألة احتمال ايفاد مثل هذه البعثة الى سانت هيلانة في وقت ملائم قيد النظر .

(٥) وتقرر اللجنة الخاصة مواصلة النظر في مسألة سانت هيلانة في دورتها القادمة ، مع مراعاة القرار الذي تتخذه الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

الفصل السادس عشر*

ساموا الأمريكية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان من بين ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، باعتمادها المقترحات التي قدمها الرئيس فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) احالة مسألة ساموا الأمريكية الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في موضوع الأقليم في جلستها ١١٧٩ و ١١٨٠ المعقودتين في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ .
- ٣ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة بما يلي : وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٣٤/٣٥ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، والذي رجحت الجمعية من اللجنة بموجب الفقرة ١٠ منه " مواصلة التماس أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يتصل بساموا الأمريكية ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى الاقليم بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة " .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة في اثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل اعدتها الأمانة العامة تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم (A/AC.109/610) .
- ٥ - وقد اشترك ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة خلال نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، عرض مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1179) تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1378) الذي يتضمن سردا لنظرها في موضوع الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ١١٨٠ ، المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة وأقرت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part V) .

٨ - وفي ٢١ آب/أغسطس ، أحيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للمولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة لاستعراض نظر حكومته اليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٩ - يرد فيما يلي نص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بساموا الأمريكية التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٨٠ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، والتي وردت اشارة اليها في الفقرة ٧ أعلاه :

- (١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب ساموا الأمريكية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ .
- (٢) وتكرر اللجنة الخاصة الاعراب عن رأيها أن عوامل ، مثل الحجم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ، ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال التنفيذ السريع للاعلان ، الذي ينطبق تماما على الاقليم .
- (٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة مع التقدير استمرار اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في المناقشات المتعلقة بالاقليم ، ميسرة بذلك للجنة اجراء دراسة أوفى وأجدي عن ساموا الأمريكية .
- (٤) وتحيط اللجنة الخاصة علما بتقرير اللجنة الثانية المؤقتة المعنية بدراسة المركز السياسي والمؤلفة من ١٢ عضوا (١) ، الذي رفضت فيه مختلف الخيارات بشأن المركز المقبل للاقليم . وتلاحظ اللجنة الخاصة ان اللجنة الثانية المؤقتة عند رفضها لهذه الخيارات ، قد أكدت أن بعضها يشكل تهديدا للهيكال الاجتماعي التقليدي لساموا .
- (٥) وفي هذا الخصوص ، ترى اللجنة الخاصة ان الدولة القائمة بالادارة لا تزال ملتزمة بتنفيذ برنامج شامل للتعليم السياسي يكفل توعية شعب ساموا الأمريكية توعية تامة بحقوقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ولذلك تطلب اللجنة من الدولة القائمة بالادارة اتخاذ كافة الخطوات اللازمة للتعجيل بعملية انهاء الاستعمار وفقا للاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة ومن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، على ان تؤخذ في الحسبان الرغبات التي امرب عنها شعب ساموا الامريكية .

(١) أنظر : A/AC.109/610 ، الفقرة ١٥ .

(٦) وتشدد اللجنة الخاصة على ما تتحمله الدولة القائمة بالادارة ، بموجب الميثاق ، من مسؤولية عن ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم .

(٧) وتلاحظ اللجنة الخاصة باهتمام ان مكتب تخطيط التنمية الاقتصادية التابع لحكومة ساموا الأمريكية قد أتم صياغة الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية ، التي تركز على استراتيجية اقتصادية شاملة للتنمية تستهدف تنوع اقتصاد الاقليم . وتلاحظ اللجنة ان وثائق التخطيط تتعلق بالتنمية الاقتصادية ، واستخدام الأراضي ، والاسكان .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح ان حكومة ساموا الأمريكية تعمل على رفع مستوى تعاونها الاقليمي مع الدول الناشئة في جنوب المحيط الهادئ ، وكذلك مع المؤسسات الاقليمية لتعزيز الرفاه الاقتصادي للمنطقة .

(٩) وتحت اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على العمل ، بالتعاون مع حكومة ساموا الأمريكية ، على ضمان حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف ، في التمتع بموارده الطبيعية عن طريق اتخاذ التدابير الفعالة التي تضمن حق الشعب في امتلاك هذه الموارد الطبيعية والتصرف فيها والسيطرة على استثمارها في المستقبل والحفاظ على هذه السيطرة .

(١٠) وتشير اللجنة الخاصة الى موقف حكومة الولايات المتحدة الايجابي من مسألة استقبال بعثات زائرة تابعة للأمم المتحدة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وتكرر الاعراب عن أملها في أن توافق الدولة القائمة بالادارة على قيام بعثة من هذا النوع بزيارة ساموا الأمريكية قريبا كما يتسنى للجنة الحصول على معلومات مباشرة عن الأوضاع السائدة في الاقليم والتحقق من رغبات شعبه وأمانه فيما يتعلق بمستقبله .

الفصل السابع عشر*

غوام

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان من بين ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، باعتمادها المقترحات المقدمة من رئيسها فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) إحالة مسألة غوام إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة غوام في جلستها ١١٧٩ و ١١٨٠ المعقودتين في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ .
- ٣ - وقد أخذت اللجنة في اعتبارها ، عند نظرها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٤ / ٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) في جميع الاقاليم التي لم تتل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها قرار الجمعية ٣٤ / ٣٩ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، الذي رجحت الجمعية من اللجنة بموجب الفقرة ١٣ منه " ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام ، وذلك في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة " .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة وتتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم (A/AC.109/606) .
- ٥ - وقد اشترك ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة خلال نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، قدم مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1179) ، تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1370) الذي تضمن سردا لنظرها في موضوع الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ١١٨٠ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، وعقب الاستماع إلى بيان أدلى به ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (A/AC.109/PV.1180) ، اعتمدت اللجنة الخاصة التقرير (A/AC.109/L.1370) ، وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) على أساس أن التحفظات التي اعرب عنها أعضاء اللجنة سترد في محضر الجلسة .
- ٨ - وفي ٢١ آب/أغسطس ، احيل نص الاستنتاجات والتوصيات إلى الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة لاستعراضه نظر حكومته اليه .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من (A/35/23(Part V) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٩ - يرد أدناه نص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بغوام ، التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٨٠ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، والتي وردت إشارة إليها في الفقرة ٧ أعلاه :

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب غوام ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال طبقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد اقتناعها بأن عوامل مثل الحجم الاقليمي والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي الا تؤخر بأي حال من الاحوال تنفيذ الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، فيما يتعلق بهذا الاقليم .

(٣) وتعرب اللجنة الخاصة عن تقديرها للولايات المتحدة الامريكية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، لتعاونها الذي مكن اللجنة من اجراء دراسة اجمدى وأكثر الماماً بحقائق مسألة غوام ، بغية مواصلة عملية انهاء الاستعمار توطئة لتنفيذ الاعلان تنفيذاً كاملاً وسريعاً .

(٤) وان تحيط اللجنة الخاصة علماً بالنتائج التي توصلت اليها بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة الى غوام في عام ١٩٧٩ (١) ، ولا سيما كون الدولة القائمة بالادارة لم تقدم الى شعب الاقليم شرحاً كافياً للخيارات المطروحة أمامه ، وان تلاحظ كذلك سياسة الدولة القائمة بالادارة المعلن عنها حديثاً والتي تقول هذه الدولة ان الهدف منها هو تعزيز وتشجيع تقرير المصير وكذلك الخطوات الجارية اتخاذها في الاقليم لمعالجة مسألة المركز السياسي المقبل ، فان اللجنة ، وقد وضعت في اعتبارها المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان ، تشير الى ان على الدولة القائمة بالادارة التزاماً بأن تضمن ابقاء شعب الاقليم على علم تام بحقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٥) تذكر اللجنة الخاصة القول بأن الدولة القائمة بالادارة ملزمة بأن تهيئ في الاقليم ظروفاً تمكن شعب غوام من القيام ، بحرية ودون أي تدخل ، بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وتتطلب اللجنة كذلك الى الدولة القائمة بالادارة أن تقوم ، مراعية الرغبات المعلنة لشعب غوام ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق .

باتخاذ كل الخطوات الضرورية للاسراع في عملية انهاء استعمار الاقليم وفقا للأحكام ذات الصلة التي تضمنها الميثاق والاعلان .

(٦) واللجنة الخاصة ان تشير الى القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن القواعد العسكرية في الاقليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تسلم بأن وجود القواعد العسكرية يمكن أن يشكل عاملا يعرقل تنفيذ الاعلان ، وتؤكد من جديد اعتقادها الراسخ بأن وجود القواعد العسكرية في غوام ينبغي ألا يمنح شعب الاقليم من ممارسة حقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان ولمقاصد الميثاق ومبادئه .

(٧) وتشدد اللجنة الخاصة على ما تتحمله الدولة القائمة بالادارة ، بموجب الميثاق ، من مسؤولية عن ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم . وفي هذا الصدد ، تطلب اللجنة الى الدولة القائمة بالادارة اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتقوية اقتصاد الاقليم وتويعه بغية تقليل اعتماده المفرط على المؤسسة العسكرية .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة في هذا الشأن ان البعثة الزائرة للاقليم في عام ١٩٧٩ قد افادت بأن احدى العقبات التي تحول دون التنمية الاقتصادية تتمثل في حالة الشك التي تكتنف الأراضي التي تحتفظ بها السلطات الاتحادية .

(٩) وان تلاحظ اللجنة الخاصة ما يقدمه صيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة وتطوير صناعة النقل ، من امكانات هائلة لتتويج التنمية الاقتصادية لغوام ، فانها تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تعمل بالتعاون مع حكومة الاقليم من أجل ازالة القيود التي تحد من النمو في هذه المجالات . وتلاحظ اللجنة كذلك أن المجلس التشريعي لغوام قد اعتمد مشروع قانون يمنح الاقليم السيطرة على كل أعمال البحث والادارة والاستكشاف والاستغلال المتعلقة بالموارد في منطقة تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل .

(١٠) تحت اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ تدابير فعالة لحماية وضمان حقوق شعب غوام في موارده الطبيعية ، وعقده في تحقيق السيطرة على تميمتها في المستقبل وفي الاحتفاظ بهذه السيطرة . وترجو اللجنة من الدولة القائمة بالادارة ان تتخذ كل الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الاقليم .

(١١) وتحيط اللجنة الخاصة علما بأن العبادئ التوجيهية المراد بها وقف تدفق العمال الاجانب المؤقتين قد ساهمت في منع تدفق هور أجور العمال المحليين وظروف عملهم . بيد ان اللجنة تود ان تسجل قلقها ازاء الانباء التي تحدثت عن حالات العمال الاجانب الذين عاد البعض منهم الى وطنهم دون تسلم الأجر المستحق لهم .

(١٢) وان تلاحظ اللجنة الخاصة تشكيل قوة عمل في آذار/مارس ١٩٨٠ ، فانها تطلب الى اللجنة القائمة بالادارة ان تعمل على احياء وتطوير وتشجيع لغة وثقافة شعب تشامورو ، الذي يشكل نحو ٥٥ في المائة من سكان الاقليم . كما ان اللجنة تحض على مواصلة هذه الجهود .

(١٣) وان اللجنة الخاصة ، ان لا يفوتها ان البعثات الزائرة للاقاليم الصغيرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الاقاليم التي تزورها ، فانها ترى انه من الضروري ابقاء امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى غوام في موعد مناسب قيد النظر . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة مع الارتياح استعداد الولايات المتحدة لاستقبال البعثات الزائرة للاقاليم الموضوعة تحت ادارتها .

الفصل الثامن عشر *

اقليم جزر المحيط الهادى * المشمول بالوصاية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان من بين ما قرره اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩ ، باعتمادها المقترحات المقدمة من رئيس اللجنة فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) احالة مسألة اقليم جزر المحيط الهادى * المشمول بالوصاية الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
 - ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم المشمول بالوصاية في جلساتها ١١٧٩ الى ١١٨١ المعقودة خلال الفترة من ٢٠ الى ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٠ .
 - ٣ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٤/٦٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجعت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فوراً وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " .
 - ٤ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في البند ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم المشمول بالوصاية (A/AC.109/613) .
 - ٥ - وفي الجلسة ١١٧٩ ، المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، قدم مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/FV.1179) تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1379) ، الذى يتضمن سرداً لنظرها في مسألة الاقليم المشمول بالوصاية .
 - ٦ - وفي الجلسة ١١٨٠ ، المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، أدلى ممثلو بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واستراليا وساحل العاج وشيلي وكذلك رئيس اللجنة الخاصة بالبيانات (A/AC.109/FV.1180) .
 - ٧ - وفي الجلسة ١١٨١ المعقودة في ٢١ آب/اغسطس قدم مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة ، على أساس المشاورات المتصلة بالموضوع ، تنقيحات شغوية للفقرة ٥ (١٢) من التقرير (A/AC.109/L.1379) بحيث يستعاض عن الفقرة الأصلية التالي نصها :
- " (١٢) وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة الخاصة مع الارتياح أن السلطات البحرية في الاقليم المشمول بالوصاية تعمل على تعزيز التشريع القائم بشأن حماية المناطق المستوية تمتد الى ٢٠٠ ميل . وتلاحظ أيضاً عزم السلطة القائمة بالادارة على تقديم المساعدة

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23(Part V) .

لضمان احترام حقوق الميكرونيزيين في هذه المناطق . وتعرب اللجنة عن أملها في أن تعود كل الفوائد المستمدة من هذه المناطق الموسعة على شعب ميكرونيزيا .

بالفقرة التالية :

" (١٢) وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة الخاصة أن السلطات البحرية للاقليم المشمول بالوصاية تعمل على تعزيز التشريع القائم المتعلق باستغلال وإدارة منطقة اقتصادية خالصة تمتد ٢٠٠ ميل والحفاظ عليها . وتعرب اللجنة عن أملها في أن تحترم حقوق شعب ميكرونيزيا في مثل هذه المنطقة وفي أن تعود عليه كل الفوائد المستمدة منها " .

٨ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة التقرير بصورته المنقحة (انظر الفقرة ٧ أعلاه) وأقرت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ١ أدناه) على أساس ان التحفظات التي أبدتها بعض الأعضاء سوف ترد في محضر الجلسة . وقد أدلى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيان (A/AC.109/FV.1181) .

٩ - وفي ٢٢ آب/أغسطس ، أحيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة لاستعراضه نظر حكومته اليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١ - يرد فيما يلي نص النتائج والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة بشأن اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية في جلستها ١١٨١ المعقودة في ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٠ والتي تورد اشارة اليها في الفقرة ٨ أعلاه :

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد الحق ، غير القابل للتصرف ، لشعب اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية في تقرير المصير والاستقلال طبقا لميثاق الأمم المتحدة وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ . كما تحيط علما باتفاق الوصاية المبرم بين السلطة القائمة بالادارة ومجلس الأمن (١) فيما يتعلق بهذا الاقليم . وتؤكد اللجنة من جديد أهمية ضمان ممارسة شعب الاقليم المشمول بالوصاية لحقوقه في هذا الصدد ممارسة كاملة وحررة ، ووفاء السلطة القائمة بالادارة بالتزاماتها كما ينبني .

(٢) وتكرر اللجنة الخاصة الاعراب عن رأيها في أن عوامل مثل الحجم والموقع الجغرافي والسكان والموارد المحدودة ، ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الاحوال التنفيذ السريع للاعلان الذي ينطبق على الاقليم انطباقا تاما .

(١) اتفاق الوصاية لاقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 1957.VI.A.1) .

(٣) ولا تزال اللجنة الخاصة تلاحظ مع الأسف رفض السلطة القائمة بالادارة التعاون مع اللجنة بشأن هذا البند باحجامها عن الاشتراك في دراسة الحالة القائمة في الاقليم المشمول بالوصاية . وتطلب اللجنة الخاصة الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية مرة أخرى ، بوصفها السلطة المعنية القائمة بالادارة ، ان تستجيب لطلباتها المتكررة بشأن حضور ممثل عنها جلسات اللجنة لتقديم المعلومات الحيوية المستكملة من أجل مساعدة اللجنة فسي وضع الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بمستقبل الاقليم المشمول بالوصاية .

(٤) واللجنة الخاصة ، ان تضع في اعتبارها العبادى الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، تكرر القول ان السلطة القائمة بالادارة ملزمة بأن تهين في الاقليم المشمول بالوصاية الظروف التي تمكن شعبه من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة ودون تدخل .

(٥) وتلاحظ اللجنة الخاصة قلق مجلس الوصاية الذي أعربت عنه للمرة الأولى البعثة التي قامت بزيارة الاقليم المشمول بالوصاية في آذار/مارس ١٩٨٠ (٢) ازاء انهاء برنامج التعليم من أجل الحكم الذاتي . وتعرب اللجنة عن أملها في الا يكون هذا القرار نهائيا نظرا الى الحاجة الى مثل هذا البرنامج لاعداد الشعب لممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

(٦) وتحيط اللجنة الخاصة علما بجميع التطورات التي حدثت في الاقليم المشمول بالوصاية خلال الفترة المستعرضة . كذلك تحيط اللجنة علما على النحو الواجب بعزم السلطة القائمة بالادارة على انهاء المفاوضات والتعاس انهاء اتفاق الوصاية بحلول عام ١٩٨١ . واللجنة ان تسلم بأنه من شأن شعوب الاقليم المشمول بالوصاية نفسها أن تقرر في النهاية مصيرها السياسي ، تطلب الى السلطة القائمة بالادارة ان تحافظ على وحدة الاقليم المشمول بالوصاية الى ان يمارس شعبه حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٧) وان اللجنة الخاصة ، ان تلاحظ ان السلطات الجديدة في الاقليم المشمول بالوصاية قد تولت بعض المسؤوليات التي تخلت عنها السلطة القائمة بالادارة ، تعرب عن أسفها ، مع ذلك ، لأن المفوض السامي لاقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية مازال يحتفظ بحق النقض في بعض المناطق . وفي هذا الصدد ، تشير اللجنة الى ان السلطة القائمة بالادارة ملزمة بحكم الواجب بنقل جميع السلطات الى القادة المنتخبين للاقليم المشمول بالوصاية .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان مجلس الوصاية يرى ان عدم التوازن الهيكلي

(٢) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة السابعة والا ربعون ، الملحق رقم ٢ (T/1816) ، الفقرة ٢٢٦ .

في اقتصاد الاقليم المشمول بالوصاية لم يخف كثيرا على ما يبدو . وتلاحظ اللجنة فضلا عن ذلك انه يبدو أن الاقتصاد الميكرونيزي يعاني بشدة من آثار التضخم والزيادات فسي تكاليف الطاقة . وتأسف اللجنة لكون الاقليم مازال يعتمد ، بسبب الافتقار الى أية تنمية اقتصادية ملموسة ، على الهبات الممنوحة من السلطة القائمة بالادارة بقدر ما كان يعتمد عليها في الماضي ، وتؤكد مجددا انه ينبغي زيادة المساعدة الاقتصادية المقدمة الى الاقليم المشمول بالوصاية للنهوض بالتنمية الاقتصادية فيه .

(٩) وان تشير اللجنة الخاصة الى توصياتها السابقة في هذا الشأن (٣) ، فانها تلاحظ بيان السلطة القائمة بالادارة الذي ذكرت فيه انه قد بدأ العمل في تنفيذ خطة التنمية الخمسية الارشادية في الاقليم المشمول بالوصاية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالهيكل الأساسية الاقتصادية .

(١٠) وفي حين لا يفوت اللجنة الخاصة ان الفرصة تتاح للسلطات المحلية لكي تحدد أولويات برامجها في حدود الميزانية ، فهي تلاحظ ان المندوب السامي مازال يحتفظ بسلطات واسعة لاتخاذ القرارات وللإشراف على ميزانية الاقليم المشمول بالوصاية . وتكرر اللجنة الاعراب بقوة عن رأيها في انه ينبغي أن يشترك الزعماء المنتخبون للاقليم المشمول بالوصاية اشتراكا كاملا في عملية اعداد الميزانية وبوجه خاص في تحديد المصروفات ذات الاولوية .

(١١) وتحت اللجنة الخاصة السلطة القائمة بالادارة على ان تواصل ، بالتساو مع سلطات الاقليم المشمول بالوصاية ، اتخاذ التدابير الفعالة لحماية وضمان حق شعب ميكرونيزيا في ملكية الموارد الطبيعية للاقليم المشمول بالوصاية والتصرف فيها ، وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي الاحتفاظ بتلك السيطرة .

(١٢) وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة الخاصة ان السلطات الهديرية للاقليم المشمول بالوصاية تعمل على تعزيز التشريع القائم المتعلق باستغلال وادارة منطقة اقتصادية خالصة تمتد ٢٠٠ ميل والحفاظ عليها . وتعرب اللجنة عن أملها في ان تحترم حقوق شعب ميكرونيزيا في مثل هذه المنطقة وفي ان تعود عليه كل الفوائد المستمدة منها .

(١٣) وتلاحظ اللجنة بارتياح المساعدة المادية التي يواصل تقديمها للاقليم المشمول بالوصاية كل من منظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومعهد الأمم المتحدة لتنمية آسيا والمحيط الهادئ* ، ولجنة جنوب المحيط الهادئ* . وتضمم اللجنة صوتها الى صوت مجلس الوصاية في ابداء التشجيع القوي لزعماء الاقليم المشمول بالوصاية على اقامة علاقات مع مختلف الوكالات الاقليمية والدولية ولا سيما الوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٣ (A/33/23/Rev.1) المجلد الثالث ، الفصل العشرون ، الفقرة ١١ (٨) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣ (A/34/23/Rev.1) المجلد الثالث ، الفصل العشرون ، الفقرة ١١ (٨) .

الفصل التاسع عشر *

برمودا

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - كان من بين ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، باعتمادها المقترحات التي قدمها الرئيس بشأن تنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) ، إحالة مسألة برمودا الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في موضوع هذا الاقليم في جلستها ١١٦٨ و ١١٦٩ المعقودتين في ٥ و ٦ آب/أغسطس ١٩٨٠ .

٣ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية ، بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تتل بمسئول استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لا زالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٣٤/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن خمسة أقاليم منها اقليم برمودا . وقد رجحت الجمعية من اللجنة بموجب الفقرة ١١ من ذلك القرار " أن تواصل البحث عن أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص برمودا . . . بما في ذلك امكانية ايفاد بعثات زائرة اليها بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة " .

٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بهذا الاقليم (A/AC.109/595) .

٥ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لهيريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .

٦ - وفي الجلسة ١١٦٨ المعقودة في ٥ آب/أغسطس ، وجه الرئيس النظر الى تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة (A/AC.109/L.1360) الذي تضمن سردا لنظرها في مسألة هذا الاقليم .

٧ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيان (A/AC.109/FV.1168) قدم فيه تعديلا شفويا للفقرة ٦ (٢) من تقرير اللجنة الفرعية يقضي بسادراج عبارة " ونيل الاستقلال " بعد عبارة " تقرير المصير " .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part V) .

- ٨ - وفي الجلسة ١١٦٩ ، المعقودة في ٦ آب/اغسطس ، وعلى اثر تبادل للآراء اشترك فيه ممثلو كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واستراليا والدانمرك والكونغو وكوبا وشيلي واندونيسيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ، وكذلك رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ومقررها ورئيس اللجنة الخاصة ، قدم ممثل اثيوبيا تعديلا شفويا (A/AC.109/FV.1169) للفقرة ٦ (٢) من تقرير اللجنة الفرعية ، يقضي بالاستعاضة عن عبارة " التنفيذ السريع لعملية تقرير المصير " بعبارة " ممارسة الشعب ، على وجه السرعة ، لحقه في تقرير المصير والاستقلال " . ولم يصرا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على طرح التعديل الذي تقدم به للتصويت .
- ٩ - وفي الجلسة ذاتها وفي اثر البيانات التي أدلى بها ممثلو كوبا وشيلي واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا ، اعتمدت اللجنة الخاصة التعديل الشفوي المقدم من اثيوبيا وتقرير اللجنة الخاصة ، وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه بصيغتها المعدلة شفويا (انظر الفقرة ١١ أدناه) ، على أساس أن التحفظات التي أبدتها الاعضاء سترد في محضر الجلسة (A/AC.109/FV.1169) .
- ١٠ - وفي ٦ آب/اغسطس ، احيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة لاستعراض نظر حكومته اليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ١١ - يرد فيما يلي نص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة ببرمودا التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٩ المعقودة في ٦ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، والتي ترد الاشارة اليها في الفقرة ٩ أعلاه :
- (١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب برمودا غير قابل للتصرف فسي تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة السوارك في قرار الجمعية ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .
- (٢) وان اللجنة الخاصة ، ان تدرك تمام الادراك ما لهرمودا من ظروف خاصة ناجمة عن عوامل مثل حجمها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها ومواردها المحدودة ، تكرر الاعراب عن رأيها في ان هذه الظروف ينبغي ألا تؤخر بأى حال من الاحوال ، ممارسة الشعب على وجه الاستعجال لحقه في تقرير المصير والاستقلال ، عملا بالاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تماما على الاقليم .
- (٣) وترحب اللجنة الخاصة بما لقيته من تعاون من جانب المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الامر الذي يسهم الى حد كبير في نظر اللجنة في اوضاع الاقليم عن اطلاق عليها وعلم بها .
- (٤) وترحب اللجنة الخاصة أيضا ببيان ممثل الدولة القائمة بالادارة ، ومفاده ان حكومته ستحترم رغبات شعب برمودا في تحديد مركزه الدستوري المقبل . وفي هذا

الصدد ، تكرر اللجنة القول بأن الدولة القائمة بالادارة ملزمة بتهيئة أوضاع في الاقليم تمكّن شعب برمودا من ان يمارس ، بحرية ودون تدخل ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) . فضلا عن ذلك ، تؤكد اللجنة من جديد أهمية ارهاف واعي شعب برمودا بالامكانيات المتاحة له عند ممارسة هذا الحق . وتؤكد اللجنة من جديد ان شعب برمودا نفسه هو الذي ينبغي أن يقرر ، في نهاية المطاف ، مركزه السياسي المقبل ، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والاعلان الوارد في قرار الجمعية ١٥١٤ (د-١٥) .

(٥) وتحت اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ، واضعة في الاعتبار ارادة شعب برمودا ورغبته المصبر عنهما بحرية ، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان بلوغ الاهداف المبينة في الاعلان الوارد في قرار الجمعية ١٥١٤ (د-١٥) بلوفا تاما وسريما .

(٦) وتلاحظ اللجنة الخاصة أنه حدث ، في أثناء الفترة المستمضة ، تطورات سياسية ودستورية أخرى في الاقليم ، ولا سيما انعقاد المؤتمر الدستوري الذي أوصت به اللجنة الملكية للتحقيق في اضطرابات عام ١٩٧٧ (١) واصدار " الورقة البيضاء عن استقلال برمودا " (٢) .

(٧) وان اللجنة الخاصة ، ان ترحب بقرار الحزبين المعنيين الذي سيتقرر بمقتضاه ادخال تفسيرات على النظام الانتخابي في اثر الانتخابات العامة المقبلة ، وان تلاحظ التدابير التدريجية التي تتخذ من أجل الحد من تأثير أصوات المصترين ، تكرر الاعراب عن رأيها في ان نظام الانتخابات ينبغي أن يعكس بدقة رغبات غالبية البرموديين .

(٨) وتعب اللجنة الخاصة عن أملها في أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز الوحدة الوطنية وتميز الهوية الوطنية .

(٩) وان اللجنة الخاصة ، ان تشير الى القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن القواعد العسكرية في الاقليم المستعمرة والاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تدرك ان وجود هذه القواعد يمكن ان يشكل عاملا يعوق تنفيذ الاعلان ، وتؤكد من جديد اقتناعها بان وجود القواعد العسكرية في برمودا ينبغي ألا يمنع شعب الاقليم من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان ولما صدر ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

(١) " تقرير اللجنة الملكية للتحقيق في اضطرابات عام ١٩٧٧ " (برمودا ، تموز/يوليه

١٩٧٨) .

(٢) " استقلال برمودا " (برمودا ، ١٩٧٩) ، المقدمة الى المجلس النيابي للاقليم

في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

(١٠) وتحت اللجنة الخاصة مرة أخرى الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ جميع التدابير الفعالة لضمان حقوق شعب برمودا في ملكية موارده الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق سيطرته على تنميتها في المستقبل وفي المحافظة على تلك السيطرة .

(١١) وان اللجنة الخاصة ، ان تلاحظ ان اقتصاد الاقليم مازال يعتمد اعتمادا شديدا على السياحة وعلى نشاط الشركات الدولية ، تحت بقوة الدولة القائمة بالادارة على ان تبذل كل جهد ، بالتشاور مع حكومة برمودا ، لتنويع اقتصاد برمودا ، بما في ذلك بذل جهود متزايدة لتشجيع الزراعة ومصائد الاسماك .

(١٢) وان اللجنة الخاصة ، ان تحيط علما بالدراسة الاستقصائية الثانية التي اجريت مؤخرا للقوى البشرية في الاقليم ، تدعو الدولة القائمة بالادارة الى ان تواصل ، في تعاون وثيق مع ادارة الاقليم ، دفع عجلة عملية "الهرمدة" .

(١٣) ولما كان من رأى اللجنة الخاصة ان البعثات الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الاقاليم التي تزورها ، فان اللجنة تطلب الى حكومة المملكة المتحدة ان تستقبل بعثة من هذا القبيل في الاقليم في الوقت المناسب . ومن رأى اللجنة ان هذه البعثة ستتمكنها من الحصول على معلومات مباشرة كافية عن الحالة السائدة في الاقليم ومن التحقق من آراء الشعب فيما يتعلق بمركزه السياسي المقبل .

الفصل العشرون *

جزر فرجن البريطانية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - كان من بين ما قرره اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٥ المحقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ باعتمادها المقترحات التي قدمها الرئيس بشأن تنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) ، إحالة مسألة جزر فرجن البريطانية الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافقتها بتقرير عنها .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلستها ١١٦٧ المحقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ .

٣ - وقد اخذت اللجنة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تتل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها قرار الجمعية ٣٤/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن خمسة أقاليم ، من بينها جزر فرجن البريطانية . وقد رجحت الجمعية من اللجنة ، بموجب الفقرة ١١ من ذلك القرار ، " ان تواصل البحث عن أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص . . . جزر فرجن البريطانية . . . بما في ذلك امكانية ايفاد بعثات زائرة اليها بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة " .

٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بهذا الاقليم (A/AC.109/593) .

٥ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في هذا البند .

٦ - وفي الجلسة ١١٦٧ المحقودة في ١٠ حزيران/يونيه ، أدلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ببيان أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/FV.1167) ، قدم به تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1357) الذي تضمن سردا لنظرها في مسألة الاقليم .

٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية وأيسدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part V) .

٨ - وفي ١٠ حزيران / يونيه ، احيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة لاستعراضه نظر حكومته اليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٩ - يرد فيما يلي نص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بجزر فرجن البريطانية التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران / يونيه ١٩٨٠ والتي ترد اشارة اليها في الفقرة ٧ أعلاه :

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) وتكرر اللجنة الخاصة الاعراب عن رأيها في ان عوامل مثل الحجم والموقع الجغرافي والسكان والموارد المحدودة ينبغي ألا يؤخر بأي حال من الاحوال التنفيذ السريع لعملية تقرير المصير وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، والذي ينطبق تماما على الاقليم .

(٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة مع التقدير ان الدولة القائمة بالادارة تواصل الاشتراك بفعالية في أعمال اللجنة فيما يتعلق بهذا الاقليم ، الأمر الذي يمكن اللجنة من اجراء دراسة أوفى وأجدي لموضوع هذا الاقليم ، بغية التحجيل بعملية انهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للاعلان .

(٤) وتحيط اللجنة الخاصة علما ببيان ممثل الدولة القائمة بالادارة ومفاده ان حكومته سوف تحترم رغبات شعب الاقليم في تقرير مستقبله .

(٥) وتكرر اللجنة الخاصة طلبها بأن تتخذ الدولة القائمة بالادارة ، واضعة في الاعتبار ما يبديه شعب جزر فرجن البريطانية من رغبات ، جميع الخطوات اللازمة لرفع عجلة عملية انهاء الاستعمار وفقا للأحكام ذات الصلة بالموضوع من ميثاق الأمم المتحدة وللإعلان .

(٦) وتشدد اللجنة الخاصة على مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ، بموجب الميثاق ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليمها التابعة . ومع ان اللجنة تلاحظ ان الاقليم قد أحرز بعض النجاح في جهود الرامية الى بناء اقتصاد له مقومات الاستمرار فانها تحث الدولة القائمة بالادارة مع ذلك على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتميز اقتصاد جزر فرجن البريطانية عن طريق برامج تنويعية . وان اللجنة ، ان تلاحظ كذلك قيام جزر فرجن البريطانية مؤخرا بتوقيع اتفاق لاستكشاف النفط في مياها الاقليمية تعرب عن أملها في ان يكون ذلك بمثابة خطوة ايجابية شال التنويع .

(٧) وتحت اللجنة الخاصة بالدولة القائمة بالادارة على ان تقوم ، بالتعاون مع حكومة جزر فرجن البريطانية ، بحماية حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية عن طريق الاستمرار في اتخاذ التدابير الفعالة لضمان حقه في امتلاك هذه الموارد الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق سيطرته على تنميتها في المستقبل وفي الاحتفاظ بتلك السيطرة .

(٨) وتحت اللجنة الخاصة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وكذلك المؤسسات الاقليمية مثل الاتحاد الكاريبي ومصرف التنمية الكاريبي ، على مواصلة ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات الانمائية لجزر فرجن البريطانية تعزيزا لاقتصادها .

(٩) وتلاحظ اللجنة الخاصة انه بالرغم من احراز بعض التقدم في تنمية موارد القوى البشرية ، فان الأمر يقتضي جلب العمال الاجانب الى الاقليم . ولذلك تحت اللجنة بالدولة القائمة بالادارة على تكثيف جهودها في سبيل تدريب السكان المحليين على المهارات اللازمة لتنمية المجتمع بمختلف قطاعاته وابقاء اللجنة على علم بالتطورات .

(١٠) وان اللجنة الخاصة ، ان تضع في اعتبارها ان ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم الصغيرة يوفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الاقاليم التي تزورها ، تسمى ان تظل امكانية ايفاد مزيد من البعثات الزائرة الى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب قيد الاستعراض . وفي هذا الصدد تعرب اللجنة عن ارتياحها لما أبدته الدولة القائمة بالادارة من استعداد لاستقبال البعثات الزائرة في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها .

الفصل الحادى والعشرون *

مونتسيورات

الف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان من بين ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٨٠، باعتمادها المقترحات التي قدمها الرئيس فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352 ، الحالة مسألة مونتسيورات الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلستها ١١٦٨ المعقودة في ٥ آب / اغسطس ١٩٨٠ .
- ٣ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها عند نظرها في هذا البند ، احكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما في ذلك بوجه خاص القرار ٩٤/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار، من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخاصة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها قرار الجمعية ٣٤/٣٤ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، بشأن خمسة اقاليم ، من ضمنها مونتسيورات . وقد رجت الجمعية بموجب الفقرة ١١ من ذلك القرار، من اللجنة " ان تواصل البحث عن افضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص . . . مونتسيورات . . . بما في ذلك امكانية ايفاد بعثات زائرة اليها بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة " .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة ، تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم (A/AC.109/597) .
- ٥ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٦٨ المعقودة في ٥ آب/ اغسطس ، وجه الرئيس النظر الى تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة (A/AC.109/L.1361) الذي يتضمن سردا لنظرها في مسألة الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، وعقب بيان أدلى به الرئيس (A/AC.109/FV.1168) ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية ، وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) ،

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part V) .

٨ - وفي ٥ آب / اغسطس أُحيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لاستعراض نظر حكومته اليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٩ - فيما يلي نص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بمونتسيرات ، التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٨ المعقودة في ٥ آب / اغسطس ١٩٨٠ ، والتي وردت الاشارة اليها في الفقرة ٧ أعلاه :

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب مونتسيرات غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) وتكرر اللجنة الخاصة الاعراب عن رأيها في أن عوامل مثل الحجم والموقع الجغرافي والسكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي الا تؤخر بأي حال من الأحوال التنفيذ السريع لعملية تقرير المصير وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تماما على مونتسيرات .

(٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة مع التقدير استمرار الدولة القائمة بالادارة في المشاركة والتعاون بنشاط في أعمال اللجنة المتعلقة بهذه المسألة ، بغية التعجيل بعملية تقرير المصير .

(٤) وترحب اللجنة الخاصة بالبيان الذي ذكر فيه ممثل الدولة القائمة بالادارة أن حكومته ستحترم رغبات شعب مونتسيرات في تقرير مركزه الدستوري في المستقبل . وفي هذا الخصوص ، تكرر اللجنة الاعراب عن أن الدولة القائمة بالادارة ملتزمة بأن تهيب في الاقليم الظروف التي تمكن شعب مونتسيرات من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقهم القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وعلاوة على ذلك ، تؤكد اللجنة من جديد أهمية تعزيز الوعي فيما بين أفراد شعب مونتسيرات للامكانيات المتاحة امامهم من أجل ممارسة هذا الحق . كما تؤكد اللجنة من جديد ، وفقا لما يتصل بالموضوع من احكام ميثاق الامم المتحدة وللاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، ان شعب مونتسيرات هو الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي المقبل .

(٥) وتلاحظ اللجنة الخاصة البيانات التي أدلى بها مؤخرا كبير الوزراء (١) والتي أوضح فيها أنه ستجرى دراسة مسألة استقلال مونتسيرات دراسة نشطة خلال مسودة ولاية الحكومة الحالية . ولذلك تدعو اللجنة الدولة القائمة بالادارة الى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتعجيل بعملية انهاء الاستعمار وفقا لما يتصل بالموضوع من احكام الميثاق والاعلان ، مراعية في ذلك رغبات شعب مونتسيرات المعلنة .

(١) انظر : A/AC.109/597 ، الفقرتان ١٤ و ٢٨ .

(٦) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد ، وقد أحاطت علما بالأهمية التي تعلقها حكومة مونتسيرات على حالة التنمية الاقتصادية في الاقليم ، ان الدولة القائمة بالادارة مسؤولة ، بموجب الميثاق ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم التابعة لها .

(٧) وتبحث اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على أن تدعم اقتصاد مونتسيرات ، عن طريق تنويعه ، لا سيما في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والسياحية والانتاج الصناعي . وفي هذا الصدد ، أحاطت اللجنة علما بأهداف خطة تنمية قطاع الزراعة ، ١٩٧٩ - ١٩٨٣ ، التي تتضمن مقترحات من أجل استغلال الأراضي والتنمية الزراعية . وتحت اللجنة كذلك الدولة القائمة بالادارة على تكثيف برنامجها لتطوير الهياكل الأساسية للاقتصاد من أجل تيسير تنفيذ خطط التنمية الشاملة في الاقليم .

(٨) وتبحث اللجنة الخاصة أيضا الدولة القائمة بالادارة على أن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، جميع التدابير اللازمة لصيانة وحماية وتأمين حقوق شعب مونتسيرات في امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها وفي ممارسة سيطرته الفعالة على تنمية هذه الموارد والاحتفاظ بهذه السيطرة مستقبلا .

(٩) وتحيط اللجنة الخاصة علما مع الارتياح بالمساعدة المالية والتقنية التي تقدمها الى مونتسيرات الدولة القائمة بالادارة وحكومات ترينيداد وتوباغو ، وفنزويلا ، وكندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والاتحاد الكاريبي والمؤسسات المنتسبة اليه ، ولا سيما مصرف التنمية الكاريبي . وتبحث اللجنة هذه البلدان والهيئات على مواصلة تقديم معونتها الانمائية الى الاقليم بغية حل مشكلة تنمية الاقليم وتحسين أوضاعه الاقتصادية .

(١٠) وتبحث اللجنة الخاصة كذلك الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، على مواصلة ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات التنمية لدى مونتسيرات .

(١١) وترحب اللجنة الخاصة بانشاء المجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية وذلك لتنسيق وتعزيز المساعدة الخارجية المقدمة لبلدان منطقة البحر الكاريبي (بما فيها مونتسيرات) ولاستعراض الأنشطة الوطنية والاقليمية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للمنطقة . وترحب اللجنة كذلك بما أعقب ذلك من انشاء وتشغيل هيئات اقليمية أخرى معنية ببرامج المعونة والتنمية مثل مرقد التنمية الكاريبي ولجنة توجيه المساعدة التقنية وفرقة العمل المعنية بأنشطة القطاع الخاص . وفي هذا الصدد تدعو اللجنة الخاصة مانحي المعونات والمؤسسات المالية الدولية الى مواصلة زيادة وتكثيف ما تقدمه من مساعدة الى حكومة مونتسيرات .

(١٢) وان تشير اللجنة الخاصة الى النجاح الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة الزائرة التي أوفدت الى الاقليم في عام ١٩٧٥ (٢) ، وان تضع في اعتبارها أن ايفاد بعثات زائرة الى الاقليم الصغيرة يوفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة السائدة في الاقليم التي تقوم بزيارتها ، ترى أن امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى مونتسيرات في مرحلة ملائمة ، أمر ينهني أن يظل قيد الاستعراض .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن عشر ، المرفق .

الفصل الثاني والعشرون *

جزر كايمان

الف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان من بين ما قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٨٠ ، باعتمادها المقترحات التي قدمها الرئيس فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) ، حالة مسألة جزر كايمان الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلستها ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران / يونيو ١٩٨٠ .
- ٣ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٩٤/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها قرار الجمعية ٣٤/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ بشأن خمسة اقاليم ، من ضمنها جزر كايمان . وقد رجحت الجمعية من اللجنة بموجب الفقرة ١١ من ذلك القرار " ان تواصل البحث عن أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان ، فيما يخص . . . جزر كايمان . . . ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثات زائرة اليها بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة " .
- ٤ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة ، تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم (A/AC.109/596) .
- ٥ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران / يونيو ، أدلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة امام اللجنة الخاصة ببيان (A/AC.109/FV.1167) قدم فيه تقرير هذه اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1354) الذي يتضمن سرد النظرها في مسألة الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية ، وايستدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) .

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23(Part V) .

٨ - وفي ١٠ حزيران / يونيو أُحيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لاستعراض نظر حكومته اليه .

با - قرار اللجنة الخاصة

٩ - يرد أدناه نص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بجزر كايمان ، التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران / يونيو ١٩٨٠ والتي وردت اشارة اليها في الفقرة ٧ أعلاه :

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب جزر كايمان غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) وتكرر اللجنة الخاصة الاعراب عن رأيها في أن عوامل مثل الحجم والموقع الجغرافي والسكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي الا تؤخر بأي حال من الأحوال التنفيذ السريع لعملية تقرير مصير جزر كايمان وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٣) وان تأخذ اللجنة الخاصة في اعتبارها ضرورة التعجيل بعملية انهاء الاستعمار في سبيل التنفيذ الكامل والعاجل للاعلان فيما يخص الاقليم ، تلاحظ مع التقدير أن الدولة القائمة بالادارة قد واصلت الاشتراك بنشاط في أعمال اللجنة بشأن هذه المسألة .

(٤) وتحيط اللجنة الخاصة علما بالبيان الذي ذكر فيه ممثل الدولة القائمة بالادارة أن حكومته ستحترم رغبات شعب الاقليم في تقرير مستقبله . وفي هذا الخصوص تدعو اللجنة الدولة القائمة بالادارة الى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتعجيل بعملية انهاء الاستعمار وفقا لما يتصل بالموضوع من احكام ميثاق الامم المتحدة وللإعلان ، مراعية في ذلك رغبات شعب جزر كايمان المعلنة .

(٥) وتشدد اللجنة الخاصة على مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ، بموجب الميثاق ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقاليم التابعة لها وتكرر الاعراب عن قلقها لأن الاقتصاد المحلي مازال يعتمد الى حد بعيد على التمويل الدولي والسياحة الدولية ، اللذين يتأثران تأثرا سريعا جدا بما يطرأ من تقلبات على الحالة الاقتصادية الدولية . ولذلك تحث اللجنة الدولة القائمة بالادارة على مضاعفة جهودها لمساعدة الاقليم في تكوين اقتصاد متنوع بغية تعزيز الاكتفاء الذاتي الى اقصى حد ممكن . ومن رأى اللجنة أنه ينبغي اتخاذ خطوات تشجع بوجه خاص زيادة التنمية الزراعية والصناعية من أجل تقلييل اعتماد الاقليم على الواردات في توفير الكثير من الضروريات .

(٦) وتحت اللجنة الخاصة بالدولة القائمة بالادارة على مواصلة التعاون مع حكومة الاقليم لاتخاذ تدابير فعالة لصيانة وضمان وتأمين حق شعب جزر كايمان غير القابل للتصرف في امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق ممارسته الفعالة على تنمية هذه الموارد في المستقبل وفي الاحتفاظ بهذه السيطرة .

(٧) وتحت اللجنة الخاصة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فضلا عن المؤسسات الاقليمية مثل الاتحاد الكاريبي ومصرف التنمية الكاريبي ، على مواصلة ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات التنمية لدى جزر كايمان .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة من البيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة أن حكومة جزر كايمان تبذل جهودا كبيرة فيما تظطلع به من برامج اجتماعية وطبية ، تم الفراغ من بعضها في عام ١٩٧٩ .

(٩) وادراكا من اللجنة الخاصة لضرورة التعجيل بعملية الاستعاضة عن الموظفين الأجانب بكايمنيين ، فانها تحت الدولة القائمة بالادارة على تكثيف ما تبذله من جهود من أجل اعداد الكايمنيين لتولي وظائف معينة في جميع ميادين النشاط وعلى جميع المستويات . وترجو اللجنة من الدولة القائمة بالادارة أن تواصل ابقائها على علم بكل ما يطرأ من تطورات .

(١٠) وان تضع اللجنة الخاصة في اعتبارها أن ايفاد بعثات زائرة الى الاقليم الصغيرة يوفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة السائدة في الاقليم التي تقوم بزيارتها ، ترى ان امكانية ايفاد بعثات زائرة أخرى الى جزر كايمان في وقت ملائم ، ينبغي أن تظل قيد الاستعراض . وفي هذا الصدد ، تعرب اللجنة عن ارتياحها ازاء استعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الاقليم الواقعة تحت ادارتها .

الفصل الثالث والعشرون *

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان من بين ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ باعتمادها الاقتراحات التي قدمها الرئيس فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352)، إحالة مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلستها ١١٧٩ و ١١٨٠ المعقودتين في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٠ .
- ٣ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها عند نظرها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها ، بوجه خاص القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي: وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٣٤/٣٦ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وقد رجحت الجمعية بموجب الفقرة ١٠ من هذا القرار من اللجنة " ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى . . . في وقت مناسب ، وبالتشاور مع الدول القائمة بالادارة " .
- ٤ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل اعدتها الامانة العامة وتتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم (A/AC.109/608) .
- ٥ - وقد اشترك ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في اعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، أدلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، ببيان أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/FV.1179) ، قدم فيه تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1377) الذي تضمن سرداً لنظرها في مسألة الاقليم .
- ٧ - ولبت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٨٠ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ، الطلب الذي تقدم به السيد جيرالد غويرتي للاستماع الى أقواله . وأدلى السيد غويرتي ببينان (A/AC.109/FV.1180) .

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23(Part V) .

- ٨ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة تقرير اللجنة الفرعية دون اعتراض وأقرت النتائج والتوصيات الواردة فيه (أنظر الفقرة ١ أدناه) .
- ٩ - وفي ٢١ آب/اغسطس أحيل نص النتائج والتوصيات الى الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة لاستعراضه نظر حكومته اليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ١ - يرد أدناه نص النتائج والتوصيات المتعلقة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٨٠ المعقودة في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، والتي وردت اشارة اليها في الفقرة ٨ أعلاه :
- (١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في تقرير المصير والاستقلال طبقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ .
- (٢) وتكرر اللجنة الخاصة ، الاعراب عن رأيها في أن عوامل مثل الحجم ، والموقع الجغرافي ، والسكان ، والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال ، التنفيذ السريع للاعلان ، الذي ينطبق تماما على الاقليم .
- (٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة مع التقدير استمرار اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في المناقشات بشأن الاقليم مما ساعدت اللجنة على القيام بدراسة أوفى وأجدى لمسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .
- (٤) وتحيط اللجنة الخاصة علما بالتطورات الدستورية والسياسية الأخيرة في الاقليم ، ولا سيما انتخاب المندوبين الى المؤتمر الدستوري الرابع لصياغة مشروع دستور للاقليم (١) . وتؤكد اللجنة من جديد أن الدولة القائمة بالادارة ملزمة بالاستمرار ، بالتشاور مع الحكومة الاقليمية في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين شعب الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ممارسة كاملة وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .
- (٥) وترحب اللجنة الخاصة بالتأكيدات التي قدمها ممثل الدولة القائمة بالادارة بأن حكومة الولايات المتحدة ملتزمة بمبدأ تقرير المصير ، وانها ستواصل احترام رغبات شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، المعبر عنها بحرية ، فيما يتعلق بمركزه في المستقبل .

(١) أنظر A/AC.109/608 ، الفقرات ١١-١٤ .

(٦) وان اللجنة الخاصة ، ان تضع في اعتبارها ما أعلنه مؤخرا رئيس الولايات المتحدة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٠ عن سياسة جديدة ازاء جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (٢) ، تؤكد من جديد بقوة مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن التنفيذ التام غير المشروط للاعلان فيما يتعلق بالاقليم .

(٧) وتحت اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، باتخاذ تدابير فعالة من أجل ضمان حق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في امتلاك جميع الموارد الطبيعية للاقليم والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي الاحتفاظ بتلك السيطرة . وفي هذا الصدد ، تحيط اللجنة علما بقرار الدولة القائمة بالادارة نقل جميع الحقوق المتعلقة بالمعادن والارضيات المغمورة بالمياه الواقعة في نطاق ٥ كيلومترات من خط ساحل الاقليم ، الى اقاليم الولايات المتحدة .

(٨) وتعرب اللجنة الخاصة عن رأيها في أن تدابير تعزيز التنمية الاقتصادية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عامل هام في عملية تقرير المصير ، وتحقيقا لهذه الغاية ، فانها تطلب من الدولة القائمة بالادارة وكذلك من حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق اقتصاد ثابت وقابل للاستمرار في الاقليم .

(٩) وتحيط اللجنة علما ، في هذا الصدد ، بالخطوات التي تم اتخاذها لتوسيع قطاع الصناعة التحويلية ، وكذلك الخطوات الرامية الى انعاش القطاع الزراعي . وتلاحظ اللجنة أيضا المبادئ التوجيهية التي وضعتها حكومة الاقليم بشأن سياسة التنمية الاقتصادية الرامية الى تعزيز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل .

(١٠) وتعرب اللجنة الخاصة عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الاقليم الخاضعة لادارتها ، وترى وجوب ابقاء امكانية ايفاد بعثة أخرى الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت مناسب قيد الاستعراض .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرات ١٥ الى ٢٧ .

الفصل الرابع والعشرون *

جزر فولكلاند (ماليناس)

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فولكلاند (ماليناس) في جلستها ١١٧٤ ، المعقودة في ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٠ .
- ٢ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها مقرر الجمعية العامة ٣٤/١٤٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن الاقليم .
- ٣ - وكان معروضا على اللجنة أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة ، تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم (A/AC.109/615) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٤ - قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض في أعقاب بيان أدلى به رئيسها (A/AC.109/PV.1174) ، في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، ان تواصل النظر في هذا البند في دورتها المقبلة على أن تراعي في ذلك أية توجيهات تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد ، في دورتها الخامسة والثلاثين . وتيسيرا لنظر اللجنة الرابعة في هذا البند ، قررت اللجنة ان تحيل الى الجمعية الوثائق ذات الصلة بالموضوع .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part V) .

الفصل الخامس والعشرون *

بليز

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة بليز في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/اغسطس

١٩٨٠.

٢ - وقد اخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما في ذلك بوجه خاص ، القرار ٣٤ / ٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجحت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظالم الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما اخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها أيضا قرار الجمعية ٣٤ / ٣٨ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الذي طلبت الجمعية بموجب الفقرة ٦ منه ، الى اللجنة " ان تبقي هذه المسألة قيد النظر وان تساعد شعب بليز في أن يمارس في وقت مبكر حقوقه غير القابلة للتصرف " .

٣ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في البند ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة ، تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم (A/AC.109/618).

باء - قرار اللجنة الخاصة

٤ - قررت اللجنة ، دون اعتراض ، في أعقاب بيان أدلى به رئيسها (A/AC.109/FV.1174) ، في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، ان تنظر في مسألة بليز في دورتها المقبلة ، على أن تراعي في ذلك أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد ، في دورتها الخامسة والثلاثين . وتمسيرا لنظر اللجنة الرابعة في هذا البند ، قررت اللجنة أن تحيل الى الجمعية الوثائق ذات الصلة بالموضوع .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/35/23(Part V) .

الفصل السادس والعشرون *

انتيفوا ، وسان كيتس - نيفيس - انغيلا

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة انتيفوا ، وسان كيتس - نيفيس - انغيلا ، في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٠ .
- ٢ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجعت الجمعية بموجب الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) تنفيذاً فوراً وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تتل بعد استقلالها والقيام خاصة بما يلي : وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى في دورتها الخامسة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة في اعتبارها **مقرر الجمعية ٣٤/١٦٦** المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن البند ، وكذلك **قرار الجمعية ٣٤/١٩٤** المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن أمور منها الاقاليم المذكورة أعلاه .
- ٣ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة ، تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالبند (A/AC.109/633).

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٤ - قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض ، في أعقاب بيان أدلى به رئيسها (A/AC.109/PV.1174) ، في جلستها ١١٧٤ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، ان تنظر في مسألة انتيفوا ، وسان كيتس - نيفيس - انغيلا في دورتها المقبلة ، على أن تراعي في ذلك أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد ، في دورتها الخامسة والثلاثين . **وتيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في هذا البند ، قررت اللجنة ان تحيل الى الجمعية الوثائق ذات الصلة بالموضوع .**

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23(Part V) .

الذم السابغ والعشرون *

جزر كوكس (كيلينغ)

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان مما قرره اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، باعتمادها المقترحات المقدمة من الرئيس فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) ، احالة مسألة جزر كوكس (كيلينغ) الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلساتها ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ المعقودة في ٢١ آب/اغسطس و ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، لدى نظرها في البند ، ما يتصل به من أحكام قرارات الجمعية العامة ، بما في ذلك بوجه خاص القرار ٣٤ / ٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٢ من ذلك القرار ، رجحت الجمعية من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة : . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . وأخذت اللجنة في اعتبارها أيضاً مقرر الجمعية ٣٤ / ٤٠٩ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ الذي رحبت فيه الجمعية بـ " الدعوة التي وجهتها حكومة استراليا الى اللجنة الخاصة لأن توفد بعثة زائرة الى جزر كوكس (كيلينغ) في النصف الثاني من عام ١٩٨٠ للحصول على معلومات مباشرة عن الحالة السائدة في الاقليم والتقدم المحرز هناك " ، ورجحت الجمعية من اللجنة " أن تعمل ، بالتعاون المستمر مع الدولة القائمة بالادارة ، على ايجاد أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص الاقليم ، وذلك في ضوء ما تقدمه الدولة القائمة بالادارة من معلومات في عام ١٩٨٠ " .
- ٤ - وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، أعلم رئيس اللجنة الخاصة أعضاء اللجنة أنه قد قام ، وفقاً لما يتصل بالموضوع من أحكام مقرر الجمعية العامة المذكور أعلاه وعلى أساس المشاورات ذات الصلة به ، بتعيين ساحل العاج وفيجي ويوغوسلافيا أعضاء في بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة الى جزر كوكس (كيلينغ) ، لعام ١٩٨٠ ، وأن السيد لوبونيون بيير بييرى (ساحل العاج) ، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، قد وافق على أن يكون رئيساً للبعثة .
- ٥ - وعدلت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٨١ المعقودة في ٢١ آب/اغسطس ، مقررها المشار اليه في الفقرة ١ أعلاه ، فقررت أن تتناول مسألة جزر كوكس (كيلينغ) مباشرة في جلساتها العامة عندما يصبح تقرير البعثة الزائرة متاحاً .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٨٢ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ، قام ممثل ساحل العاج ،

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23 (Part VI)

بصفته رئيس البعثة الزائرة ، بعرض تقرير البعثة (A/AC.109/635) . وأدلى ممثل الدولة القائمة
بالإدارة ببيان (A/AC.109/PV.1182) .

٧ - وفي الجلسة نفسها ، كان معروضا على اللجنة الخاصة نص مشروع مقرر مقدم من رئيسها
(A/AC.109/L.1382) . وأدلى ممثلو بلغاريا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
واستراليا ، وكوبا ، وساحل العاج ، وكذلك الرئيس ، ببيانات (A/AC.109/PV.1182) .

٨ - وفي الجلسة ١١٨٣ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ، قدم ممثل ساحل العاج
بصفته رئيس البعثة الزائرة ، تنقيحا شفويا لمشروع المقرر A/AC.109/L.1382 ، به استعويض عن الجملة
الثانية التي نصها كما يلي :

” وان توافق الجمعية العامة على الفصل المتصل بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة
فانها تعهد الى حكومة استراليا ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، وشعب جزر كوكس
(كيلينغ) ، بملاحظات واستنتاجات وتوصيات البعثة الزائرة ، بقصد اتخاذ اجراءات مناسبة
بشأنها ، على أن توضع في الاعتبار الحاجة الى ضمان تعبير شعب الاقليم بحرية عن تطلعاته
الحقيقية بشأن مركزه مستقبلا ، وكذلك ممارسته الكاملة لحقوقه الأساسية ، استهدافا لتحقيق
الغايات المبينة في الميثاق وفي الاعلان ” .

بالنص التالي :

” وان توافق الجمعية العامة على الفصل المتصل بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة ،
وان تحيط علما بملاحظات واستنتاجات وتوصيات البعثة الزائرة الموفدة الى الاقليم ، فانها
تطلب الى الدولة القائمة بالإدارة ضمان تعبير شعب الاقليم بحرية عن تطلعاته الحقيقية
بشأن مركزه مستقبلا ، وكذلك ممارسته الكاملة لحقوقه ، غير القابلة للتصرف ، في تقرير المصير
وفقا للميثاق والاعلان ” .

٩ - وفي الجلسة نفسها ، وعقب بيانين أدلى بهما ممثلا استراليا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية (A/AC.109/PV.1183) ، وافقت اللجنة الخاصة على مشروع المقرر ، بصيغته المنقحة شفويا
(انظر الفقرة ١ أدناه) .

باء - توصية اللجنة الخاصة

١ - تقدم اللجنة الخاصة ، بناء على ذلك ، مشروع المقرر التالي بشأن مسألة جزر كوكس (كيلينغ)
الى الجمعية العامة ، كي تنظر فيه :

ان الجمعية العامة ، وقد درست الفصل المتعلق بجزر كوكس (كيلينغ) (١) من

(١) الفصل السابع والعشرون من التقرير الحالي .

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وكذلك تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة التي أوفدها اللجنة الخاصة الى الاقليم في تموز/ يوليه ١٩٨٠ (٢) ، بناء على دعوة من حكومة استراليا بوصفها الدولة القائمة بالادارة، وقد استمعت الى بيان الدولة القائمة بالادارة بشأن تنفيذ الأحكام المتصلة بالموضوع من ميثاق الأمم المتحدة وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ ، تلاحظ مع التقدير ، فيما يتعلق بهذا الاقليم ، التعاون الوثيق والمساعدة اللذين قدمتهما للبعثة الدولية القائمة بالادارة ، ومجلس جزر كوكس (كيلينغ) وشعب الاقليم .

وان توافق الجمعية العامة على الفصل المتصل بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة ، وان تحيط علما بملاحظات واستنتاجات وتوصيات البعثة الزائرة الموفدة الى الاقليم (٣) ، فانها تطلب الى الدولة القائمة بالادارة ضمان تعبير شعب الاقليم بحرية عن تطلعاته الحقيقية بشأن مركزه مستقبلا ، وكذلك ممارسته الكاملة لحقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير وفقا للميثاق والاعلان . وترجو الجمعية العامة من اللجنة الخاصة مواصلة النظر في هذا البند في دورتها القادمة في ضوء استنتاجات البعثة الزائرة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر كوكس (كيلينغ) ، حسب الاقتضاء وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية في دورتها السادسة والثلاثين .

(٢) . A/AC.109/635

(٣) المرجع نفسه ، الفقرات من ١٩٣ الى ٢١٤ .

الفصل الثامن والعشرون *

جزر تركس وكايكوس

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان مما قرره اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، باعتمادها المقترحات المقدمة من الرئيس فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) ، إحالة مسألة جزر تركس وكايكوس الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلساتها ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٨١ الى ١١٨٣ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ، و ١٦ ايار/مايو ، و ٢١ آب/اغسطس و ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، لدى نظرها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة به ، بما في ذلك بوجه خاص القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٢ من ذلك القرار، رجحت الجمعية من اللجنة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة: . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . وأخذت اللجنة في اعتبارها أيضا قرار الجمعية ٣٤/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن خمسة أقاليم ، منها جزر تركس وكايكوس . وفي الفقرة ٩ من ذلك القرار ، رجحت الجمعية ب " الدعوة التي وجهتها حكومة المملكة المتحدة الى اللجنة الخاصة لايفاد بعثة زائرة الى جزر تركس وكايكوس في عام ١٩٨٠ " . وفي الفقرة ١١ من القرار نفسه ، رجحت الجمعية من اللجنة " أن تواصل البحث عن أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص . . . جزر تركس وكايكوس ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثات زائرة بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة " .
- ٤ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة في أثناء نظرها في البند .
- ٥ - وفي الجلسة ١١٦٥ ، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس لفت الرئيس الانتداب الى مذكرة شفوية مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٠ موجهة اليه من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة (A/AC.109/592) ، كرر فيها الممثل الدائم الدعوة الموجهة من حكومته الى اللجنة الخاصة لايفاد بعثة زائرة الى الاقليم ، في الفترة من ١٦ الى ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٠ .

* صدر من قبل بوصفه جزءا من (A/35/23 (Part VI) .

٦ - وفي الجلسة نفسها ، قررت اللجنة دون اعتراض أن تطلب الى رئيسها تعيين بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة توفد الى جزر تركس وكايكوس ، في عام ١٩٨٠ ، على أساس اجراء مشاورات يقصد ايفادها في الوقت المناسب الى الاقليم .

٧ - وفي ١ نيسان /ابريل ، أنهى رئيس اللجنة الخاصة الى أعضاء اللجنة أنه عين ، على أساس المشاورات المتعلقة بالموضوع ، ساحل العاج وفنزويلا والهند أعضاء في البعثة الزائرة وأن السيد خيرمان نافا - كاريو ، الممثل الدائم لفنزويلا قد وافق على العمل رئيسا للبعثة .

٨ - وفي الجلسة ١١٦٦ ، المعقودة في ١٦ ايار/مايو ، أعلم الرئيس اللجنة الخاصة أن البعثة الزائرة قد زارت الاقليم في نيسان /ابريل وأن من المقرر أن تجرى البعثة مشاورات مع الدولة القائمة بالادارة في لندن في آخر مايو (A/AC.109/IV.1166) .

٩ - وعدلت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٨١ المعقودة في ٢١ آب/اغسطس ، المقرر المشار اليه في الفقرة ١ أعلاه ، فقررت أن تتناول مسألة جزر تركس وكايكوس مباشرة في جلسات عامة عندما يصبح تقرير البعثة الزائرة متاحا .

١٠ - وفي الجلسة نفسها ، لفت الرئيس الانتباه الى مذكرة شفوية مؤرخة في ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٠ موجهة اليه من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة (A/AC.109/627) نقل فيها الممثل الدائم ، باسم حكومته ، الى الرئيس دعوة موجهة الى اللجنة الخاصة لايفاد بعثة زائرة الى جزر تركس وكايكوس لمراقبة الانتخابات العامة المقرر اجراؤها في خلال السنة .

١١ - وفي الجلسة نفسها ، قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، قبول الدعوة مع التقدير ورجت من الرئيس ، اضطلاعا بالولاية المستمرة التي عهدت بها اليه اللجنة في قرارها المؤرخ في ٥ آب/اغسطس ١٩٨٠ (الفصل الثالث ، الفقرة ١١ من التقرير الحالي) أن يعين بعثة الأمم المتحدة الزائرة الثانية الى جزر تركس وكايكوس ، لعام ١٩٨٠ ، على أساس اجراء مشاورات يقصد ايفادها الى الاقليم في الوقت المناسب .

١٢ - وأنهى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة الى اللجنة الخاصة ، في رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٠ موجهة الى الرئيس (A/AC.109/637) ، انه نتيجة لحل برلمان الاقليم في أثناء الاسبوع السابق ، دعي الى اجراء انتخابات عامة في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من زيارة الاقليم كما هو مقترح .

١٣ - وفي الجلسة ١١٨٢ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الأول /اكتوبر ، أعلم الرئيس اللجنة الخاصة أنه قد عين ، وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها السابقة (انظر الفقرة ١١ أعلاه) ساحل العاج والهند ويوغوسلافيا أعضاء في بعثة الأمم المتحدة الزائرة الثانية الموفدة الى جزر تركس وكايكوس لعام ١٩٨٠ وأن السيد لوينيون بيير بيير (ساحل العاج) ، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، قد وافق على العمل رئيسا للبعثة .

١٤ - وفي الجلسة نفسها ، قررت اللجنة الخاصة أن تقدم بعثة الأمم المتحدة الزائرة الثانية الموفدة الى جزر تركس وكايكوس تقريرها الى اللجنة الخاصة في بداية دورتها لعام ١٩٨١ ، رهنا بأي مقرر تتخذه الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الخامسة والثلاثين .

١٥ - وفي الجلسة نفسها ، عرض ممثل فنزويلا ، بصفته رئيس بعثة الامم المتحدة الزائرة الثانية الموفدة الى جزر تركس وكايكوس ، لعام ١٩٨٠ ، (Corr. 1 و A/AC. 109/636 ، و Add. 1-2 ، و Add. 2/ Corr. 1 و Add. 3) ، وأدلى ممثل الدولة القائمة بالادارة ببيان (A/AC.109/FV.1182) .

١٦ - وفي الجلسة نفسها ، كان معروضا على اللجنة الخاصة نص مشروع مقرر مقدم من رئيسها (A/AC.109/L.1383) . وأدلى ممثلو الهند وتشيكوسلوفاكيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وكذلك الرئيس ، ببيانات (A/AC.109/FV.1182) .

١٧ - وفي الجلسة ١١٨٣ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ، قدم ممثل الهند ، باسم رئيس البعثة الزائرة ، تنقيحات شفوية على مشروع المقرر A/AC.109/L.1383 ، بها :

(أ) ادرجت الفقرة التالية بوصفها الفقرة السابعة الجديدة من الديباجة :

" وان تذكر بأن على الدولة القائمة بالادارة مسؤولية ضمان تعريف شعب جزر تركس وكايكوس تعريفا تاما بحقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان ، "

(ب) استعويض عن الفقرة ١ من المنطوق ، التي نصها كما يلي :

" ١ - تقر الفصل المتعلق بجزر تركس وكايكوس من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى جزر تركس وكايكوس ، لعام ١٩٨٠ ؛ "

بالفقرة التالية :

" ١ - تقر الفصل المتعلق بجزر تركس وكايكوس من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتحيط علما بتقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى جزر تركس وكايكوس لعام ١٩٨٠ ؛ "

(ج) ادرجت الفقرتان ٣ و ٤ الجديدتان التاليتان في المنطوق وأعيد ترقيم الفقرات

الباقية تبعا لذلك :

" ٣ - تكرر الاعراب عن رأيها القائل أنه لا ينبغي ، بأى شكل من الأشكال ، أن تؤدي عوامل مثل الحجم والموقع الجغرافي والسكان والموارد الطبيعية المحدودة الى تأخير التنفيذ السريع لعطية تقرير المصير وفقا للاعلان الذي ينطبق على الاقليم انطباقا تاما ؛

" ٤ - تسلم بأن وجود القواعد العسكرية والمنشآت الأخرى يشكل عبة أمام تنفيذ الاعلان ، وتؤكد من جديد اقتناعها بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية الأجنبية لا ينبغي أن يحول دون ممارسة شعوب الأقاليم المستعمرة والتابعة لحقها في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ؛ "

(د) استعويض عن الفقرة ٥ السابقة من المنطوق ، التي اعيد ترقيمها لتصبح الفقرة ٧

من المنطوق ، والتي نصها كما يلي :

٧ - ترى ان التدابير الرامية الى تعزيز التنمية الاقتصادية لجزر تركس وكايكوس تشكل عنصرا هاما في عملية تقرير المصير على النحو المبين اجمالا في الاعلان ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على مواصلة تكثيف وتوسيع برنامج المعونات التابع لها من أجل التعجيل بتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ؛ "

بالفقرة التالية :

٧ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية لجزر تركس وكايكوس وفقا للاعلان باعتبار ذلك عنصرا هاما في عملية تقرير المصير والاستقلال ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على مواصلة تكثيف وتوسيع برنامج المعونات التابع لها من أجل التعجيل بتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ؛ "

١٨ - وفي الجلسة نفسها ، وافقت اللجنة الخاصة على مشروع المقرر ، بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ١٩ أدناه) . وأدلى ممثل الدولة القائمة بالادارة ببيان (A/AC.109/PV.1183) .

باء* - توصية اللجنة الخاصة

١٩ - تقدم اللجنة الخاصة ، بناء على ذلك ، مشروع المقرر التالي بشأن مسألة جزر تركس وكايكوس الى الجمعية العامة كي تنظر فيه :

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر تركس وكايكوس ،

وقد درست الفصل المتعلق بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ، وكذلك تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة التي أوفدها اللجنة الخاصة الى الاقليم في نيسان/ابريل ١٩٨٠ (٢) بناء على الدعوة الموجهة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٣٤/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن مسألة خمسة أقاليم ، من بينها جزر تركس وكايكوس ،

(١) الفصل الثامن والعشرون من التقرير الحالي .

(٢) A/AC.199/636 و Corr.1 و Add.1-2 و Add.1 و Add.2/Corr.1 و Add.3 .

[وقد استمعت الى بياني ممثل الدولة القائمة بالا دارة والوزير الأول لجزر تركس وكايكوس ،]

وان تضع في اعتبارها مسؤولية الأمم المتحدة عن مساعدة شعب جزر تركس وكايكوس في تحقيق أمانيه وفقا للأهداف المبينة في الاعلان ،

وان تدرك بأن على الدولة القائمة بالا دارة مسؤولية ضمان تعريف شعب جزر تركس وكايكوس تعريفًا تامًا بحقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان ،

وان تدرك المشاكل الخاصة التي تواجه الاقليم نظرا لعزله وحجمه الصغير وموارده المحدودة وافتقاره الى الهياكل الأساسية ،

١ - تقر الفصل المتعلق بجزر تركس وكايكوس من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتحيط علما بتقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة الى جزر تركس وكايكوس ، لعام ١٩٨٠ ؛

٢ - تؤكد من جديد ما لشعب جزر تركس وكايكوس من حق ، غير قابل للنسرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣ - تكرر الاعراب عن رأيها القائل أنه لا ينبغي ، بأى شكل من الأشكال ، أن تؤدي عوامل مثل الحجم ، والموقع الجغرافي والسكان ، والموارد الطبيعية المحدودة التي تأخير التنفيذ السريع لعملية تقرير المصير وفقا للاعلان ، الذي ينطبق على الاقليم انطباقًا تامًا ؛

٤ - تسلم بأن وجود القواعد العسكرية والمنشآت الأخرى يشكل عقبة أمام تنفيذ الاعلان ، وتؤكد من جديد اقتناعها بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية الأجنبية لا ينبغي أن يحول دون ممارسة شعوب الأقاليم المستعمرة والتابعة لحقها في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ؛

٥ - تعهد الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالا دارة ، وحكومة جزر تركس وكايكوس باستنتاجات وتوصيات البعثة الزائرة (٣) ، لاتخاذ اجراءات مناسبة بشأنها ؛

٦ - تعرب عن تقديرها للعمل البناء الذي أنجزته البعثة الزائرة وللتعاون الوثيق والمساعدة اللذين قدمتهما الى البعثة الدولة القائمة بالا دارة وحكومة الاقليم والمجلس التشريعي وشعب الاقليم ؛

٧ - تطلب الى الدولة القائمة بالا دارة أن تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية لجزر تركس وكايكوس وفقا للاعلان باعتبار ذلك عنصرا هاما في عملية تقرير المصير والاستقلال ، وتحث الدولة القائمة بالا دارة على مواصلة تكثيف وتوسيع برنامج المعونات التابع لها من أجل التعجيل بتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ؛

٨ - ترجو من الدولة القائمة بالادارة ان تواصل ، في ضوء استنتاجات وتوصيات البعثة الزائرة ، تعبئة المساعدة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك الهيئات الاقليمية والدولية الأخرى ، وذلك في مجال تعزيز اقتصاد الاقليم وتنميته وتنويعه ؛

٩ - ترحب بالدعوة الموجهة من حكومة المملكة المتحدة المتعددة السيس اللجنة الخاصة لايفاد بعثة زائرة أخرى لمراقبة الانتخابات العامة المقرر اجراؤها في الاقليم في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ؛

١٠ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل النظر في هذا البند في دورتها القادمة في ضوء استنتاجات البعثات الزائرة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر تركس وكايكوس ، حسب الاقتضاء وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

المجال الثاني والعشرون *

رونيسيا الجنوبية

١ - أصبحت زيمبابوي مستقلة في ١٨ نيسان / أبريل ١٩٨٠ ، عقب مؤتمر دار لانكستر المعمول
برونيسيا الجنوبية (زيمبابوي) ، الذي عقد في لندن فيما بين أيلول / سبتمبر وكانون الأول / ديسمبر
١٩٧٧ ، وتمخض عن الاتفاق على دستور لزيمبابوي كدولة حرة ومستقلة ، وبعد الانتخابات التي أجريت
في شباط / فبراير ١٩٨٠ في الاقليم .

٢ - وفي الجلسة ١١٦٠ للجنة الخاصة ، المعقودة في ٢٣ آذار / مارس ١٩٨٠ ، أعلم الرئيس
اللجنة أنه سيختم في ١٨ نيسان / أبريل ، بدعوة من السيد روبرت موغابي رئيس وزراء زيمبابوي المعين
الذي لم يتقلد منصبه بعد ، الاحتفالات الرسمية بمناسبة استقلال زيمبابوي . وفي هذا الصدد ، بحث
رئيس اللجنة ، في ٣ نيسان / أبريل ، الى رئيس الوزراء المعين الرسالة التالية :

" أتشرف بإبلاغكم مع التقدير أنني قد تلقيت دعوتكم الكريمة الموجهة اليّ لحضور
الاحتفالات الرسمية التي ستجرى في سولزبري في الفترة من ١٧ الى ٢٠ نيسان / ابريل
١٩٨٠ ، بمناسبة بزوغ زيمبابوي كدولة حرة ومستقلة بعد انتظار
طويل .

" ونلنا لأني قد تبعت التطورات التي حدثت في بلدكم طوال فترة الكفاح الذي
شاهدته شعب زيمبابوي الشجاع وعركة تحرير الوطن ، فانه حقاً لمن دواعي عظيم ارتياحاً
وسروراً شخصياً أن أستطيع ان اكون معكم في هذه المناسبة التاريخية .

" وأود ان اغتنم هذه الفرصة لانقل اليكم أحر تهاني على اقتراع الثقة الساق الذي
نلتموه أنتم والسجبة الوطنية من شعب زيمبابوي في الانتخابات الوطنية الأخيرة وعلى توليكم
المندوب الرفيع المتمثل في رئاسة الوزراء . ويشاطرني أعضاء اللجنة الخاصة اهداء التحيات
وأطيب الاماني اليكم والى شعب زيمبابوي ، عن طريقكم ، بالتمتع بالسلم والسعادة والرخاء في
السنوات المقبلة . وانني لأتطلع الى رؤيتكم لأنقل اليكم بنفس تهناني أعضاء اللجنة بهذه
المناسبة البارزة " .

٣ - وفي الجلسة ١١٦٦ المعقودة في ١٦ أيار / مايو ، أعلم الرئيس للجنة الخاصة أنه قد قدم ،
في ١٨ أيار / مايو ، وهو يوم الاستقلال ، الى السيد موغابي ، رئيس وزراء زيمبابوي ، خطاباً تضمن
الرسالة التالية :

" باسم اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة وبالإشارة عن نفسي ، أتشرف في هذه المناسبة التاريخية وهي نيل زيمبابوي الاستقلال
بأن أهدى الى حكومة وشعب بلدكم أحر التهاني وأخلص الاماني من جانب اللجنة الخاصة
بالتمتع بالسعادة والسلم والرخاء في السنوات القادمة .

" ان تحقيق بلدكم لاهداف اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في
هذا اليوم شاهد على انتمار الكفاح الرابح لشعب زيمبابوي والالتزام ، الذي لا رجعة فيه ،

من جانب الامم المتحدة بمبدأ تقرير المصير والحرية لجميع الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري والأجنبي . وفي الوقت نفسه ، فهو يمثل للجنة الخاصة التي تابعت عن كثب وباستمرار التقدم نحو تقرير المصير والاستقلال لبلدكم - النجاح في الاضطلاع بالمسؤولية الهامة التي عهدت بها اليها الجمعية العامة .

" وانني لعلى ثقة من أن زمبابوي ستسهم اسهاما هاما ، تحت قيادتكم وتوجيهكم النشطين ، في بلوغ أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده . وانني أتطلع الى الترحيب بمشاركة بلدكم الكاملة في مجتمع الأمم العالمي في المستقبل القريب جدا " .

الفصل الثلاثون *

نيوهيريد

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان ما قرره اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٥ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ ، باعتبارها المقترحات المقدمة من الرئيس فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1352) ، احالة مسألة نيوهيريد الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلستها ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه وجلساتها ١١٦٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ المعقودة فيما بين ٥ و ٢٠ آب/أغسطس .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بوجه خاص القرار ٣٤/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ٢ من ذلك القرار ، رجت الجمعية - من اللجنة - ، في جملة أمور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥٠٠) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة : . . . بوضع اقتراحات لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " . وأخذت اللجنة في اعتبارها أيضاً قرار الجمعية العامة ٣٤/١٠ المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، الذي أعربت فيه الجمعية عن " الأمل في أن تخطو نيوهيريد صوب الاستقلال في يسر وسرعة " .
- ٤ - واشترك ممثل المملكة المتحدة لهيوطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها احدى الدولتين المعنيتين القائمتين بالادارة سابقاً ، في أعمال اللجنة الخاصة في اثناء نظرها في البند .
- ٥ - وفي الجلسة ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ، عرض مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، في بيان أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1167) تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/) L.1358) . وفي الجلسة نفسها ، أدلى ممثلاً استراليا وفيجي ببيانهن (A/AC.109/PV.1167) .
- ٦ - وفي الجلسة نفسها ، أعلم الرئيس اللجنة الخاصة أن وفد بابوا غينيا الجديدة قد أبدى الرغبة في أن يسمح لممثل وفده بالادلاء ببيان بشأن البند . وقام ممثل بابوا غينيا الجديدة ، بموافقة اللجنة ، بالادلاء ببيان (A/AC.109/PV.1167) .
- ٧ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ووافقت على مشروع القرار الوارد فيه (A/AC.109/607) (انظر الفقرة ١٧ أدناه) .

* صدر من قبل بوصفه جزءاً من A/35/23 (Part VI) .

٨ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، أُحيل نص القرار إلى الممثلين الداعمين لفرنسا والمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لعرضه على حكومة كل منهما .

باء - متابعة اللجنة الخاصة النظر في المسألة

٩ - في الجلسة ١١٦٨ المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ، أدلى الرئيس وممثل استراليا ببيانين (A/AC.109/PV.1168) .

١٠ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، فيما يتعلق بمتابعتها النظر في هذه المسألة ، الرسائل التالية الموجهة إلى الرئيس من الوفود المبيّنة والتي ترحب فيها أن تستمع إليها اللجنة :

(أ) رسالة مؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٠ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبايوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة (A/AC.109/624) ؛

(ب) رسالة مؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٠ موجهة من الممثل الدائم لساموا لدى الأمم المتحدة (A/AC.109 و 625) ؛

(ج) رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٠ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة (A/AC.109/626) .

١١ - وفي الجلسة ١١٧٩ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، عرض مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1179) ، تقريرا ثانيا من اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1372) يتضمن سردا لمتابعة نظرها في البند . وفي الوقت نفسه ، وجّه المقرر الانتباه إلى التتقيقات التي اتفق عليها أعضاء اللجنة الفرعية فيما يتعلق بالفقرة ١٢ من التقرير والتي بها :

(أ) استعيني عن الفقرتين الفرعيتين (٣) و (٤) اللتين نصهما كما يلي :

" (٣) تلاحظ اللجنة الخاصة مع الارتياح أن الدولتين القائمتين بالادارة سابقا وهما فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، قد يسرتا نيل شعب الاقليم الاستقلال ، ولكنها تأسف لعدم وضع نهاية قبل الاستقلال للحواك المستمرة في جزيرة اسبيريتوسانتو ، التي تجرى بمساندة رعايا أجاناب . وان تشير اللجنة إلى قرارها المتخذ في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، فانها تؤكد من جديد تأييدها التام للحفاظ على وحدة الجمهورية الجديدة وسلامتها الاقليمية .

" (٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة في هذا الصدد ما أعرب عنه مؤخرا من تأييد قوى للحكومة الجديدة ، وخاصة من جانب منتدى المحيط الهادئ الجنوبي " .

بالفقرة التالية بوصفها الفقرة الفرعية الجديدة (٣) :

" (٣) تلاحظ اللجنة الخاصة مع الارتياح أن الدولتين القائمتين بالادارة سابقا ، وهما فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، قد يسرتا نيل شعب الاقليم الاستقلال . وهي تأسف لعدم وضع نهاية قبل الاستقلال للحوادث المستمرة في جزيرة اسبيريتوسانتو، التي تجرى بمساندة رعايا أجنبية . وان تشير اللجنة الى قرارها المتخذ في ١٠ حزيران /يونيه ١٩٨٠ ، فانها تؤكد من جديد تأييدها التام للحفاظ على وحدة الجمهورية الجديدة وسلامتها الاقليمية . وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد ما أعرب عنه مؤخرا من تأييد قوى للحكومة الجديدة ، وخاصة من جانب منتدى المحيط الهادئ الجنوبي .

(ب) أعيد ترقيم الفقرة الفرعية (٥) فأصبحت الفقرة الفرعية (٤) .

١٢ - وفي الجلسة نفسها ، أدلى الرئيس ، وكذلك ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأستراليا ، وفيجي ، وساحل العاج ، وأثيوبيا ، واندونيسيا ، والهند ، وشيلي ، ببيانات .

١٣ - وفي الجلسة نفسها ، اقترح ممثل ساحل العاج أن ترجى اللجنة الخاصة النظر في التقرير الى جلسة تالية من أجل السماح بإجراء مزيد من المشاورات بشأنه . ورفضت اللجنة الاقتراح بأغلبية ٧ أصوات مقابل ٥ ، وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت .

١٤ - وفي الجلسة نفسها ، أدلى ممثلا الهند والمملكة المتحدة ببيانات آخرين (A/AC.109/PV.1179) . وقام أيضا ممثلو بابوا غينيا الجديدة ، وساموا ، ونيوزيلندا ، بموافقة اللجنة الخاصة ، (انظر الفقرة ١٠ أعلاه) بالادلاء ببيانات (A/AC.109/PV.1179) .

١٥ - وفي الجلسة نفسها ، وعقب بيان أدلى به ممثل الهند وينا على اقتراح ممثل استراليا (A/AC.109/PV.1179) ، قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض ارجاء النظر في البند الى جلستها التالية .

١٦ - واعتمدت اللجنة الخاصة التقرير ، بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ١٠ أعلاه) ، في جلستها ١١٨٠ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، عقب بيانات أدلى بها ممثلو استراليا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وساحل العاج ، وترينيداد وتوباغو (A/AC.109/PV.1180) . وأيدت اللجنة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير (انظر الفقرة ١٨ أدناه) ، على أن يكون مفهوما أن التحفظات التي أعرب عنها الأعضاء سترد في محاضر الجلسات المتصلة بالموضوع .

جيم - قرارات اللجنة الخاصة

١٧ - فيما يلي نص القرار المتعلق بنيوهيديد ، الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٧ المعقودة في ١٠ حزيران /يونيه ١٩٨٠ ، والمشار اليه في الفقرة ٧ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد علمت عن طريق البرقيات الصحفية أن حوادث قد وقعت في جزيرة اسبيريتو سانتو
بإقليم نيوهبريد ، الذي انتخبت فيه حكومة أغلبية في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩
برئاسة رئيس الوزراء وولتر لينني ،

وإن تضع في اعتبارها أن للدولتين القاطمتين بالإدارة في الإقليم ، وهما فرنسا
والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، سلطة ومسؤولية عامتين مستمرتين
فيما يتعلقن بإدارة نيوهبريد ، بما في ذلك حفظ القانون والنظام ،

١ - تصرب عن بالغ قلقها ازاء التطورات الأخيرة في الإقليم ؛

٢ - ترجو من الدولتين القاطمتين بالإدارة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة
بالتشاور والتعاون الكاملين مع الحكومة المنتخبة لنيوهبريد وعن طريقها ، لاعادة القانون
والنظام الى نصابهما بطريقة تحقق المصالحة في الإقليم ؛

٣ - ترجو على وجه الاستعجال من الدولتين القاطمتين بالإدارة ضمان احترام
السلامة الإقليمية لنيوهبريد وضمان نيل الإقليم الاستقلال في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، وفقاً
للمجدول الزمني المتفق عليه سابقاً من قبل جميع الأطراف المعنية ؛

٤ - تقرر ابقاء الحالة في الإقليم قيد الاستعراض المستمر ،

١٨ - أما نص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بنيوهبريد ، التي اعتمدها اللجنة الخاصة فسي
جلستها ١١٨٠ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، والمشار إليها في الفقرة ١٦ أعلاه ، فيرد
فيما يلي :

(١) تلاحظ اللجنة الخاصة مع الارتياح أن نيوهبريد قد نالت الاستقلال في
٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، بأسم جمهورية فانواتو ، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون
الأول /ديسمبر ١٩٨٠ .

(٢) تهنيء اللجنة الخاصة بحرارة شعب وحكومة جمهورية فانواتو على نيلهما
الاستقلال وتتمنى لهما السلم والرخاء في ظل مركزهما المكتسب حديثاً .

(٣) تلاحظ اللجنة الخاصة مع الارتياح أن الدولتين القاطمتين بالإدارة سابقاً
وهما فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، قد يسرتا نيل شعب
الإقليم الاستقلال . ودي تأسف لعدم وضع نهاية قبل الاستقلال للحوادث المستمرة في
جزيرة سبيريتو سانتو التي تجرى بمساندة رعايا اجانب . وإن تشير اللجنة الى قرارها
المتخذ في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ (١) ، فانها تؤكد من جديد تأييدها التام للحفاظ

(١) انظر الفقرة ١٧ أعلاه .

على وحدة الجمهورية الجديدة وسلامتها الاقليمية . وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد ما أعرب عنه مؤخرا من تأييد قوي للحكومة الجديدة ، وخاصة من جانب منتدى المحيط الهادئ الجنوبي .

(٤) تؤيد اللجنة الخاصة الرأي الذي خلصت اليه بعثة الأمم المتحدة الأخيرة الموفدة الى زيوهبريد (٢) ومفاده أنه يتعين أن تواصل الدولتان القائمتان بالادارة سابقا وبلدان المنطقة ، والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المؤسسات الاقليمية ، تقديم كل ما يمكن من مساعدة الى الأمة الجديدة فيما يتعلق بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية على السواء .

(٢) انظر الوثيقة A/34/852، الفقرة ٢٥٢ .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
